سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

شرح لامية الأفعال

تأليف
العلامة محمد بن يوسف اطفيش

الجزء الثالث

١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م

سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

شرح لامِيَّة الأفعال

تأليف
العلامة محمد بن يوسف اطفيش

الجزء الثالث

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

زهزقــت هلقمت رهمســــت كوأل ترم
ـشف اجفــاظ اشــلهم قطرن الجمــلا

اشتمل هذا البيت على ثمانية أمثلة مشيراً بها الى ثمانية أوزان :

الوزن الأول : عفعل ، بزيادة العين الأولى للإلحــاق بدحــرج ، وكون الزائد للإلحــاق لا يــكون أو لا غالب ، لا لازم وهــو رباعى من مزيد الثلاثى ، ضعفت فيه العين قبــل الفاء نحو : زهزق بزايين : الأولى زائدة ، والثانية عين الكلمة ، أى أكثر الضحك يقال : أهــزق فى الضحك أكثر منه والمهزاق المرأة الكثيرة الضحك ، ولا تلحقه التــاء لانه مفعــال ، والتى لا تستقر فى موضــع ، ويقال لهــذه هزقة بكسر الزاى ، والهزق بفتح الهاء والزاى النشاط •

ودهدم الجدار هدمه ، الدال الأولى زائدة ، والثانية عين الكلمة ، وقيل : دهدمه بمعنى هدمه ، وقلب بعضه وهو الموافق لقاعدة أن زيادة الحروف لزيادة المعنى على ما فيها من البحث ، ذكرته فى النحو ، وذلك مذهب ابن الناظم كالناظم فى شرحه على تسهيل •

وان قلت : هــلا جعل ذلك فعفل بتضعيف الفاء بعد العين ، الفــاء الأولى فاء الكلمة ، والثانية زائدة ، فيكون زهزق زايه الأول أصل وهو فــاء الكلمة ، والزاى الثانى زائــد ، ودهــدم داله الأولى أصــل وهــو فاء الكلمة ، والثانية زائدة ؟

قلت : لم يجعله ذلك ، لأن تضعيف الفــاء بدون تضعيف العــين قليل فى باب الزيادة ، لم يســمع منــه إلا مرمريث ومرمريس بمعنى الداهية ، وقيل : الأول بمعنى الثغر ، وعبارة بعض لأن الفاء لا تضاعف فى باب الزيادة إلا مع العــين فى مرمريس ومرمريث ولا ثالث لهمــا ،

وهى أولى لأن الفــاء هى الميم الأولى والعــين الــراء الأولى ، والميم الثانية تكرار للأولى ، والراء الثانية تكرار للراء الأولى ، ولام الكلمة السين فى مرمريس ، والتاء فى مرمريث ، والعين تضاعف وحدها كثيراً ، ولهذا قالوا فى إمَّعة إن همــزته أصل فتكون هى فاء الكلمة ، والميم المشــددة بعدها هى عين الكلمة تكررت ، فالمضعف العين ، ولو جعلت الهمزة زائــدة لكانت الميم المشـــددة هى الفــاء الميم الأولى فــاء ، والثانية عين فيؤدى إلى تكرير الفاء من غير تكرير العين ، مع أن كـون الفــاء والعين من جنس واحـد قليل جــداً •

وان تأصــلا وباب كوكب منه أكثر من بــاب ببر ، وأول ففـرّ الناظم من القــلة ، ودخــل فى أوســع باب ، والى تلك النكتة أشـار الناظم فى التسهيل بقوله : إن تضمنت كلمة متباينين ومتماثلين ، ولــم تثبت زيادة أحــد المتباينين ، فأحــد المتماثلين زائد إن لم يماثل الفاء ولا العين المفصــولة بحــرف ، إلا أن كلامه يؤذن بإمالة ما ماثل الفاء فى هذا الأصــل ، فتكون حروف زهزق كلهــا أصـولا ، ويكون وزنــه فعلل وهــو مذهب أبى بكر الزبيدى •

قال : قال محمد : الزهزقة حرف رباعى أى لفظ رباعى ، وليس من باب الرباعى المضعف ، يعنى بالمضعف ما زيد فيــه للتضعيف ، وإليه يرجع كلام الجوهرى ، لأنه قال فى آخـر فصــل الزاى : الزهزقــة شـدة الضحك ، وجعل ذلك كمسألة خوف أن يتوهم أن زهزق مستعمل فى الضحك ، وأنه من مضاعف الفاء ، قاله صاحب التحقيق •

قال الزبيدى فى باب الهاء والقاف والزاى : المرأة مهــزاق كثــيرة الضحك ، ثم ذكر الزهزقة فى المقلوب ، وحاصله أن زهق لا يستعمل فى الضحك ، وإنما الذى يقال فيه : هزق ، وقيــل : لا يقال فى الضحك إلا أهزق رباعيا ، فثبتت الفائية للهــاء فى هزق وأهزق ، أى فثبت أن

الفـاء هى هاء زهق وأهزق ، فكيف يدعى أنهـا عين ، فأما ان تجعلها رُباعية كما تقـدم فتكون فعلل ، وأهـزق وهـزق بمعناها ، وأما أن يدعى تكـرير العـين كمـا قال ابن المصنف ومثـله لأبيـه فى شرح التسهيل ، فيكون عفعل ، وأما فعفل فلا ، والله أعلم أ • هـ كلام صاحب التحقيق •

الوزن الثانى : هفعل ، بزيادة الهاء أولا للإلحاق بدحرج ، وهـو رباعى من مزيد الثلاثى ، ملحق نادر ، وزيادة الهاء أولا نادرة ، وقيـل مفقـودة نحـو : هلقم أى لقمـه وابتلعه ، ذكره أبو يحيى ، فالهـاء زائدة ، والأصـول لقم بكسر القاف ، ومعناه أكل سريعاً ، فليكن هلقـم بمعنى الأكل سريعا ، بل أعظم لزيادة الهاء فيه •

وقيل : يجـوز أن يكون الهاء أصـلا واللام زائدة ، فيكون وزنه فلعل بزيادة اللام بين الفـاء والعين ، الأصـول هقم بكسر القـاف أى اشتد جوعه ، وقيل : جـاع وكثر أكله ، وهلقم وشد فى ذلك لزيادة اللام ، وهـذا القـول سالم من زيادة الهاء أولا ، ويبحث فى هـذا القـول بأنه لو كان الزائد هـو اللام والأصـول هقم لكان قاصراً ، كما أن أصله وهو هقم قاصر وليس هـو بقاصر ، بل متعـدّ يقـال : هلقم الطعام يهلقمه ، وزيادة اللام فى المـادة ليست معـدية ، والأصل الموافقة تعـدياً ولزوماً ما أمكنت ، ولقـم متعـد يقال : لقـم زيـد الطعام ، وهلقم متعدّ مثله ، فليكن أصله لقم ، والزائد الهـاء ، لأن الأصـل الاتحـاد فتعين أن الهاء زائدة واللام أصـل ، ويصـح أن يكون هلقم كله أصـولا كدحرج ، وزنه فعلل ، ويدل له أن القاموسى ذكره فى فصـل الهاء ، وعين اللام ، وباب الميم ، فتعين أن هـاءه أصل هى فاء الكلمة ولامه أصـل هى عينهـا وميمه أصـل لامهـا ، والقاف لام آخـر كما تكررت لام دحـرج وجعفر •

وذكر أن الهلقم بكسر الهـاء والقـاف وسكون اللام بينهما المرأة الكبيرة ، والقـوى والواسـع الأشـداق ، وأن الهلقم بكسر الهـاء وإسكان اللام وفتح القاف وتشديد الميم السيد الضخم ذو الحمالات ، والأكول كالهلقاصة بفتح الهاء وإسكان اللام ، وبعد القاف ألف ، والهلقم بضم الهـاء وفتح اللام وكسر القـاف ، والهلقام بكسر الهاء وبعـد ألف الضخم الطويل والأسد أ • هـ •

وسمى الأسد هلقاماً لاكتنازه وشـدته وضخامة جسمه ، أو لكثرة ابتلاعه ، وقد يقـال الزائد الميم والأصـول هلق بفتح اللام يهـلق بكسرها أى أسرع وهو ضعيف • •

الوزن الثالث : فهعل • بزيادة الهـاء بين الفاء والعين للإلحـاق بدحرج ، وهو رباعى من مزيد الثلاثى نحـو : رهمسه أى ستره بالدفن أو غيره ، والهاء زائدة ، والأصـول رمس أى ستر رمسته سـترته ، ومنه سمى القبر رمساً لأنـه يسـتر الميت ، ورمسست الخبر كتمتـه ، ورمست الشىء رميته ، والرمس أيضـاً تراب القبر ، وقيـل : الرمس الدفن فقط لا الستر بغير الدفن ، وقد يقال على ضعف الزائد الميم ، والأصـول رهس فيكون وزنه فعمـل بزيادة الميم بين العين واللام ، ويدل له قـول القاموس فى فصـل الراء فى عين الهـاء فى باب السـين بعد ذكـر مـادة الرهس : الرهمسة السرار والتعريض بالشر ، وأمـر مرهمس ومدهمس مسـتور •

الوزن الرابـع : افوعلّ ، بزيادة همزة الوصـل أولا والواو بين الفـاء والعين ، وإحـدى اللامين على الخـلاف ، لأن اللام مشـددة وهو سداسى من مزيد الثلاثى ، وهو وزن قليـل قاصر نحـو : اكوألّ بهمزة الوصـل قبـل الكاف زائدة ، وبالـواو بعـد الكاف زائـدة ، وبالهمزة بعد الواو أصـلا ، وتشـديد اللام إحداهما زائدة ، فالأصول

الكاف والهمزة وإحـــدى اللامين ، ومعناه قصر واجتمع خلقه كما فسره أبو يحيى .

والكوألل بفتح الكاف والـــواو واللام الأولى ، وإسكان الهمـــزة بينهما ، والمكوئل بضـــم الميم فتح الكاف وإســـكان الواو وكسر الهمزة وتشـــديد اللام القصير ، أو مع غلظ أو مع فحج ، والفعل اكوأل كما مرّ وذلك مذهـــب الجـــوهرى .

وقال القاموسى : إنه غلط وإن الأصـــول الكاف والواو وإحـــدى اللامين ، وأن الهمزة بعـــد الواو زائـــدة كالهمزة الأولى ، وإحـــدى اللامين ، فيكون وزنه افعـــال بالهمزة زائدة بين العين واللام ، هـــذا ما اتضح لى من عبارة القاموس والصحاح ، وقيـــل : الكاف والـــواو والهمزة بعدها وإحدى اللامين أصول ، فيكون وزنه افعـــلل بتشـــديد اللام الثانية ، والأولى أصل مفتوحة وإحـــدى اللامين بعـــدها زائدة والأخـــرى أصل .

ومن ذلك اكوأدّ الفرخ والشيخ ، واكوهدّا بمعنى ارتعد وارتعشا واكوهد الرجل أصـــابه جهد ، واكوهد رفع رأســـه ، واكوهد بالمكـــان أقام فيه ، وفى ذلك اقمهد بمعنى رفع رأسه ، وبمعنى أقام بالمكان ، وبمعنى ارتعد وارتعش ، واقمعد بمعنى تكلمته بجهدك ولا يلين لك ولا ينقاد ، وبمعنى عظم أعلى بطنه واسترخى أسفله ، واقلعد بمعنى مضى على وجهه فى البلاد ، واقلعد الشعر اشتدت جعـــودته ، ولـــكن هـــذه المدات الخاليـــات من الواو وزنها افعلل لا أفعول .

الوزن الخامس : تفهعل ، بزيادة التاء أو الهاء بين الفاء والعين ، وهو خماسى من مزيد الثلاثى للإلحـــاق بتدحرج عند بعضـــهم نحو : ترهشف الشرلب أى رشفه أى امتصه ، وفى المثل الرشف أنفع ، أى

مص الماء قايلا أسـكن للعطش ، وترهشف ورشف مص الشـفة مقبلا بتشديد الباء ، ورشف الإناء استقصى شرابه •

الوزن السادس : افعال بزيادة همزة الوصل أولا ، وهمزة القطع بين العين واللام المشددة وإحدى اللامين وهو سداسى من مزيد الثلاثى لغير إلحاق نحو : اجفأظّ بمعنى أشرف على الموت ، واجفأظت الجيفة انتفخت ، وسمع اجفاظت غير مهموز ، فيكون من باب احمـار واصفار ذكره أبو يحيى وصـاحب القاموس ، وهو بالجيم والظـاء المعجمـة المشالة •

قال صاحب التحقيق : التأويل فى افعال بالهمزة ممكن ، لأنه سمع غير مهموز أيضاً ، افعأل بالهمزة حرك لالتقاء الساكنين كقراءة من قـرأ (ولا الضألين) بفتح الهمزة بعد الضاد ، بل قيل لغة السابع افاعل بزيادة همزة الوصل ، وزيادة اللام بين الفاء والعين وإحدى اللامين الأخريين لأن اللام بعد العين مشددة وهو سداسى من مزيد الثلاثى لغير الحاق نحو : اسلهمّ بتشـديد الميم ، احداهمـا زائـدة والهمزة واللام زائدتـان ، وأصول سهم بتخفيف الميم ، ومعناه تغير وجهه فى أثر شمس أو سـفر أو تغير جسمه مطلقا ولونه •

قال أبو عبيد : المسلهم المتغير فى جسمه ولونه •

قال أبو يحيى مأخوذ من سهم الوجه بالضـم والكسر ، وذكـر الجوهرى صاحب القاموس اسلهم فى السلهم ، وذكر فى القاموس أن السلهم كجعفر فتكون اللام بين الفاء والعين أصلا ، واحـدى الميمـين أصل ، والأخرى زائدة فيكون رباعى الأصول •

الوزن الثامن : فعلن بزيادة النون فى الآخر للإلحـاق بدحـرج ،

وهو رباعى من مزيد الثلاثى نحو قطرن الجمل أى طلاه بالقطران ، وأصوله قطر يقال : قطره أى طلاه بالقطران .

الإعراب : اشتمل البيت على معطوفات بواو محذوفة على حد ما مر ، وقطرن بفتح الراء والنون فعل ماض فى الأصل . وهو الظاهر ، ويبعد كونه بكسر الراء وكسر النون على التخلص من التقاء الساكنين ، فيكون أمراً كدحرج بكسر الراء وإسكان الجيم ، والجمل مفعول به لقطرن فى الأصل ، وفيه ما مر فى حبه وعه المذكورين فى النظم .

تتمة : التاءات فى البيت كلهن متحركات وهاء ترهشفت للشطر الأول والشين للثانى كما أن لام سلقى للشطر الأول فى البيت قبله وقافه للثانى .

ترهسـت كلتبنت جمطتّ وغلصـم
ادلمس اهرمّعت واعلنكس انتّخـلا

اشتمل هذا البيت على سبعة أمثلة مشاراً بهـا الى سبعة أوزان :

الوزن الأول : تفـْعـَل بزيادة التاء أولا للإلحاق بدحرج على قول ، وبعدها فساكنة ، وبعد الفـاء عين مفتوحة غير مشـددة ، وهـو رباعى من مزيد الثلاثى نحو : ترمّس أى تغيب عن حرب أو شغب مأخـوذ من رمس الميت وأرمسه دفنه ، ورمس الكلام أخفاه ، والخبر ستره ، ورمس الحق ستره ، وقيل : إن الزائد فى ترمس الميم لا التاء ، فوزنه فعمل بزيادة لميم بين العين واللام ، مأخوذ من ترس أى تحصن بالترس ، ومعناه التستر كما مرّ •

قلت : يضعفه أمران :

الأول : أن زيادة الميم فى غير الصـدر قليلة مُختلَف فيها •

والثانى : أنه اذا أمكن كون المـادة واحـدة فى الاشتقاق ، واتحد المدلول فهـو أولى فكونه من الرمس أولى من كـونه من الترس ، بـل قيل واجـب •

الوزن الثانى : فعتـل ، بزيادة التـاء بين العـين واللام للإلحـاق بدحرج ، وهو رباعى من مزيد الثلاثى نحـو : كلتب أى داهن فى الأمر أوقـاد ؛ قال فى القاموس : الكلتب كجعفر ، وقنفذ يعنى بفتح الكاف والتاء وضمهما المداهنة فى الأمور والكلتبان القواد •

قلت : ويقال أيضا : الكُتبان بمعنى المداهن •

الوزن الثالث : فعمل ، بزيادة الميم بين العين واللام للإلحاق بدحرج ، وهو رباعى من مزيد الثلاثى نحو : جلمط رأسه أى حلقه والأصول جلط يقال : جلط رأسه حلقه ، والطاء مهملة ، وجلط الجلد عن الشاة كشطه وسلخه ، وقيل : يقال جلط الجلد عن الظبية فقط ، وجلط كذب ، وحلف وجلط سيفه سله ، وجلط بسلحه رمى .

الوزن الرابع : فعلم ، بزيادة الميم فى آخره للإلحاق بدحرج ، وهو من نادر الملحق ، وزيادة الميم فى الآخر نادرة وهو رباعى من مزيد الثلاثى نحو : غلصم والاصول ، غلص ، تقول : غلصمه أى قطع غلصمة ، وهى أصل الحلقوم ، ويقال : غلصه بدون الميم أى قطعها ، وقد يقال غلهص بزيادة الهاء بين اللام والصاد ، فيكون وزنه فعهل وهو ملحق بدحرج نادر أيضاً ، وقد يقال ميم غلصم أصل ، فيكون وزنه فعلل رباعياً مجرداً من الزوائد ، ويدل له أن صاحب القاموس كصاحب الصحاح ذكره فى باب الميم قال : الغلصمة اللحم بين الرأس والعنق ، أو العجزة على ملتقى اللهاة والمرىء ، أو رأس الحلقوم بشواربه وحرقدته أو أصل اللسان ، قال : وقطع الغلصمة والأخذ بها ، وأن زيادة الميم فى غير الصدر قليله .

الوزن الخامس : افعمل بزيادة همزة الوصل والميم المشددة بين العين واللام لغير الإلحاق ، وقيل للإلحاق باحرنجم ، وهو سداسى من مزيد الثلاثى نحو : ادلمّس بتشديد الميم ، يقال : ادلمّس الليل أظلم ، واختلطت ظلمته ، والأصول دلس ، وقيل : الزائد اللام بين الدال والميم المشددة ، وزيدت أيضا إحدى الميمين لتكرير العين ، فالأصول دمس فوزنه افعلّ بتشديد العين ، يقال دمس الظلام وأدمس اشتد ، قيل : ويجوز أن يكون الزائد السين وإحدى الميمين ، والأخرى أصل ، وهى لام الكلمة كررت واللام أصل

وهى عينها ، فوزنه افعلس بتشديد اللام ، فالأصول دلم ، والأدلم الطويل الأسود .

وفى القاموس : دلم بكسر اشتد سواده فى ملوسة ، وكذا ادلأم بالهمز ، ودلمت شفاهه تهدل ، والأدلم الأدم والشديد السواد هنا ، أى من بينى آدم ، قال : (ومن الجبال) قال : وادلأم الليل ادلهم أى كثف ظلامه ، ورد صاحب التحقيق ذلك القول ، بأنهم إنما يستعملون الأدلم فى الحيوان كالرجل والجمل ، ولم يشتقوا منه الفعل لم يقولوا ادلمس الرجل أو الجمل ، واللغة متبعة لا مخترعة ، وظاهر قول القاموس دلم اشتد سواده فى ملوسة ، أنه يستعمل بذلك المعنى فى الأجسام مطلقاً .

وظاهر قوله : والأدلم إلخ أنه لا يشترط الطول فى الشديد السواد ، وأنه لا يقال الأدلم بمعنى شديد السواد إلا فى بنى آدم والجبال ، وكلام صاحب التحقيق صريح فى أنه لا يستعمل الأدلم بمعنى الطويل الأسود إلا فى الحيوان دون غيرهم كالجبال بالباء ، وفى أنه يستعمل فى بنى آدم وغيرهم من الحيوان كالجمال بالميم ، ولا يقال : ادلمس افعلس من دلم بمعنى اشتد سواده فى ملوسة ، لأنه لم يسمع ادلمس من ذلك واللغة متبعة .

الوزن السادس : افعْعَلّ بزيادة همزة الوصل والهاء ، أولا وزيادة إحدى العينين من العين المشددة ، وهو سداسى من مزيد الثلاثى للإلحاق باحرنجم ، وقيل لغير إلحاق نحو : اهرمع بتشديد الميم ، والأصول رمع بدون تشديد ، ورمع الرجل تحرك ، ومنه سميت الاست رماعة لتحركها قاله الضرير .

وهذا أولى من قول ابن الناظم ومن تبعه كصاحب فتح الأقفال ،

وصاحب تحقيق المقال ، وأبي يحيى مزيد الإشكال أن اهرمع افعمل ، مثل : دلمس ، وأن الهاء أصل والميم المشددة زائدة كما ظنه الجوهري ، وأن الناظم جاء بمثالين لوزن واحد أ • هـ •

وإنما كان قول الضرير أولى لأنه يفيد وزنا آخر غير مكرر ، فهو تأسيس ، وقول هؤلاء يفيد التكرار ، والتأسيس أولى من التكرار ، ومن صافح هذا النظم العزيز وجده صادعاً بعدم التكرار ، غير أنه ربما ضعف قول الضرير من حيث ان زيادة الهاء في نفسها قليلة ، وزيادتها أولا أقل ونادرة وقيل : غير ثابتة ، وهي على قوله زائدة أولا لأنّ همزة الوصل قبلها انما جيء بها حيث سكن الأول وضعف قول الضرير أيضاً بأن رمع لا يستعمل بمعنى أسرع ، وإنما يستعمل بمعنى أسرع اهرمع كاهرع سواء في المشي والدموع وغيرها •

وأما رمع فمعناه تحرك كما صرح به الضرير ، فإنما يصح قوله : لو كان رمع بمعنى أسرع ، ورجوع اللفظة وهي هنا اهرمع إلى موافقتها لفظاً ومعنى ، وهي هرع أولى من رجوعها إلى موافقتها لفظا فقط ، وهو رمع لأن معنى رمع عام وهو مطلق التحرك ، ومعنى هرمع خاص وهو التحرك بالإسراع ، وقد يجاب عن الضعف الأول ، بأن زيادة الهاء أولا ، ولو كانت نادرة أو غير ثابتة ، فتخريج كلام الناظم على ثبوت زيادتها على الندور أولى لما فيه من عدم التكرار المصرح حال النظم بعدمه ، والموقع في توهم أنه وزن غير مكرر ، مع أن القصد (ح) أنه مكرر •

ويجاب عن الضعف الثاني بأن اهرمع لما كانت فيه زيادة الحروف ام يوافق معنى رمع لأن زيادة الحروف تكون لزيادة المعنى كما هنا ، فإن اهرمع التحرك بالسرعة في المشي ، ورمع لا يلزم فيه هذه السرعة ،

بل قد يخالفها ، وكالشقداف بالألف للمركب العظيم والشقدف بعدم الألف للصغير ، وذلك الأصل فى الزيادة .

ويجاب أيضا بأن رمع يستعمل أيضاً بمعنى أسرع فليكن اهرمع من هذا لا من رمع بمعنى تحرك بدون سرعة ، فقد وافق لفظاً ، ومعنى ولو سلمنا بطلان قول الضرير لم نسلم التكرار ، بل نقول ادلمس افلعل بتشديد العين أو افعلس بتشديد اللام كما مر أنهما قولان ، وكون الأدلم لا يستعمل إلا فى الحيوان غير متفق عليه ، وكأن الناظم سمع منه ادلمس واهرمع افعمل بتشديد الميم .

وذكر صاحب الإيضاح وصاحب الإفصاح أن الأصول فى اهرمع هرْمع بأصالة الهاء والراء واحدى الميمين ، والعين وزيادة الهمزة والميم الأخرى ، وأصلها نون ، فهرمع بوزن دحرج وحرجم وفعلل ، واهرمع بوزن احرنجم ، فوزن اهرمع افعلل بتشديد اللام الأولى ، أصله اهرنمع بالنون أبدلت ميماً وأدغمت فى الميم ، لأنه لا يلتبس ، ألا ترى أنه لا يوجد فى الكلام افعلل ، وتكون اللام الأولى والثانية سواء لا نجد مثل : ادحرج بتشديد الراء ، وإنما يوجد هذا البناء واللام الثانية والثالثة سواء نحو : اطمأن واقشعر ، ولو كان هذا موجوداً لم يجز الإدغام لما يؤدى اليه من الإلباس ، ألا ترى أنه لا يجوز الإدغام فى صنوان وقنوان والدنيا ، لأنك لو أدغمت لالتبس بالمثلين .

وجاز الإدغام فى امحى ، والأصل انمحى ادغمت النون الساكنة فى الميم ، لانه ليس فى الكلام افعل بتشديد الفاء ، ولو كان فيه افعل بتشديد الفاء ما صحّ إدغام هذا ، ألا تراهم قالوا شاة زنماء ، وغنم زنم ، فلو يدغموا النون فى الميم ، لأنهم لو أدغموا لتوهم أنهما ميمان ، وأنه من ألزم بتشديد الميم أ . هـ .

ولا يصح تخريج اهرمع فى البيت على ذلك ، لأنه يتكرر مع احرنجم ، ويلزم على ما ذكر فى الإفصاح فى اهرمع ، وأن ادحرج بتشديد الراء لا يوجد أن يكون ادلمس مثلا احرنجم ، وأن الكلمة رباعية والأصل ادلنمس ، فوقع الإدغام لعدم اللبس ، وهذا ينبنى على سماع دلمس ، ولا يخرج ادلمس فى البيت عليه لئلا يتكرر مع احرنجم قاله صاحب التحقيق .

الوزن السابع : افعنلس ، بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام ، والسين بعد اللام ، وهو سداسى من مزيد الثلاثى للإلحاق باحرنجم نادر ، وهو وزن لا يتعدى نحو اعلنكس الشعر اشتد سواده ، وكثر واجتمع ، واعلنكس الرمل تراكم ، ومثله فى المعنيين اعانكك ، وذلك قول ابن الناظم .

وقال الضرير : أصل العين فيه حاء مهملة فرده الى الحلك بفتح الحاء واللام وهو شدة السواد ، ويقال : احلنكك كما أشار اليه القاموس .

وقال الضرير : أو هو مأخوذ من العنك ، وهو قطعة من الليل من أوله الى ثلثه ، أو قطعة مظلمة منه مطلقاً ، أو الثلث الباقى وغير ذلك من معانيه ، فالنون أصل ، والوزن افنْعلْس ، قال وكذا وزنه إن جعل من اسود حانك بالنون .

قال صاحب التحقيق : وشبهته فى ذلك أنه لم يجد للعين مساغاً فى هذه المادة ، والذى قال ابن المصنف هو قول الأئمة ، ونقلهم ، وكان الضرير حصر اللغة فى الجوهرى والمختصر ونحوهما ، وادعاء انقلاب الحاء عيناً بعيد ، وإن وقع بينهما تكافؤ وهو مع ذلك لغة قوم مخصوصين ، واعلنكس مطرد عند الجميع مع أن زيادة النون

أكثر من زيادة اللام ، ولا سيما وهى ثالثة ساكنة غير مدغمة ، وبعدها حرفان ، فإن ذلك مما اطرد فيه زيادتها ، فهى اذا وقعت ثالثة ساكنة بمنزلة الألف ، ألا ترى أنها تعاورها فى الكلمة الواحدة فى نحو : شرنبث وشرابث ، وكذا تحذف فى عرنتن فيقال عرتن وليس غرتن ببناء أصلى ، لأنه لا توجد كلمة تتوالى فيه أربع متحركات ، فليس فى الكلام فعلل بضم اللام الأولى ، فدل حذفها على الزيادة .

ولو كانت أصلا لم تحذف ، ولا سيما من الوسط ومثله : عرنقصان وعرقصان عند من قاله بالنون ؛ وهو عند سيبويه ، بالياء فهذه أمور تدل على أن النون اذا وقعت كما ذكر فهى زائدة ، ولا يقال : إن اللام لما سقطت فى عنك وحنك دل على زيادتها إن لم يثبت أنهما أصل لا علنكس .

قال : والشرنبث الضخم الكفين ، ويوصف به الأسد ، والعرنتن شجر يدبغ به ، والعرنقصان نبت بالبادية ، وقيل : هو بالنون دويبة أ . هـ .

وقوله : انتخلا بضم التاء وكسر الخاء المعجمة بالبناء المفعول ، أو بفتح التاء وكسر الخاء ، والألف المبدلة من نون التوكيد بالبناء للأمر حسن جداً لأنه مستعار من نخله بالمنخل لأنه يخلص الطيب من غيره ، ويميز بين المختلطين ، فأشعر به أن هذا شىء حقق وجرى على الأصول المقرر ولم يرد به الوزن ، لأن وزنه افتعل وقد مرّ افتعل بل الإشارة الى ما ذكر وتم به البيت أيضا .

تتمة : يجوز أن يكون كلتب فى البيت مجرداً من التاء المضمرة كما فى كثير من النسخ ، فيكون تاء كلتب وباؤه وجيم جلمطت ولامه ، وزنها فعلن بإسقاط الألف بين الفاء والعين ، فيكون جزءاً مخبوناً

أى غير مأتى فيـه بحرف ثان ساكن ، ويجـوز أن يقرن بهـا فيقال : كلتبت بالتاء بعد الباء ، فيكون من هذه التاء مع ما ذكر وزنـه فاعلن بإثبات الألف فهو جزء غير مخبون كما وجـد فى بعض النسـخ وهـو أولى لسلامته من الخبن ، وليوافق ترمست قبلـه ،وجلمطت بعـده فى إثبـات تاء الضمير ، وكون مثل تلك التـاء ضميراً بحسب الأصـل .

ويجوز إشـباع تاء جلمطت بالواو إن ضمت ، وبالألف إن فتحت وفتحهـا هى ، وفتح مثلها أولى ، وبالياء إن كسرت فيكون ميم جامطت وطاؤه وتاؤه ، وحـرف الإشـباع ، وواو العطف ، وعين غلصم ولامه ، وزنه مستفعلن تاماً .

ويجوز عدم الإشباع فيكون ما ذكر على وزن مستعلن بإسـقاط الفـاء ، فيكون جزءاً مطوياً أى محذوفاً منـه حـرف رابـع ساكن ، أى غير مأتى فيـه بحـرف رابع ساكن ، مثـل فاء مستفعلن ، وعـدم الإشباع ولو لزم عليـه الطى الذى هو فرع عن عدمـه أولى من ثبوت الإشباع ، لأنه مغنى عنه استعمال الطى ، وهو جائز مطرد كثير جـداً ، لا خـلاف فى جوازه بخـلاف الإشباع ، فإنـه ولو ورد قليـلا فى النثر ، وكثيراً فى الشعر ، لكن لم تبلغ كثرته كثرة الطى ، ولـم تكد تبلغ مع أنه لا يقاس إلا فى الضرورة على وجـه التجاء إليـه ، واستعماله فى غير الآخـر من البيت ، أو آخـر شطره الأول فيـه عيب وركـة ، ودلالة على عـدم اتساع الكلام لصاحب البيت ، وعـدم جـودته فى النظـم .

بل قد يقال لا حاجة اليه فى البيت ونحـوه مما استغنى عنه فيـه لأن الوزن فى البيت لا ينكسر بعـدم الإشباع ، ولا يفسد ولذلك لا ترى الناظم وأمثاله يشـبعون حيث كان لهم غنى عن الإشـباع .

وأما قوله :

قلت وقد خرت على الكلكال
يا ناقتي هاجلت من مجال

وقولـه :

* والخيل خارجة من القسطال *

وقولـه :

وإنني حيث ما يثنى الهوى بصرى
من حيث ما سلكوا ادنو فانظور

وقولـه :

لو أن عمراهم أن يرقود
فانهض وشد المئزر المعقودا

وقولـه :

فأنت من الغوائل حين ترمى
ومن ذم الرجال بمنتزاح

فإنما أشبعت فيهم الحركات ليخرج حرف اللين ، فيكون ردفاً لأن ترك الردف فى بيت بعد بيت وقع فيه الردف عيب لا يجوز ، ولو واو نادرا ، فالأصل الكلكل والمقصطل ، ومنترح بعدم الألف فيهن ، فأشبعت فتحات الكاف الثانية والطاء والزاى ، فتولت الألف قبل روى البيت تسمى ردفاً ، والأصل فانظر ويرقد بعدم الواو ، فأشبعت ضمت الظاء وضمة الدال ، فتولد الواو قبل الروى تسمى ردفاً كما قال الخزرجي ، وردفاً حروف اللين قبل الروى •

وأما قوله :

كأنى بفيحـــــاء الجنـــاحين لقــوة
علـى عجـل منى لطـــاطىء شيمالى

بالياء بين الشين والميم للاشباع ، والأصل شمالى بعدمها ، فوجهه أن تلك الياء آخـر الوتد المجموع فى وسط الجزء ، لأن قوله شيمالى مع الهمزة متصلة قبله هو مفاعيلن من الطـويل ، فتلك الياء نظير ألف مفاعيلن لابـد منها ، فظهر لك بطلان قول صاحب فتح الأفعال : انـه لا بأس بإشباع ضمة جلمطت لإقامة الوزن من الزحاف ، أى التغيير ، لأن مثل هذا الزحاف جائز قطعا بلا خلاف وهو مطرد •

فان أقيم الوزن عنه بعـدم الإشباع بل بساكن من غير إشـباع فاولى وأرجح ، فان أقيم عنـه بالإشـباع فإثبات الزحاف ، وعـدم الإشباع أولى ، وإن لم يبطل قوله : كاد يبطل •

الإعـراب : اشتمل البيت على معطوفات على حد ما مرّ ، بعضها بعاطف مذكور ، وبعضها بمحذوف ، وثم بمعنى الواو أو للترتيب الذكرى بلا مهلة ، وبحثت فى ذلك فى النحو ، وتاء اهرممت ساكنة ، وانتخـلا بفتح التاء وكسر الخـاء أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيـد مبدلة ألفا للوقف أو لإجراء الوصـل مجرى الوقف ، والفاعل مستتر وجوباً ، والجملة مستأنفة ، أو هو بضـم التـاء وكسر الخـاء ماض مبنى للمفعول ، وألفه للإطلاق والنائب مستتر عائـد الى ما ذكـر ، والجملة حال مما ذكر مما يصلح أن يكون صاحب حال أو خبر بمحذوف ، أى ما ذكر انتخل أو ألفه ضمير عائـد لاهرممت واعلنكس ، والجمـلة خبر عنهما واعلم أن ثم بالتشـديد فيه ميمان : الأولى الساكنة المدغمة هى آخر الشطر الأول ، والثانية المفتوحة أول الشطر الثانى •

واعلوط اعثوججت بيطـرت سنبل زمـ
ـلق اضمحن لتسـلقى واجتنب خـللا

اشتمل هذا البيت على سـتة أمثلة مشار بها الى ستة أوزان :

الوزن الأول : افعول ، بزيادة همزة الوصل أولا ، والواو المشـددة بين العين واللام ، وهو سداسى من مزيد الثلاثى لغـير إلحاق ، وقيـل للإلحاق باحرنجم ، ويكون متعدياً ولازماً ، فالمتعـدى نحـو : اعلوط بفتح اللام ، وتشـديد الواو ، وأصـوله علط نحـو : اعلوطت المهـر أى ركبته عرياً ، واعلوطت الفرس كذلك ، وكـذا الجمـل واعلوطت البعير تعلقت بعنقه ، وعلوته واعلوطته ركبته بلا خطام ، واعلوطت فلاناً أخذته وجلسته ولزمته ، واعلوطت الأمر ركبت رأسـه ، واعلوط الجهل الناقة تسراها ليضربها ، ويستعمل اعلوط لازما أيضا •

قال الجرمى : سألت أبا عبيدة : ما اعلوطت المهر ؟ فقال : ركبته ، وسألت : لأصمعى فقال : اعتنقته ، واللازم مثل اخروط الشعر أى طال ، وامتد أو امتد ولو بلا طول ، قال الأعشى :

لا تأمن النـازل الكـومان ضربتـه
بالمشـرفى إذا ما اخـروط الشـعر

واجلوذ الليـل طال ، أنشد أبو الفتح :

ألا حبـذا حبـذا حبـذا
حبيـب تحملـت منـه الأذى

ويا حبـذا بـرد أنيـابه
إذا أظـلم الليـل واجـلوّذا

واجلوذ الرجل أسرع فى السير ، واجلوذ المطر نقص ، قال الشاعر :

بشيته الحمد أسقى الله بلدتنا
وقد فقدنا الحيا واجلوذ المطر

أى نقص ، واخروط الطريق طال ، واخروطت الشركة فى رجل الصيد انقلبت عليه وعقلته ، واخروطت اللحية طالت ، واخروط مضى ، ومعنى اقعول الدخول واقتحم وقيل : إنه يأتى لمبالغة كافعوعل ، فعلى هذا لا يكون مقتضباً بل ملحقا •

الوزن الثانى : افعولل ، بزيادة همزة الوصل والواو بين العين واللام ، وإحدى اللامين وهو سداسى من مزيد الثلاثى للإلحاق باحرنجم ، وقيل غير ملحق ، وهو لازم نحو : اعثوجج بهمزة زائدة فعين فثاء مثلثة فواو زائدة فجيمين ، إحداهما زائدة بمعنى ضخم وغلظ •

وبمعنى أسرع ، والعثوجج بفتح العين والثاء وسكون الواو وفتح الجيم الأول البعير الضخم السريع ، وذلك هو الذى فى البيت ، وتاء غيره فى البيت ساكنة ، والمشهور اعثوثج بهمزة ، فعين فمثلثة ، فواو فمثلثة ، فجيم وهو بالمعنى المذكور ، ولا يصح فى البيت لأن وزنه افعوعل فيتكرر مع احلولى ، فثبوته فى بعض نسخ البيت باطل •

الوزن الثالث : فيعل ، بزيادة الياء المثناة تحت بين الفاء والعين للإلحاق بدحرج ، وهو رباعى من مزيد الثلاثى ، ويكون متعديا نحو : بيطر زيد الدابة أى شق عن موضع داؤها ليعالجه ، ومنه سمى البيطار •

شق الفريضة بالمدرى فانفذها
شق المبيطر اذ يفشى من العضد

ويكون لازما نحو هيزر أى مات ، وهيكل الزرع تم ، وعيذط الرجل وعيضط بالذال والضاد المعجمتين أحدث عند الجماع ، وسيطر تسلط ، وبيقر خرج من الشام الى العراق ، قال امرؤ القيس :

ألا هل أتاها والحوادث جمة
بأن امرأ القيس بن يملك بيقرا

وقيل : خرج من بلد الى بلد ، وقيل : غدا متنسكاً خاضعاً ، ومنه :

* كما بيقر من يمشى الى الجلسد *

والجلسد صنم فى الجاهلية ، وهيمن قال : آمين أو أمن غيره من الخوف ، والمهيمن من أسماء الله تعالى ، أو بمعنى الأمين أو المؤتمن ، أو الشاهد ، صات صوتاً خفياً ، وهينمت الأرض أبقلت أو أخرجت الهينم أى القطن •

الوزن الرابع : فنعل ، بزيادة النون بين الفاء والعين للإلحاق بدحرج ، وهو رباعى من مزيد الثلاثى نحو : سنبل الزرع أى ظهر سنبله ، ويقال أيضا : سبل وأسبل بالألف أكثر ، وهذه المادة كثيرة ، والأكثر من النحاة والصراف أن نونه أصل ، فوزنه فعلل كدحرج ، ونحو : زنجر قرع بين ظفر إبهامه وظفر سبابته ، وزنهر الى بعينه اشتد نظره ، وأخرج عينه ، وهندس الأسد اجترى ،

وهندس الرجل جرب الأمور وجاد نظره ، وهندس قدر مجارى القناحيث تحفر .

وهنبس تجسس عن الأخبار ، وهنبص أخفى الضحك ، وهنبص ضعف ، وحقر وردىء ، وهنبص عظم بطنه ، وحندر الشيء أصلحه ، وحنجره ذبحه ، وحنجرت العين غارت ، وزنبر تكبر كتزنبر ، وخنخف ودندن لم يبين كلامه ، وخنشل اضطرب من الكبر أو أسن ، ويكون ذلك الوزن لازماً ومتعدياً كما رأيت .

الوزن الخامس : فمعل : بزيادة الميم بين الفاء والعين للإلحاق بدحرج ، وهو رباعى من مزيد الثلاثى نحو : زملق المجل أى ألقى ماءه قبل الإيلاج ، وكذا فى العقلاء وأصوله زلق يقال زلقت قدمه .

الوزن السادس تفعلى : بزيادة التاء فى أوله ، والألف فى آخره ، وهو ملحق بتدحرج ، وقيل مقتضب ، وهو خماسى من مزيد الثلاثى ، وهو مطاوع سلقى وهو لازم ، لأن سلقى يتعدى لواحد ، وقد مرّ معناه وبقى عن الناظم تفعلل الملحق بتدحرج ، وإحدى لاميه زائدة نحو : تجلبب ، فإنه ملحق بتدحرج ، وتفعول كتزهوك ، وتفيعل كتبيطر وتشيطن أى أشبه الشيطان ، وتفوعل كتجورب ملحقات بتدحرج ، وتفعلت كتعفرت وفعلت كعفرت وغير ذلك تعلمه مما مر .

وهنا أ . هـ كلام الناظم فى أبنية المزيد ملحقها ومقتضبها ، ولكونهما مبحثاً تزل فيه الأقدام قال : اجتنب خللا .

تنبيهات :

الأول : ذكر السعد أن تفعل بتشديد العين وتفاعل ملحقان بتدحرج ، وكذا ذكر ابن الحاجب فى الشافية ، والجاربردى فى شرحها ،

وأصل ذلك للزمخشرى فى مفصله ، ويرده أن تضعيف العين لا يكون للإلحاق ، لأن تفعل مطاوع فعل بالتشديد ، وفعل غير ملحق بدحرج لاختلاف مصدريهما ، فكذا مطلوعه ، وأن الألف لا تكون للإلحاق إلا بدلا من الياء فى الآخر ، لأنه إن ألحقت ألفا فى الوسط زال الإلحاق لفوات الحركة ، فيفوت إعطاء الملحق حكم الملحق به ، وإن ألحقت ياء وجب بقاؤها ، فيفوت القاعدة من قلب الياء المتحركة ألفا بعد فتحة ، بخلاف حركة الآخر ، فإنها غير معتد بها فى الزنة كما مرّ وتخصيص ابن الحاجب ذلك فى شرح الشافية بالاسم خلاف الصحيح ، وربما يرده قول : العرب تضام القوم بالإدغام ، ولو كان ملحقاً بتدحرج لقيل : تضامموا بالفك ، كما قالوا تجلبب •

لاختلاف مصدريهما ، فكذا مطلوعه ، وأن الألف لا تكون للإلحاق
فليس كتاب ملحق بقمطر ، ولا علابط بقذعمل ، لأن حرف العلة إذا وقع حشواً قبله حركة تناسبه جرى مجرى الحركة والمدة ، فلا يقابل بحرف صحيح فلا يلحق بناء ببناء ، وجاز إذا كان طرفاً ، لأن آخر الكلمة يتعرض للتغيير كإسكانه للوقف •

وعن ابن الحاجب فى شرح المفصل كثر زيادة الألف ، فحكموا بأنها لا تكون أصلا إلا وهى منقلبة عن واو أو ياء ، لأن الأصول فى الأبنية قابلة للحركات ، فكرهوا أن يضعوا منها ما لا يقبل الحركة ، ولذلك لم يوقعوها أيضاً للإلحاق ، لأنهم إذا لحقوا قصدوا إجراء البنية مجرى الأصل ، فكرهوا أن يضعوا للإلحاق ما لا يكون أصلا •

الثانى : اقعنسس من القعس ، وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب ، قال أبو عمرو بن العلاء ، سألت الأصمعى عنه ،

وقدم بطنه وأخر صــدره ، وقال : هكذا ووقــع للسعد فى تفسـير اسلنقى أنه قال : أى نام على ظهره ، ووقع على قفاه •

قال اللقانى : ليس النــوم شرطاً ، والمراد الاضطجاع ، واقتصر الجاربردى على تفسيره بوقع على قفاه •

قال ابن قاسم : ويحتمل أن الشارح يعنى السعد اطلع على أن بعضهم عبَّر بالأول ، وعبر بالثانى فجمع بينهما إشــارة الى أن المراد بالأول الثانى تفسيراً لمراد من عبر بالأول ، ويقرب منه قول الجاربردى قد يقال : إن قوله ووقع على قفــاه تفسير للنـوم ، وإنمــا لم يقتصر الشارح على ما ذكره مع إغنائه عن الأول تبعاً لهم فى التعبير بـذلك ، وفائدته التفصيل بعد الإجمال ، ليكون أوقع فى النفس •

الثالث : قال الطبــلاوى : خلاصــة القول فى مزيد الثــلاثى قول الجاربردى ، وهو أى الثلاثى المزيد فيه إما أن يكون موازناً للرباعى أو غير موازن ، والموازن إما أن يكون ملحقاً أم غير ملحــق ، والملحق إما بدحرج أو بتدحرج ، أو باحرنجم ، أما الملحــق بدحرج فهو شملل أى أسرع ، وحـوقل أى ضعف وهــرم وبيطر أى عمــل البيطرة من البطر وهو الشــق ، وجهور أى جهر وقلنس أى لبس القلنســوة •

وأما الملحق بتدحرج فهو تجلبب أى لبس الجلباب ، وتجـورب أى لبس الجــورب ، وتشيطن أى فعــل فعـلا مكروهاً ، وترهــوك أى تبختر ، وتمســكن أى أظهــر الذل والحــاجة ، وتغافل وتكلم ، وينبغى أن يعلم ويتحقق أن الإلحــاق فى تجلبب إنما هو فى تكــرير البــاء والتاء ، إنما دخلت لمعنى المطــاوعة كما كانت كذلك فى تدحرج ، لأن الإلحــاق لا يكون من أول الكلمة ، وفى تجورب وتشيطن وترهوك بالــواو واليــاء كما مرّ •

قال : وفى تمسكن كلام يأتى فى باب الزيادة ، أى وهـو أن الميم زائدة توهمت أصالتها للزومها تصاريف الكلمة ، وليس الألف فى تغافل للإلحـاق ، لأن الألف لا تقـع للإلحاق حشواً لا فى الاسـم ولا فى الفعل ، وتضعيف العين لا يكون للإلحاق ، فتكلم لا يكون ملحقاً ذكـر جميع ذلك فى شرح الهادى ، ثم قيـل : فيه إطـلاق لفظ الإلحـاق هنا بسـهو •

وأما الملحق باحرنجم فنحو : اقعنسس واسلنقى ، فهذه أقسـام الملحقات وهى خمسة عشر أ • هـ •

وكانه أسقط منها شريف سهواً كذا قال الشـيخ يعنى اللقـانى ، وقوله : وقلنس أى لبس القلنوسـة ، قال فيه بعض المحشين : صوابه ألبس لأن الفعل متعـد ، وبمعناه وفى حكمه قلنس ، ولم يصرح الشارح بعده اكتفـاء بما نقله عن الصحاح يعنى بالشارح الجـاربردى •

قال : وذكرت فى كتـاب التعريف أفعالا أخـرى نـدر إلحاقهـا بدحرج ، ومما لم أذكره فيه افترض الشيء بمعنى فرضه أى قطعـه ويرنأ رأسـه باليرناء أى الحنـاء ، ويحرب الشجرة ثقبهـا ، وعربط وجلمط رأسـه أى حلقه •

وقوله : لأن الإلحـاق لا يكون من أول الكلمة ليس على عمـومه ، ففى التسهيل ولا تكون الهمزة للإلحـاق أولا إلا مع مساعد ، كنـون ألنـدد ، وواو ادرن يعنى لا تكون أولا للإلحـاق إلا إذا كان معهـا حرف آخر للإلحـاق ، وألندد ملحق بسفرجل لأنه من اللدد ، فالهمزة والنون فيه زائدان للإلحـاق ، وإظهـار التضعيف يـدل على ذلك ، وادرون بمعنى الـدرن ، فالهمـزة والـواو فيـه زائدان للإلحـاق بجـردحل ، قال ناظر الجيش : والظاهر أن المسـاعد لا يكون غيرهما ،

ثم قال الجاربردى : وأما غير الملحق من الموازن فثلاثة نحو : اخرج وجرب ، وقاتل لأن شرط الالحاق توافق المصدرين ، وقد قالوا : شملل شمللة ، كما قالوا : دحرج دحرجة ، ولم يجىء مصدر أخرج وأخويه على ذلك .

فان قلت : فقد قالوا : أخرج إخراجاً ، كما قالوا : دحرج دحراجاً ؟

قلت : أجيب عنه بوجهين :

الأول : أن الاعتبار إنما هو بالفعللة لاطرادها وعمومها فى جميع صور فعلل ، وأما الفعلال فلا اعتداد به ، وإنما هو دخيل فيه غير مطرد أى غير مقيس ومجيئه فى بعض الصور ، فانهم لم يقولوا تحطاباً وعرنانداً ، بل تحطبة وعرندة .

والثانى : أن الشرط توافق المصادر أجمع أى ولم يجىء الفعللة فى مصدر أخرج كما جاءت فى مصدر دحرج ، قال وأما غير الموازن فسبعة نحو : انطلق واقتدر ، واستخرج واشهاب ، واشهب واعذودن ، واعلوط ، وإنما حكمنا على اقعنسس بأنه موازن لاحرنجم ، وعلى استخرج بأنه غير موازن له ، لأنا لم نعن بالموازنة صورة حركات وسكنات ، وإنما عنينا بها وقوع الفاء والعين واللام فى الفرع ، موقعها فى الأصل الملحق به ، وإن كانت ثم زيادة فلابد من وقوع مماثلته فى الملحق ، واستخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرنا فى الأصلية والزيادة جميعاً ، أما فى الأصلية فلأن الحاء وهو فاء وقع موقع النون الزائدة فى الأصل .

وأما فى الزيادة فلأن النون واقعة فى الأصل بعد الفاء والعين ، وليس فى الفرع نون فى موضعها أ • هـ •

قال الشيخ يعنى اللقانى : وبه تعلم ما فى كلام المصنف يعنى السعد ، فيما مضى وفيما سيأتى من قوله : ويلحق به أى يتدحرج نحو تجلبب إلخ ، وكأنه أشار بما مضى الى ما يرد على قول الشارح : وكذا تفعل وتفاعل من الملحقات بتدحرج كما بيناه المعلوم ، ذلك من قول الجاربردى ، وليست الألف إلخ ، ومن قوله : وتضعيف العين ، وقوله : وفيما سيأتى إلخ كأنه اشارة الى ما فى تمسكن من أنه اختلف هل ميمه أصلية أم زائدة ، والفصيح تسكن فوزانه تمفعل ، والميم زائدة والى بيان ما تحقق به الإلحاق الذى ذكره الجاربردى بقوله : وينبغى أن يعلم أن تحقق الإلحاق فى تجلبب إلخ فليتأمل •

تنبيه : قول الجاربردى : وإنما هو دخيل فيه غير مطرد ، قال بعضهم فى حواشيه : الضمير الأول للفعلال ، والثانى لفعلل ، ونفى الاطراد صادق فى الجملة ، وإن اطرد فى المضاعف كزلزل وتلقل ونحوهما ، والدخيل من قولهم هو دخيل فى القوم ، أى من غيرهم ، ويدخل فيهم ، فكل كلمة أدخلت فى كلام العرب ليست منه فهى دخيل أ • هـ •

وقوله : لأنا لم نعن بالموازنة ، صورة حركات وسكنات إلخ ، هذا الكلام مأخوذ من شرح المفصل وتعميمه مخرج لنحو أخرج وأخويه من الموازنة ، لأنها فيه ليست إلا بحسب الحركات والسكنات كما لا يخفى ، وصرح به الموصلى ، ومن ثم سوى الشريف وغيره من الشارحين بينها وبين استخرج ، فجعلوا الكل من الموازن غير الملحق •

قال النظـام : ولا يذهبن بك الوهم الى أن نحو : استخرج يجب أن يكون ملحقـاً باحرنجم لتوازنهمـا ، وتوازن مصدريهما ، وسـائر تصاريفهما ، لأن احرنجم مزيد فيـه ، وكل ثلاثى يلحق بمزيد الرباعى يجب أن يكون فيه من الزيادة مثل ما فى الملحق به ، ويجب أن يكون فى استخرج نون زائدة مكان نون احرنجم أ • هـ •

ومنه يظهر أن ما فى الشرح معنى الموازنة على وجه الإلحاق بمزيد الرباعى لا مطلقاً وبنحـوه صرح اليزدى فى ذى الزيادة وهـو ظاهر كلام الشـارح أيضا هنا ؛ فلا مخالفة بينه وبين كلام غيره من الشارحين فليتأمل أ • هـ كلام الطبـلاوى •

الاعـراب : الواو للاستئناف ، واعلوط مع ما عطف بعـده بمحذوف مفعول اضمم ، ووجـه الابتداء به فى الجعل مفعول أنـه أول البيت ، ومفصول عمـا قبله بابتخـلا ، أو الـواو للعطف ، وزملق مفعـول لاضمم ، ووجـه أنه تلاه وعليه ، فجملة انتخـلا معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه إن لم تجعل حـالا أو خبراً على ما مر ، وإن جعلـت خبراً فالمبتدأ والخبر معترضان •

واضمم فعل أمر مستتر الفـاعل وجـوباً والنـون نون التوكيد الخفيفة ، وجملة اضممن على كل حال مستأنفة ، جملة اجتنب من فعل أمر وفاعله المستتر وجـوباً معطوفة عليهـا ، وخللا مفعـول احتنب ، واللـه أعـلم •

فصل
فى المضارع

أى فى أحكام المضارع من حيث هو ، سواء فتح ماضيه أو كسر أو ضم ، سواء كان ماضيه ثلاثيا أو غيره ، وهى افتتاحه بحرف من حروف مخصوصة ، وتحريك هذا الحرف بفتح أو ضم أو كسر ، وتحريك ما قبل آخره بكسر أو ضم أو فتح ، وأما رفعه ونصبه وجزمه فمحله النحو ، وجعل صاحب فتح الأقفال ما يفتتح به حكماً من أحكامه سهو ، بل هو بعض ذاته الذى ينعقل ويتصور به ، والحكم على الشىء إنما هو بعد تمام صورته وتعقلها ، اللهم إلا إن جعل ما فى قوله ما يفتتح به واقعة على الافتتاح ، فتعود اليه باء به لا على حرف المضارعة ، وفى بعض النسخ إسقاط قوله : فى المضارع ، وفصل خبر لمحذوف على ما مرّ ، وفى المضارع متعلق بمحذوف نعته أو حاله على ما يعلم من مقامه •

❋ ببعض نأتى المضارع افتتح ❋

أى افتتح المضارع ببعض نأتى أى اجعل أول المضارع حرفاً فى حروف قولك نأتى ، وهى النون والألف معبراً بها عن الهمزة ، لأنها تكتب على صورة الألف فى كثير من الصور ، منها : كونها أول المضارع ، والتاء والياء الموجودة فى البيت خطا لا لفظاً ، لأنها حذفت لالتقاء الساكنين ، والإشارة بها فى الخط كافية بمعونة أن نأتى فى الأصل مضارع أتى ، فلابد فى آخره من ياء ، ويجوز كون نأتى بهمزة بعد النون مسهلة ، فليس (ح) أصله مضارع أتى ، بل حروف جمعت •

وتعبيره بناتي أولى من تعبير غيره بنأيت من حيث أصل المعنى ، لأن نأتي أصل معناه إتيان واتصال ، ونأيت أصله بعد وانفصال ، والأولى التعبير بأنيت بتقديم الهمزة على النون من حيث إن أصل معناه القرب والاتصال ، ولكون كل حرف ضعف ما قبله الهمزة للواحد المتكلم ، والنون الواحد المتكلم عن نفسه وعن غيره ، سواء كان غيره واحداً أو اثنين أو أكثر ، وللواحد المتكلم عن نفسه ، والياء للغائب والغائبين مذكرين ، أو مذكر ومؤنث ، وللغائبين ذكوراً أو مع إناث ، وللغائبات ، والتاء للمخاطب وللمخاطبين مذكرين أو مذكر ومؤنث ، وللمخاطبتين وللمخاطبين مذكرين أو مع إناث ، وللمخاطبة وللمخاطبات ، وللغائبة وللغائبتين .

وقال ابن الباذش : يعبر في فعل الغائبتين بالياء المثناة تحت ، إذا كان المسند اليه ضميراً قبله نحوهما يقومان ، ولأن أنيت بتقديم الهمزة من معانيه في الأصل الإدراك ، فليعبر به تفاؤلا بإدراك العلم ، ولأن الهمزة والنون للمتكلم السابق على المخاطب ، لأنه لا يكون مخاطباً إلا بعد التكلم والتاء للمخاطب والغائب ، وتتقدم على الياء ، لأن الياء لا تكون إلا للغيبة ، والخطاب يشارك التكلم في الحضور ، وهذه النكتة موجودة في نأتي أيضا .

قال السعد : يجمع تلك الحروف قولك أنيت أو أتين أو نأتي .

قال ابن قاسم : قدم أنيت لأنه بمعنى أدركت ، ففيه تفاؤل بإدراك المطلوب ، ولما فيه من النسبة التضعيفية ، إذ كل حرف على الضعف مما قبله باعتبار ما وضع له ، وقدم أتين على نأتي ، لأن الماضي قبل المضارع ، وأتين ماضى مع فاعله ، ونأتي مضارع آ . ه .

قلت : ويجمعها قولك : تأين بتاء فهمزة فياء بعدها نون الإضمار ، ومعناه سبقن ، ويجمعها أيضا قولك أنتي عضوه أمراً للواحدة ،

فتفتح الهمزة أو مضارعاً فتضم ، وانتــاء العضو إيرامه ، وقولك أنتى بالضم مضارعاً والفتح أمراً لها بمعنى التأخر أو كسر الأنف وتوريمه ، أو موافقة شكل غيرك وخلقه ، وقولك تنبىء بضــم التــاء من أنــآه أبعــده ، أو من أنــآه بمعنى أنهضه بجهـد ومشــقة ، أو أنهضــه مثقلا لجمل ، أو أماله •

وقولك : نيأت بالهمز بمعنى عدم إحكام الأمر ، وقولك : يتنؤ بياء فتاء فنــون فمهزة من تنأ بمعنى أقــام ، وقولك : ينتؤ بيــاء فنــون فتاء فهمزة أى لينتبر أو ينتفخ أو يرتفع أو يطلع عليهـم أو يخـرج من موضعه من غير أن يبين •

وقولك يأنت بالهمز مضــارع أنت من باب ضرب بمعنى أنّ أنيناً أو حسد أو قدر الشىء ، وقولك أنيت أى محســود ، وقولك أنتى أمراً للواحدة أى إنى ، أو احسدى أو قدرى ، وقولك ينئت وينأت بكسر الهمزة وفتحها من نأت بمعنى نهت مطلقاً ، أو فوق الأنين ، أو حسد •

وقولك : تئين أى تحين ، وقولك أُتتى بالإضافة للياء وضم الهمزة مع ســكون التــاء أو ضمها أى حمــار أتى وأتتى بالإضــافة وضمهما أى قواعد هودج ، وما ارتفع من أرضى ، وقولك : يأتن بالهمــز وكسر التاء من أتن بمعنى أقام •

ويجوز فى البيت تانى بتاء الخطاب أو الغيبة ، مضــارع أنى بالنون فعينه نون ، ونأتى بالنـون المتكلم عن نفسه وغيره ، أو عن نفسـه مضارع أتى بالتاء فعينه تاء وهو المذكور أولا الموجــود فى النســخ ، والأرجح أن لا تبدل همزة الأول ألفا صريحاً ، بــل تبقى همزة ليكون صريحاً فى الدلالة على الهمزة ، وتسمى تلك الحروف حروف المضارعة ، ومثال الهمزة للمتكلم المذكر (وانى أعيذها) ومثالها المؤنث المتكلم :

(قالت انى أعوذ بالرحمن) و (أألـد وأنا عجـوز) و (لئن لـم يفعل ما آمره) .

وتمثيل صاحب تحقيق المقال المتكلم المؤنث بـ (إنى أعيذها بك) سهو فإن أعيذ فعل لزكرياء صلى الله وسلم على نبينا وعليه وعلى غيرهما من الأنبيـاء .

وقولنا : الهمزة للمتكلم ، والنون للمتكلم ومن معه أو وحده ، والتاء للمخاطب ، والياء للغائب ، ونحـو ذلك تجـوز وتسامح بقرينة ظهور أن الحرف لا يكون مسماه الذات ، وأن دلالة حروف المضارعة ليست على وجه الاستقلال ، بل فى حـال وجودها فى الكلم بدليـل أنها إذا كانت حروفاً مجردة لا تدل على شئ ، ومن هنـا اعتبر فى دلالة الكلمة على معناها الاستقلال أو يقدر مضاف أى الهمزة والنـون لتكلم المتكلم ، والتاء لخطاب المخاطب ، والياء لغيبة الغائب .

ومثال النون للمتكلم ومن معه : (إياك نعبد وإياك نسـتعين) وسواء فى هذا المتكلم ومن معه أن يكونوا ذكراً أو إناثاً ، أو ذكـوراً وإناثاً ، سواء كان مع المتكلم المذكر أو المؤنث مذكر أو مؤنث أو أكثر ، وسواء كان معنى الفعل للجميع أو للمجموع ، أو لمن مع المتكلم لا المتكلم كقول الأمير نجاهد ونقاتل ، مع أن المجـاهد المقاتل عسكره دونه .

وقولهم : النون للمتكلم ومن معه ، أو للمتكلم مع غيره ، أو للمتكلم إذا كان مع غيره معناه كما قال اللقانى أن غير المتكلم مشارك للمتكلم فى مدلول الفعل المبدوء بالنـون ، أو قدر أنه مشـاركه له فى التكلم كمـا قيل أ . هـ .

وتقول : إن حملت المعية على المشاركة فى مدلول الفعل فحقيقة ، أو على المشاركة فى التكلم فمقدرة ، وتعبير بعضهم كالسعد ، بأن النون للمتكلم إذا كان مع غيره يوهم أن النون وضعت للمتكلم بشرط مصاحبة غيره ، لا المتكلم وغيره ، وأن مصاحبة غيره شرط لوضعها للمتكلم خارج عما وضعت له •

والحق أنها وضعت للمتكلم وغيره معاً حتى إن استعمالها للمتكلم وحده خلاف الأصل ، وقد عبر السعد بما يدل على هذا أيضاً ، وتأمل ذلك مع قولهم : إن لفظة مع لا تدخل إلا على المتبوع عقلا ، يقال : جاء الوزير مع الأمير ، ويخالف (إن الله معنا) والحق أنه قد يقصد بها مجرد المصاحبة ، فتدخل على التابع وعلى المتبوع ، فانظر شرحى على شرح عصام الدين •

ومثال النون للمتكلم عن نفسه بأن كان الفعل له وحده :(نحن نقص) (وننزل من القرآن) (ونحن نرزقك) (وإنا نحن نحيى ونميت) وقد يقال : إنهما فى نقص ، وننزل ونحوهما للمتكلم ومن معه ، لأن القص والتنزيل بواسطة الملك ، وإذا راعينا أن فعل الملك مخلوق لله فهى للمعظم نفسه ، وعبارة بعض ، وتكون للمعظم نفسه ، وعبارة السعد ، وتستعمل فى المتكلم وحده فى موضع التفخيم •

قال الغزى : الظاهر أن مراده تعظيم المتكلم ، والتوجيه أن العظيم يتكلم عن نفسه وغيره غالباً ، لأن اتباعه يشاركونه فى غالب أموره ، فالاستعمال المذكور مجاز عن الجمع لعدم المعظم كالجماعة ، ولم يجىء مثله فى المخاطب والغائب المعظمين فى الكلام القديم المعتد به ، أى كلام القدماء ذكره السعد فى المطول ، وإنما هو من استعمال المولدين •

قال ابن قاسم : وتكون النون للمتكلم المعظم بحسب الواقع .

وقال بعضهم : إنما يستعمله المعظم لنفسه وحده حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة ، ويبحث فيما مرّ من أنه لم يجيء مثل ذلك فى الغائب المخاطب فى الكلام القديم ، بأن صاحب الكشاف والبيضاوى جوزاف (فإن لم يستجيبوا لكم فاعلموا) أن يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم .

واستدل صاحب الكشاف بقوله : فإن شبيت حرمت النساء سواكم ، وذكر البيضاوى فى قوله تعالى : (ن والقلم وما يسطرون) أن ضمير يسطرون راجع الى القلم ، والجمع للتعظيم إن أريد بالعام الذى خط اللوح ، وفى قوله تعالى : (على خوف من فرعون وملئهم) أن الضمير لفرعون ، وجمعه على ما هو المعتاد فى ضمير العظماء ، فحمل ذلك على أسلوب المولدين لا يلتزمه عاقل ، والظاهر ما استشهد به صاحب الكشاف من كلام القدماء .

وقد قيل فى (رب ارجعونى) أن الواو لله لتعظيمه ، وفيه بحث فى النحو والسعد تبع فى ذلك الرضى ، وعبارة الرضى تكون للواحد المعظم ، وهو مجاز من الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ، ولم يجيء للواحد الغائب ، والمخاطب المعظمين فعلوا وفعلتم ، فى الكلام القديم المعتد به ، وإنما هو من استعمال الموادين أ . هـ .

وظاهره نفى خصوص الصيغتين ، فلا يرد ما ذكر الزمخشرى والبيضاوى ، ولا قول السعد أنه يستعمل لفظ أمر الجمع للواحد فى مقام التفخيم ، وقد تستعمل النون للدلالة على أن الفعل لفخامته مما يقصر الواحد عن القيام به ، كما قاله كثير من المحققين ، وقاله شراح جمع الجوامع والمحشين عند قوله : نحمدك ، ويحتمله (إياك نعبد وإياك نستعين) .

ومثال التاء المخاطب : أنت يا زيد تقــوم ، وللمخاطبين الاثنين : أنتما يا زيدان تقومان ، وللمخاطب والمخاطبة : أنتما يا زيـد وهنــد تقومان ، وللمخاطبين الذكــور : أنتم تقومون ، وللمخاطبين المختلطين ذكراً وأنثى أنتم يا زيد وعمر وبكر وهند تقــومون ، وأنتــم يا زيدون وهنــد وزينب تقومون ، ويا زيدون وهند وزينب وسلمى تقــومون ، ويا زيدان وهند تقومون ، ويا زيد وهند وزينب تقومون ، ويا زيد وهند وزينب وسلمى تقومون .

ومثالها المخاطبة : تقومين ، وللمخاطبتين : : تقومان يا هندان ، وللمخاطبات : تقمن يا هندات ، ومثالها للغائبة ، هند تقوم ، وللغائبتين : الهندان تقومان ، وهما تقومان : وتقــوم الهندان ، وتدمع العينــان وتقران ، وإنما استوى في ذلك الضمير والظاهر حملا له على الظاهر ، ونظراً للمعنى وهو الأرجح الوارد به الســماع ، قال امرؤ القيس في نونيته المحــذوفة :

* بجــدع المــلا عينــاك تبتدران *

وقال ورش : وتتوكاف وتنهملان لأن الضمير في ذلك يعاقب الظاهر ، ويجــرى عليه فليعط حكمه مع أنه اذا التزم التأنيث مع الظاهر الــذى فيه دلالة عليـه غالباً فالتزامه مع الضمير أولى ، لاشتراك الضمير الذى هو قولك : هما بين الغائبين والغائبتين ، فبطل قول ابن الباذش بأنــه يلــزم التذكير مع الضمير ، نحــو : هما تقــومان أعنى اثنين ، وتعلم من ذلك أن التــاء في الغيبة تدل على التأنيث ، وأصــل هند تقــوم وتقــوم هند ، والهندان تقومان وتقــوم الهندان ، الياء فقلبت تــاء للدلالة على التأنيث ، وهكذا في مثل ذلك بدليــل أنك تقول : الهندات يقمــن ، وهن يقمــن باليــاء على الأصــل ، لأن النــون دالــة على التأنيث .

ولو جيء بالتاء لكان كالجمع بين علامتي تأنيث ، ولا يسوغ بخلاف نحو : هند تقوم وتقوم الهندان ، وهما تقومان ، فليس فيه جمع ولا تلزم التاء فعل جمع التكسير المؤنث الظاهر نحو : تقوم الهنود ، وتلزم السالم ، وتمتنع في الإضمار له مع الغيبة نحو الهندات يقمن •

ومثال الياء للغائب : زيد يقوم ، ويقوم زيد ، ومثالها لغائبين اثنين : الزيدان يقومان ، ويقوم الزيدان ، ولغائب وغائبة : زيد وهند يقومان ، ويقوم زيد وهند ، والجماعة الغائبين الذكور : الزيدون يقومون ويقوم الزيدون ، ومع الأنثى فأكثر : الزيدون والهندات يقومون ، ويقوم الزيدون والهندات ، والزيدون والهندان يقومون والزيدون وهند يقومون وكذا مؤنث مع مذكرين ، أو مؤنثان مع مذكرين ، أو مذكر مع مؤنثين أو أكثر نحو : زيد والهندات يقومون ، وذلك لأن المذكر يغلب ، ومثالها للغائبات : الوالدات يرضعن ، وأجاز الكوفيون يقوم الهندات بالمثناة التحتية وبسطت هذا ونحوه في النحو •

والمراد بالمتكلم في الهمزة والنون الذي يتلفظ بفعل نفسه مثل قولك : أقوم ، والذي خلق اللفظ وهو الله فإن كلامه ألفاظ وأصوات وحروف ، خلقها مستقلة لا يقال : إنها خرجت منه تعالى عن ذلك علواً كبيراً ، مثل أن يخلق لفظاً مسموعاً في الهواء ، أو خلقها في مخلوق آخر (ح) لا يرد علينا قول أهل مذهبنا الأباضية أنه لا يجوز على الله متكلم بناء على أنه لم يسمع من كلام الله ، ولا من كلام رسوله صلى الله وسلم عليه ، ولا اتفقت عليه الأمة ، وأن أسماء الله توقيفية ، أو على أن لزومه يدل على انه صفة ذات ، مع أنه لو ثبت لكان صفة فعل ، أو عل أنه يوهم الاكتساب والصلاج ونحوهما ، مما ينزه الله عنه ، والتفعل الأصل في ذلك •

وأجازه بعضهم على معنى نفى الخرس يقول : الله متكلم ، أى ليس بأخرس ، والمراد بالخطاب قصد شىء بالكلام ، فلا يرد علينا منع صاحب السؤالات أن يقال : خاطبت الله ، فالتاء فى : تغفر لنا يا أله للخطاب ، أى لقصد الله بالكلام على وجه الخضوع ، وإنما يمنع القول خاطبت الله على معنى عاليته وعاظمته ، تعالى الله عن النقائص •

والمراد بالغيبة عدم الخطاب والتكلم ، ولو كان من نسبه الفعل حاضراً ، فإذا كان زيد حاضراً وقلت لأحد : يقوم زيد ، فالياء للغيبة ، والفعل فعل غائب ، فالياء فى : يقول الله كذا للغيبة ، بمعنى أن الفعل لم يخاطب به أحد ، ولم يتكلم به لنفسه الناطق ، بل نسبه لغيره لا على وجه الخطاب ، فلا يرد علينا أن الله فى كل مكان لا يوصف بالغيبة •

وزعم بعضهم أن عدم اطلاق لفظ الغائب إنما هو على مذهب من قال : إن أسماء الله توقيفية ، أما على مذهب المعتزلة والباقلانى فإنه إذا دل دليل على ثبوت معنى لفظ فى حقه تعالى ، جاز إطلاقه فيطلق ، فيجوز الله غائب أى غير مخاطب ، ولا متكلم ، قلت : ذلك باطل لاتفاق المعتزلة وغيرهم ، على أن شرط الإطلاق أن لا يوهم ما لا يليق بكبريائه تعالى ، وإطلاق لفظ الغائب يوهم عدم الحضور ، بل اشترط السعد مع ذلك الإشعار بالجلال ، فيطلق لفظ غائب على لفظ الله ، أى على هذه الحروف ، لا على الذات ، والمراد بالمذكر ما ليس بمؤنث ، ومع هذا لا يطلق على الذات ، لأنه يوهم بل على اللفظ فإن لفظ الله مذكر لعدم علامة التأنيث لفظاً ومعنى وتقديراً •

وإنما جعل أهل اللغة الهمزة للمتكلم ، لأن المتكلم مقدم على المخاطب بالطبع ، لأن الخطاب يكون بالتكلم ، وعلى الغائب بالشرف ، والهمزة مخرجها مقدم على مخرج الواو التى هى أصل تاء الخطاب

مثلا ، وعلى مخرج الياء وعلى مخرج النون ، لأن الياء من وسط الأسنان ، والواو من الشفتين ، والنون من الخشيوم ، والهمزة من أقصى الحلق ، مما يلى البطن ، وإنما اعتبرنا الابتداء من داخل ، لأن النَّفَس الذى يتحقق فيه الحروف يأتى من داخل الى خارج لا بالعكس •

وأصل تلك الهمزة أنف قلبت الألف همزة لرفضهم الابتداء بالساكن ، ومخرج الهمزة قريب من مخرج الألف ، وقيل جعلوا الهمزة للمتكلم ، لأنها بعد ضمير المتكلم الذى هو أنا ، وجعلوا التاء للمخاطب لوجودها فى أنت الذى هو ضمير المخاطب ، وقيل : لأن المخاطب مؤخر عن المتكلم والغائب ، وذلك أن الكلام إنما ينتهى الى المخاطب بعد الغائب ، وأصل تلك التاء واو ، والواو مخرجها آخر المخارج وهو الشفة ، فمخرج الهمزة والياء آخر الشفة التى هى مخرج الواو فمخرج الواو متأخر عن مخرج الياء والهمزة ، فحصلت بين الهمزة والتاء مؤاخاة ومناسبة ، حيث إن الواو أقصى المخارج ومنتهاها ، والهمزة أولها ، وينتهى مخرج الهمزة الى مخرجها والمخاطب اليه ينتهى كلام المتكلم •

قال ابن قاسم : حاصل كون الكلام ينتهى الى المخاطب بعد الغائب ، أن الكلام يصدر من المتكلم مطلقاً بشأن الغائب ، ثم يصل الى المخاطب ، لا يقال قد لا يتعلق الكلام بغائب ، بل يخاطب المخاطب بما يتعلق بنفسه كافعل كذا لأنا نقول المراد أنه حيث كان الكلام متعلقاً بالغائب ، كان الغائب مقدما على المخاطب ، فهو مقدم بهذا المعنى ، فلا يضر أنه قد لا يتعلق به الكلام ، فلا تقدم لعدم وجوده •

ولا يقال أيضاً قد يتقدم على الغائب ، وان كان الكلام متعلقاً بالغائب كقولك : يا زيد فلان فعل كذا ، فإن قولك يا زيد متعلق بالمخاطب ، وخطاب له ، مع أن المقصود بيان حال الغائب ، لأنا نقول : هذا الخطاب والنداء توطئة لبيان حال الغائب ، فهو متعلق به ، ولا يقال قد يكون خطابه توطئة لبيان حاله مع إرادة بيان حاله أيضاً كيازيد أنت كذا ، وفلان كذا ، لأنا نقول يكفى أن الكلام المتعلق بالغائب ينتمى الى المخاطب ، فقد تأخر باعتباره ، لا يضر أن معه كلاما آخر يتعلق بنفسه أ . ه .

إنما قلبوا الواو تاء ، لأن الواو لا تزاد أو لا على ما سبق ذكره ، وأما ورنتل ، فواوه أصل ، ووزنه فعنلل كما مرّ ولأن الواو تؤدى زيادتها إلى الثقل ، ولا سيما فى مثل مضارع وجل ، مما أوله واو ، ولا سيما إن دخل واو العطف فيجتمع ثلاث واوات ، واجتماع الأمثال مكروه فى كلمة ، ولا يكره فى كلمتين نحو : (آووا ونصروا) وقيل : قلبت تاء ولو فى الماضى الذى ليس أوله واواً حملا على الذى أوله واو ، وقيل على الإطلاق لم تزد الواو أولا ، ولا لأنها لو زيدت مكسورة أو مضمومة صح قلبها همزة مثل أجوه واشاح ، وبتقدير فتحها تضم فى التصغير فتقلب همزة ، على أن الواو المفتوحة قد تقلب همزة كأحد فى وحدة ، والغرض نفس المزيد ، وقلبه ناقص للغرض .

وقلب الواو تاء كثير فى كلام العرب ، لكنه شاذ أى قياساً كما ذكره الناظم فى التسهيل نحو : تراث وتجاه ، بدليل : ورث الوجه ، والموارثة والمواجهة ، والتوجه وموروث وغيرها .

قال الغزى : ومنه التقية التقوى وتقاة ، من وقى ، وتهمة من الوهم ، وتخمة من الوخم ، وتكأة من توكأ ، وتكلان من توكل ويتقور

من الوقار ، وتكأه من وكل يكل ، والتاليد والتالد من ولد ، وتترى من المواترة ، وأتلجه من أولجه ، وتاء القسم عند بعض كما قررته فى النحو وغير ذلك .

فاذا كان المتكلم هو السابق وجوداً أو مخرجا لحرفه ، والمخاطب هو الاخر من حيث انتهاء الكلام اليه ، وكون تاءه عن واو ، والواو آخر المخارج ، لم يبق للغائب إلا التوسط ، فأعطى الياء لأنها من حروف انضم فهى شجرية .

وقال السعد : جعلوا الغائب والغائبتين تابعات للمخاطب ، لئلا يلتبس بالغائب والغائبات .

قال الطبلاوى : ولأن التاء تكون للمخاطب : كقمت ، والغائبة : كقامت هند ، والغائبتين : كالهندان قامتا .

قال السعد : وحين تبعوا ما ذكر وإن التبس فعل الغائبة والغائبتين فعل المخاطب والمخاطبين ، لكن هذا الالتباس أسهل أ . هـ .

ونقول : وجه الأسهلية أن قرينة الخطاب قد تمنع الالتباس ، لأن الفاعل اذا كان مشاهداً أو فى حكمه تبين أن الصيغتين للخطاب ، وإلا فهما للغيبة ، وزعم بعض أنه إنما جعلوا الياء للغائبة لوجودها فى هى ، الذى هو ضمير الغائبة ، وحمل الغائب على الغائبة فى اختصاصه بالياء ، لأن الغائب والغائبة فى كونهما غائبين .

قال السعد : ويوجد الفرق بين الغائبين والغائبات ، بالواو فى الغائبين ، والنون فى الغائبات ، كيضربون ويضربن ، أى كما يوجد الفرق بهما بين المخاطبين والمخاطبات .

قال الناصر اللقانى : أشار الى السؤال لِمَ لم يجعلوا جمع الغائبة بالتاء ، فرقا بينه وبين الجمع المذكر الغائب ، كما فى المفردة المثناة ؟

والى الجواب : أن الجمع يلحقه مع كل واحد من الذكور والإناث علامة تميزه عن الآخر ، بخلاف المفردة والمثناة .

وقال ابن قاسم : أشار الى السؤال لِمَ فرقوا بين الغائبة والغائبتين ، وبين الغائب والغائبين بالتاء فى الأولين ، والياء فى الآخرين ، ولم يفرقوا بين الغائبات والغائبين بذلك ، وجعلوا الجميع بالياء ؟

والى الجواب : أن الفرق بينهما بالواو والنون ، قال : وأيضا لو أعطى جمع المؤنث الغائب التاء لالتبس بجمع المؤنث المخاطب ، ولا فارق ، وأيضا لمناسبته الياء الغائب كما صرح به السعد حيث قال ، ولم يجعلوا جمع المؤنث الغائب أى فى الإضمار بالتاء كما فى الواحدة ، بل بالياء المناسبة للغائب ، وجعلوا النون للمفرد المعظم أو لامشارك ، لأنها بعض نحن ، ونحن يكون لذلك ، وسها صاحب التحقيق فى جعله النون فى تماهدنا وتجاوزنا ونحوهما متعينة للمشاركة لجواز كونها للمتكلم الواحد المفاعل لغيره لا لمتعدد ، مفاعل مع غيره ، وأما كون الفعل بين اثنين فصاعداً فدليله صيغة المفاعلة لا النون .

وقال السعد : لما كان فى الماضى فرق بين المتكلم وحده ، ومع غيره أرادوا أن يفرقوا بينهما فى المضارع أيضاً ، فزادوا النون لمشابهتها حروف المد واللين فى الخفاء والغنة ، واعلم أن الغنة ليست بحرف ، بل صفة شبهت بصوت الغزالة إذا ضاع ولدها محلها النون ولو تنوينا ، والميم إذا سكنتا ولم تظهر ، أو الخيشوم ،

مخرج محلها ، فقول ابن الجزرى : وغنة مخرجها الخيشوم على حذف مضاف ، أى مخرج محلها ، ووجه الشبه أن النون مدة فى الخيشوم ، كما أن حرف المد واللين مدة فى الحلق •

وزعم بعض أن الغنة نون ساكنة حقيقة تخرج من الخيشوم تابعة لنون الساكنة ولو تنويناً ، وللميم الساكنة فهى حرف مجهور شديد لا عمل للسان فيه ، والكلام على ذلك مبسوط فى محله •

وعبارة بعضهم زادوا النون لأنها أقرب الى حروف العلة ، لأن فيها غنة ، كما فى الياء التى هى من حروف المد واللين أ • هـ •

ولا وجه لاقتصاره على ذكر الياء ، وقيل : زادوا النون لذلك لوقوعها لذلك مع الماضى فاعلا ومفعولا ، كضربنا بسكون الباء ، أو ضربنا بفتحها ، وإنما زاد حروف نأيت دون غيرها ، لأن الزيادة مستلزمة للثقل ، وهم احتاجوا الى حروف تزاد علامات للمضارع والمتكلم والخطاب والغيبة ، فوجدوا أولى الحروف بذلك حروف المد واللين ، لكثرة دورها فى كلامهم بأنفسها أو بأبعاضها ، وأبعاضها هى الحركات الثلاث ، وذلك أن الواو ضمة ، ومدة الضمة ضمة فالواو حاصلة من ضمتين ، والياء كسرة ومدة ، ومدة الكسرة كسرة ، فالياء حاصلة من كسرتين ، والألف فتحة ومدة ، ومدة الفتحة فتحة ، فالألف حاصلة من فتحتين فزادوا الألف وقلبوها همزة ، والواو وقلبوها تاء ، والياء وأبقوها ، والنون الشبيهة بحرف المدّ كما مرّ ذكر جل ذلك السعد •

ولا ينافى قوله أيضا ، وإنما زادوا حروف نأيت فرقاً بين المضارع والماضى ، ولا يرد عليه أنه كثيراً ما لا يحصل الفرق بينهما بها ،

كتعلم بالفتح وانطلق ، واستخرج ، أما عـدم المنافاة فلجعـل الحصر إضافيا ، أى وإنما زادوها فرقا بينهما لا عبثاً ، أو المـراد أنها زيـدت لنصب العلامات للفرق المذكـور ، فالزيادة المعللة بنصب العلامات معللة بالفرق ، على أنه إن أريد بالعلامات علامات الماضى فلا إشكال ، ووجه كونها علامات الماضى أنه يعلم أن المجرد عنها على صيغه مخصوصة ماضى، ولكن الظاهر أنهـا علامات المضارع •

وأما عدم الورود فلأن همزة انطـلق واستخرج إذا كانا ماضيين مكسورة لا تدل على التكلم ، واذا كانا مضارعين فمفتوحة دالـة عليه ، وفـرق بعضهم بثبوت همزة التكلم وصلا ، وحـذف همزة الوصـل وصلا ، قيل : وهـو لا يكفى ، قلت : قـد يرجح على الفـرق بالكسر والفتح ، لأن همزة التكلم قد تكسر كما ترى ، وتـاء تعلم للخطـاب إذا كان مضارعاً بخلافها إذا كان ماضياً ، والرفـع دليـل المضـارع مطلقاً ، ودخـول الناصب والجازم ، وإنما اختصوا الزيادة بالمضارع ، لأن زيادتها فيه تفيد معنى التكلم والخطـاب والغيبة ، والماضى غنى عن ذلك بلحـاق الضـمائر ، وهـذا أولى من قـول السـعد إنـه اختصـت الزيادة بالمضـارع ، لأنـه مؤخـر بالزمـان عن الماضى ، والأصـل عدم الزيادة فأخذه المتقدم •

وحاصله أن المتقـدم وهـو الماضى أخـذ المتقـدم وهو عـدم الزيادة ، واللاحق وهو المضارع أخذ اللاحق وهو الزيادة ، كما صرح به صاحب شرح مراح الأرواح ، وأعطى الأصـل وهو عدم الزيادة للأصل ، وهو الماضى ، والفـرع وهو الزيادة للفرع وهو المضارع •

وأقول وجه تأخر المضارع أن معناه متأخـر فى الزمان عن معنى الماضى ، لأن الفعل مؤخـر بسبب تأخـر الزمان الـذى هـو جـزء مدلوله ، وذلك باعتبار زمانين ، وقد مرّ بسطه ، وإنما كان المضـارع

بزيادة حروف أتين على أول الماضى دون النقصان من حروف الماضى ، لأنه لو كان بالنقصان لزم أن يكون المضارع أقل من القـدر الصالح ، ولهذا كان بالزيادة لا بالنقصان ، هذا فى الماضى الثلاثى •

وأما فى غيره فالمضارع أيضـاً بالزيادة ، وإن لم يصر أقـل من القـدر الصالح بالنقصـان حملا على الماضى الثلاثى ، وإنما زيـدت أولا لأن زيادتها وسطاً تلبس بالماضى ، لأن الهمزة والتاء والياء والنون كثـيراً ما تزاد فى وسط الماضى ، والزيادة فى الآخـر ، ولو كانت هى الأصـل ، لأنه محـل التغيير ، لكن توقع فى اللبس ، قيل : لو زيـدت الهمزة فى الآخـر التبس بالماضى المقرون بألف الاثنين ، وزيادة التـاء فى الآخـر تلبس بتاء المتكلم ان ضمت ، وبتـاء المخاطب ان فتحت ، وبتاء المخاطبة ان كسرت ، وزيادة النون فى الآخر تلبس بنـون الإناث ، ولم تزاد الياء فى الآخر مع أنها لا تلبس طرداً للباب •

وأقول : لا تخفى الهمزة من الألف نطقاً ولا خطاً ، والأحسن كتب الهمزة على صورة الألف وفوقها ، حيث تكتب ألفا وتاء الضمير ونـون الإناث يسكن لهما آخـر الفعل ، فلا التباس نطقاً إلا خطـا واعـلم أنه أراد بقـوله : ببعض نأتى المضـارع افتتح الإشـارة للمضـارع والبساط للحكم الآتى لتلك الحروف ، ولـما قبـل آخـره صح وإن أراد به تعريف المضارع فتعريف غير مانع لأنه يشمل الماضى المبـدوء بهمزة أو نون أو ياء أو تاء أصـول مثل : أمـر وأكل ، ونظـر ونصر ، وتبد وتبـع ويعر ويتم أو زوائـد مثل أكـرم وانطلق واستخرج ، وترجس الدواء على القـول بزيادة النـن وتعـام وتغافل ، وترمس وتسلقى ويشـمل الأمر نحـو : أكرم واضرب وتعلم والاسم نحـو : أفضل وإكرام والتعلم والتغافل ويزيد ويشكر علمين •

وأن أجيب بأن المراد بحـروف نأتى هـذه الحـروف الزائدة الدالة على التكلم والخطاب والغيبة ، فلا يسمى ما هى فيه أصـول مضارعا

كأمر ونصر ، ولا ما هى فيه زوائد لا تـدل على ذلك كتعلّم وأكـرم ، رد بأن الإيراد لا تدفعه الإرادة ، بل يجب على المعرف أن يصرح فى تعريفه بما أرادوا جاز بعضهم دفع الإيراد بالإرادة عند وجود قرينة واضحة ، ولا قرينة هنا واضحة على أن المراد الزوائد الدالة ، واشتهار ذلك لا يكفى فى مقام التعليم ، فالأولى أن قوله : ببعض نأتى المضـارع افتتح إحالة على حقيقة المضارع المعلومة ، وإليها ، فذكر اسم المضارع لذلك لا مجـاز ، أو جعل لتلك الحـروف علامات للمضارع لئلا يرد ما ذكر ، وعرفه بعض بأنـه ما كان حـرفه الأول حـرفاً زائـداً من حروف من نأيت •

ويرد عليه الماضى وغيره مما كان أولـه حـرفاً زائـداً منهـا ، والزنجانى ولو عرفه بهذا لكنه نصب قرينة واضحة ، على أن المـراد الزوائد الدالة على ذلك وعرفه شارح المراح بما يكون فى أوله أحـد الزوائد الأربـع •

وأجاب عن يزيد ويشكر علمـين بأن مـراده ما فى أوله إحـدى الزوائد بقصد المضارعة ، هما اسمان ، وبأنهما مضـارعان فى أصـل الوضـع ، ومـراده ما فى أول إحـدى الزوائـد باعتبـاره الوضـع الأصـلى •

قلت : هذا لا يدفع الإشكال وأجاب عن أكرم وتكسر وتباعد بأن المراد ما فى أوله إحـدى الزوائد بقصـد المضارعة ، وأقول الحـق فى تعريف المضارع أن يقال : هو ما أوله همزة أو نون دالتان على التكلم ، أو تاء دالة على خطاب أو غيبة ، وتأنيث أو ياء دالـة على الغيبـة ، فإن تلك الحـروف إذا كانت أصـولا لا تـدل على ذلك ، وإذا كانت زوائد فى أول نحو الماضى لا تـدل عليه أيضا وذكر أو التى لغير الإبهام

والشك جائزة فى الرسم والحد عند بعض ، ويعرف المضارع أيضا بدخول لم وقبولها •

قال ابن هشام : وهو العمدة فانظر حاشيتى على القطر ، وشرحه وان قلت : لفظ البعض يقع على ما دون النصف ، وقيل : عليه وعلى النصف ، وقيل : عليهما وعلى ما فوقه ، فيوهم قوله : ببعض نأتى أن المضارع يجتمع فيه حرفان من حروف نأيت دالآن على ما مر ، أو ثلاثة •

قلت : لا يوهم ذلك ، لأن المشهور الكثير الصحيح عند كثير أن لفظ البعض لا يقع حقيقة إلا على ما دون النصف ، وما دون نصف حروف نأيت هو حرف واحد ، وإن سلمنا جواز وقوعه على النصف أو كثر فلا إيهام أيضا ، لأن معانى حروف نأيت متنافرة غالباً ، لأن الهمزة لتكلم الواحد ، والنون لتكلم الواحد مع غيره غالبا وأصالة ، والياء للغيبة والتاء للخطاب ، وهما متخالفان متنافران ، ومخالفان للمتكلم فلا يجتمع اثنان منها ، والنون ولو كانت تكون لتكلم الواحد كالهمزة ، لكن الهمزة لا تعظيم معها ، والنون معها تعظيم ، والتاء ولو كانت تكون للغيبة كالياء ، لكنها تكون ذلك حيث لا تكون الياء صالحة ، وصلاحيتهما جميعاً فى نحو : تقوم الهنود مثلا لا يوهم إثباتهما معاً ، لأن الواحدة تكفى •

ولا يقال : ان التاء للتأنيث ، والياء للغيبة ، فلا تكفى واحدة لما مر ، ولأن شهرة انفراد كل حرف من حروف نأيت مغن فيما قيل ، حتى لا يبقى مع هذه الشهرة لبس ، فيحرز عنه ، وأما سبب تسمية المضارع مضارعاً فمر بسطه •

وأما سبب إعرابه فبسطته فى النحو ، وتقدم أن أول الثلاثى

يسكن فى المضـــارع لئلا يجتمع أربـــع متحركات ، وخص أول الماضى لإسكان دون حرف المضارعة ، لأن حرفها أول ، ولا يبتدأ بالســـاكن ، والحـــق أن حروف المضارعة حروف معنى كما رأيت لها حروف هجاء ، والحـــق أنه لا يشـــترط فى تســـمية اللفظ كلمة الاستقلام ، فحـروف المضارعة كلمات ، وفى ذلك خلاف فى النحو .

الإعـــراب : ببعض متعلق بافتتح قـــدم للـــوزن والحصر ، ونأتى مضاف اليه يقدر جره فى اليـــاء ، والمضارع مفعول به لافتتح قـدم للوزن والحصر ، وافتتح فعل أمر مســـتتر الفاعل وجـــوباً ، والجمـــلة مستأنفة ، وتاؤه الأولى مفتوحة ، والثانية مكسورة ، ويجـــوز مرجوحاً أن يرفع المضارع على أنه مبتدأ وافتتح المذكـــور ، وفاعله خبره والرابط محذوف أى افتتحه أو افتتح مبنى للمفعول مضموم التـــاء الأولى ، مكسور الثانية ، مسكن الحـــاء للضرورة ، ونائبـــه مســـتتر ، والجملة خبره ، فيلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ ، وهو قوله ببعض وهو جائز .

❋ وله ضم إذا بالرباعي مطلقا وصلا ❋

أى وبعض نأتى ضم اتفاقاً إذا وصل بالمضارع الرباعى مطلقاً ، سواء كان ماضيه رباعياً مجرداً عن الزوائد كدحرج يدحرج ، أو رباعياً مزيداً فيه زيادة صار بها رباعياً ، سواء كانت الزيادة لغير إلحاق كأعلم يعلم ، وولاه يوليه بالتشديد ، ووالاه يواليه ، أو للإلحاق بالرباعى المجرد كخابس يخلبس ، وسنبس يسنبس ، وجلبب يجلبب .

وأما فتح الحرف فى (يخصّمون) بتشديد الصاد ، (ويهدّى) بتشديد الدال و (لا تكلّم نفس إلا بإذنه) فلأنها أفعال خماسيات أصل يختصمون ، فهو مضارع اختصم ، ويهتدى فهو مضارع اهتدى ، وتتكلم بتاءين لكن أبدلت فى الأول التاء صاداً بعد نقل حركتها للخاء ، وأدغمت فى الصاد ، وأبدلت التاء فى الثانى دالا بعد نقل حركتها للهاء ، وأدغمت فى الدال ؛ وسقطت همزة الوصل فيهما لتحرك ما بعدها ، وحذفت تاء المضارعة فى الثالث ، أو تاء التفعل على خلاف بسطته فى محله .

وضم حرف المضارعة فى الرباعى للفرق بينه وبين الثلاثى ، وإنما لم يفرق بينهما بضمه فى الثلاثى ، وفتحه فى الرباعى ، لثقل الضم ، وقلة الرباعى بالنسبة لغيره فأعطى الثقل للقليل والخفيف ، للكثير قصداً للمعادلة وتقليلا للثقل ، وقيل : لأن الضم فرع الفتح والرباعى فرع الثلاثى ، فأعطى الفرع ، والأصل للأصل ، وهذه الأصالة والفرعية مرجعهما الى الكثرة والقلة والخفة والثقل ، فالكثير أن الخماسىّ والسداسىّ فرع الثلاثى ، فلم لم يعطيا الضم الذى الخفيف أصل ، والقليل الثقيل فرع ، ولا يرد على هذا القول هو فرع الفتح ، لأنا نقول : إنهما ولو كانا فرع الثلاثى لكنهما كثيران بالنسبة للرباعى وحروفهما أكثر من حروف الرباعى فأعطيا الفتح الخفيف

دفاعاً للثقل الناشيء ، من كثرة موادهما ، وكثرة حروف كل منهما ؛ ولو ضما لكان جمعاً بين ثقلين •

قال فى شرح مراح الأرواح : وإنما قلنا : إن الرباعى فرع الثلاثى لوجهين ، أما الأول فمن حيث إن الثلاثى قبل الرباعى أى لأن الثلاثة قبل الأربعة ، وهذا مرجعه أيضا الى الخفة والثقل والكثرة والقلة أغنى بهما هنا كثرة حروف الفعل الرباعى ، وقلة حروف الثلاثى •

قال : وأما الثانى فمن حيث إن وجود الرباعى يفتقر الى وجود الثلاثى ، لأن وجوده غير متصور ، حتى يتصور وجود الثلاثى ، ووجود الثلاثى لا يفتقر لوجود الرباعى ، والمفتقر أصل •

قلت : هذا لا يتم له فى الرباعى المجرد ، فإنه لا ثلاثى له ، ولكن حكم بفرعية الرباعى مطلقاً لوجود موحيها فى بعض مواده ، والوجهان أيضاً فى الخماسى والسداسى ، هذا ورأيت ابن قاسم نظر فى كون الأقلية سببا لضم الرباعى ، والأكثرية سبباً لفتح غيرم بأن الأقلية مثلا ليست صفاً ذاتيا للرباعى ، بل هى بالنظر لما عداه وهو الأكثر ، حتى أنه لو كانت للرباعى مواد أربعة غير فعلل وأفعل وفاعل وفعل بالتشديد لا تصف بالأقلية أيضا ، بالنظر لما عداها ، فكيف تقتضى الأقلية بهذا الاعتبار اختصاص الضم بالأقل ، الذى هو الرباعى تأمله •

وقال السعد : ضم حرف المضارعة فى الرباعى لأنه لو فتح فيما كان منه على وزن افعل مع أن همزة افعل تحذف فى المضارع إلا شاذاً لم يعلم أنه مضارع أفعل ، حذفت همزته أو مضارع الثلاثى ومضارع كرم ، ولو كان مضموم العين لكن لو فتح حرف المضارعة فى رباعية المبدوء بالهمزة المكسور ما قبل آخره ، لتوهم أنه مضارع

لكرم بوزن ضرب ، مع أنه لم يكن بخـــلاف الرباعى الذى ماضيه على فعلل أو فاعل أو فعل بالتشـــديد ، فإنه لا يلتبس بفتح حرف المضـــارعة فيه بالثلاثى المجـــرد ، لأنه يستعمل بزيادتها لا بحذفها .

ولمـــا كان مضارع أفعل فتح أوله يوقع فى لبس ضم دفعاً للبس ، وحمل عليـــه مضارع فعلل وفاعل وفعل ، وضم أوله ولو كان لا لبس فى فتحه ، وإن قلت فعلل وفاعل وفعـل أكثر من فعلل ، وحمـــل الأقـــل على الأكثر أولى ، فهـــلا فتح أول المضارع أفعل حملا على مضـــارع فعلل وفاعل وفعـــل ، الذى لو فتح أوله لم يلتبس .

قلت : لم يحمل عليه لأنه لو فتح لالتبس كمـــا علمت بمضـــارع المجـــرد ، بخلاف حمل ذلك الأكثر على الأقل ، فلا لبس فيـــه ، ثم إن الفتح لخفتـــه هـــو الأصـــل ، ولا يعـــدل من الأصـــل إلا لضرورة ، ولا ضرورة فى غير الرباعى لا حقيقة ولا حكما ، والضرورة فى باب أفعل حقيقة ، وهى الالتباس ، وفى فعلل وفاعل وفعل المحمولة عليـــه حكماً للحمل ، وقيل : الأصل ضم حرف المضارع فيما أوله همـــز الوصـــل كالرباعى ، لكن لمـــا لم يجـــر على طـريق الملحـــق بالرباعى ، وكان القصد به مخالفة ما زاد على الثلاثة حتى سكن أوله لذلك ، ووضـــع على غير القياس فى وضـــع أوائل الكلم فتح إلحـــاقاً له بالثلاثة ، وكأنه لم يزل ثلاثياً لمـــا خالف طريق الرباعى .

وأما فى أوله تاء زائدة زيادة معتادة ففتح لشبهه بافعنلل وافعنلى ، وقيل : فتح المبـدوء بهمزة الوصـــل ، لأن أصـــله الثـــلاثى فحمـــل عليه ، ومزيد ذى الأربعـــة كاحرنجم محمـــول عليـــه لافتتاحه بهمزة وصـــل وهو أقـــل من مزيد الثـــلاثى ، وذلك كله مناسبات ذكروها ، والحاكم بذلك الواضع لا غير .

وإن قلت : لم ضم حرف المضارعة فى يهريق مضارع أهراق ، مع أنه خماسى ؛ وفى يستطيع مضارع إسطاع بقطع الهمزة ، مع أنه خماسى ؟

قلت : الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس ، ولذلك كانت همزتهما همزة قطع ، كأنهما على أربعة أحرف ، أو ضم حرف المضارعة فيهما شذوذاً ، وقيل يهريق مضارع أراق ؛ أبدلت الهمزة هاء ولم تحذف لزوال الثقل ، ولغة أخرى اسطاع بوصل الهمزة ، ولغة أخرى استاع بالوصل والقطع ، والأصل استطاع حذفت التاء لأنها فى مقام الحرف المدغم ، ثم جعل مكان الطاء تاء ليكون ما بعد السين مهموساً ، أو حذفت الطاء لأن التكرير منها نشأ .

قال المرادى : والأول أولى ، ولغة أخرى هى استطاع ، وقد تقدم الكلام على بعض ذلك وبسطته فى غير هذا .

الإعراب : الواو للاستئناف أو للحال وصاحب الحال هو بعض ، فيكون الربط بالواو والضمير ، لأن الهاء فى قوله ، وله لبعض ، ويجوز أن يكون صاحب الحال المضمر المستتر فى افتتح مطلقاً أو المضارع سواء جعل مفعولا أو مبتدأ على جواز الحال من المبتدأ ، وذلك على حد جاء زيد ، والشمس طالعة ، ويجوز أن تكون للعطف على الجملة الاسمية أن جعل المضارع مبتدأ ، وعلى افتتح إن لم يجعل مبتدأ على جواز عطف الاسمية على الفعلية ، والخبرية على الطلبية ، وله متعلق بمحذوف خبر ، وضم مبتدأ .

ويجوز تعليقه بفعل محذوف وضم فاعله أو فاعل الظرف فالجملة ، فعلية أو بمنزلتها أو بوصف محذوف مبتدأ ، وضم فاعله أغنى عن الخبر ، فالجملة اسمية ، وذلك على القول بعدم اشتراط الاعتماد

على نفى أو استفهام ، وقدم له للحصر ، وتقـديمه مسـوغ لجعل ضم مبتدأ ، ووجـه الحصر أنه لا يضم من حـروف المضـارع الرباعى الأحرف المضارعة ، وأما آخـره فليس لمراعاته محل هنـا ، لأن ضمه إعـراب ، ولا كلام هنـا على الإعـراب ، فالحصـر بالنظـر الى غـيره •

وإذا ظرف زمان مستقبل مبنى لشبهه بالحرف فى المعنى ، وهـو أن الشرطية متعلق بشرطه أو بجـوابه ، على خلاف ، وبالرباعى متعلق بوصـل قدم للوزن •

ومطلقاً حال من الرباعى ، أو من المنعـوت المحـذوف أى الفعـل المضـارع الرباعى ، أو نعت لمصـدر محـذوف ، أى وصـل وصـلا مطلقاً بالرباعى ، أو حـال من ضمير وصـل وخفف الرباعى للضرورة •

ووصل ماض مبنى للمفعول ونائبه ضمير مستتر عائد على البعض والجملة شرط إذا ، وزعم بعض أن بالرباعىّ متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف هو شرط إذا ، وفسره وصـل المذكـور فانظر حاشيتى على إعراب الألفية عند قوله : إن صحبة أبانا ، والجمـلة المفسرة لا محـل لها ، وقيل بحسب ما تفسره وشرط اذا فى محـل خفض بإضافة إذا إن علقت بالجواب ، وجوابها محذوف دل عليه قوله ، ولـه ضـم وعلى قول بعض يكون قوله له ضم هو الجـواب مقدماً •

وإن خرجت إذا عن الشرط علقت بما تعلق به قوله له •

وفتحه متصلا بغيره ولغير اليـ
ـاء كسراً أجز فى آلات من فصلا

أو ما تصدر همز الوصل فيه أو التا
زائداً كتزكى وهو قد نقلا

فى اليا وفى غيرها إن ألحقا بأبى
أو ما له الواو فاء نحو قد وجلا

أى وافتح بعض نأتى حال كونه متصلا بغير الماضى الرباعى وهو الثلاثى والخماسى والسداسى ، كيضرب وينطلق ، ويستخرج وتضرب ، وتنطلق وتستخرج ، واضرب انطلق ، واستخرج ونضرب وننطلق ، ونستخرج •

وأما اذا اتصل بالرباعى فقد تقدم أنه يضم اتفاقاً ، وذلك لغة أهل الحجاز قريش وكنانة وهى الفصحى ، وأما غيرهم من تميم وقيس وربيعة فأجز على لغتهم الفتح فى غير الرباعى ، فإنهم يفتحون حرف المضارعة فى الثلاثى والخماسى والسداسى ، ويكسرونه أيضاً دون الفتح فى الرتبة ، وإنما يكسرون غير الياء من حروف المضارعة اذا كان الماضى فعل بكسر العين صحيحاً أو معتل الفاء أو العين أو اللام مضاعفاً أو لا ، أو غير ذلك •

أو كان مبدوءاً بهمزة الوصل أو بالتاء الزائدة زيادة معتادة كتزكى وتغافل ، سواء كانت للمطاوعة أم لغيرها ، والكسر هو نقل تحقيقاً عن غير الحجازيين : تميم وقيس وربيعة فى الياء وغيرها من حروف المضارعة ، وهو الهمزة والنون والتاء إن ألحقت الياء أو غيرها من حروف المضارعة بلفظ أبى ، أو بالفعل الماضى الذى فاؤه واو ،

وعينه مكســورة ، وأما اليــاء فلا يجيزون كسرها لثقــل الكسر عليهــا إلا فى أبى واوى الفــاء المكســور ، بل يفتحونهــا فقط كالحجــازيين لكراهيتهم الكسرة فى الياء ، حيث لم يخــافوا انتقاض معنى فيتحملوا ذلك ، كما كرهوا الياءات والواو مع اليــاء ، وشــبه ذلك ، ولــذلك يدركــون الياء مكسورة فى كلامهم ، ولا سيما كسرها أولا •

قال غير واحــد من اللغويين : ليس فى كلام العرب اسم أوله يــاء مكسورة إلا قولهم : اليســار لليــد ، وعن أحمد فى بغيــة الآمــال ، عن أبى الفتح ابن جنى فى تذكرته ، عن أبى الحسن الأخفش ، أنه يقال يقظان ويقاظ بكسر الياء ، من يقــاظ ، وعن أبى الحسن الأخفش ، عن ابن الأعرابى : كسرت فى يعر وجمعه الذى هو يعرة لصــوت الجــدى ، وتكسر أيضاً فى يياس جمع يابس ، وزاد المضفرى فى كتابه الكبير يعاطى عند إنشــاده قول عمر بن معدى كرب :

غــدرتم غــدرة وغــدرن أخــــــرى

فمــا إن بينـنـــــا أبـــــداً يعــــاطى

كلمة تقال عند الصلح •

وقال عن كوع : يعاط زجر للذئب ، وكذا قال ابن فارس فى الجمل : إنه زجر للذئب قال : وهو باضم ويقبح الكسر ، وشذ كسر اليــاء فى المضارع قالوا : يذهب بالكسر والفتح شــبهوه بتعــلم لفتح عينهما ، وقالوا ييلم حمــلا على ييبى بالكسر ، وقرىء به (يئلمون كما تئلمون) وقرأ أبو بكر وحــده يهدى بكسر الياء والهاء •

قال صاحب بغية الآمال : كسر الياء اتباعاً لمــا بعدها من الكسر ، وحكى الفراء فى كتاب اللغات : أن بعض كلب يكسرون اليــاء المثنــاة تحت فى المضارع ، كما يكسرون الهمزة والتــاء والنــون •

قال الفراء : وهى من الشــواذ ، وكذا حكى اللحيانى عن الكسائى قال : لم أســمع العرب تقــول : يعلم بالكسر ، ثم قال بعــد سمعت بعض كلب يقول ، هو لا يعلم ولا يقوى بالكسر •

وأما فعل بضم العين أو بفتحها فغــير الحجازيين كالحجازيين فى فتــح حـرف المضــــارعة معــه ، وعــدم كسره ســواء كان غــير يــاء أو يــاء •

قال سيبويه : ولا يكسر فى هذا البــاب شىء كان ثانيــه مفتوحاً نحــو : ضرب وذهب •

قال صاحب بغية الآمال : ما خلا أبى بالفتح فإن حــرف المضارعة فيه يفتح ويكسر •

قال ســيبويه : وقالوا أبيت تئبيى قلت : تئبيى بالكسر مضــارع أبى بكسر الباء فى الماضى مفتوحة فى المضارع •

قال فى البغية : هذا الحرف استثناه النحـويون من البــاب فقط ، ولم أر أحــداً استثنى شيئاً ســواه ، مع طول بحثى عن ذلك ، ووجدت أنا حرفاً آخــر وهو حببت الرجــل أحبــه بكسر الهمزة حكاه الإمــام أبو عبد الله محمــد بن إياز بن ســيدة القرطبى فى كتـابه المســمى بالسماء والعالم أ • هـ •

وذلك لأنه لو كسر حرف المضارعة فى فعــل بالضم جمع بين الكسر والضم لأن عين مضارع فعل المضموم مضمومة والضم والكسر ثقيلان ، والساكن ولو فصــل بينهما لكنه حاجز غير حصــين ، فكأنه انتقــل من كسر لضم ، وقــد علمت شــذوذ فعل بكسر الفــاء وضم العــين ،

كما أنه لو ضم حرف المضارعة فيه لاجتمع ضمتان فى كلمة وهما ثقيلتان ، والفاصل بينهما ساكن ، فهو كلا فاصل ، ولو كسر حرف المضارعة فى فعل بالفتح ، فأما أن يكون مضارعه بالضم فيلزم عليه ثقل الكسرة والضمة ، والانتقال منها الى ساكن فإلى ضمة وأما أن يكون بالكسر فيلزم ثقل الكسرتين ، وأما أن يكون بالفتح أصله بالكسر فيراعى أن أصله الكسر فيمنع كسر حرف المضارعة ، وشذ يذهب بكسر حرف المضارعة مع أن الماضى مفتوح ، وكذا شذ نعبد بكسر النون قرىء : (إياك نعبد وإياك نستعين) بكسر النونين ، وكذا قرىء (مالك) لا تيمنا بكسر التاء .

ومثال كسر حرف المضارعة فى مضارع فعل بكسر العين : ما تشاءون وما تخافون ، ولم أعهد ، ولا تركنوا بكسر حرف المضارعة فى بعض القراءات بناء على أن شاء وزنه فعل بالكسر ، وتركن بفتح الكاف مضارع ركن بكسرها ، وحكى بعضهم : أنه رأى أعرابياً متعلقا بأستار الكعبة وهو يقول : اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم بكسر تاء تعلم ، وقرىء (فتمسكم النار) بكسر التاء .

قال سيبويه : إنما كسروا هذه الأوائل لأنهم أرادوا أن تكون أوائلها كثوانى فعل ، أى بالكسر ، أى كثوانى ماضياتها ، كما ألزموا الفتح ما كان ثانيه مفتوحاً نحو : ضرب تضرب بفتح التاء ، واضرب بفتح الهمزة كما فتحوا راء ضرب ، وإنما لم يكسروا فاء الماضى ، ويفتحوا حرف المضارعة ، لأنه لا يتحرك فجعل الكسر فى الأول مناسبة بين حرف المضارعة ، وعين الماضى ، كما أن الفتح فى تضرب مناسبة لفتح راء ضرب أ . هـ بتصرف .

وإنما رأيت كتاب سيبويه فى مصر فى وكالة الجاموس ، وقيل كسروا حرف المضارعة ليدل على أن عين الماضى مكسورة .

قال صاحب تحقيق المقال : وفيه نظر ، لأن هذه العلة لو كانت معتبرة فى كل مكسور العين أ هـ .

وتعلم مما مر أنهم راعوا فتحة عين فعل فى حرف المضارعة ، ففتح وراعوا كسرة عين فعل فيه فكسروه ، ولم يراعوا ضم عين فعل فيه لثقله ، ولم يخافوا لبساً فعمدوا إلى الأخف وهو الفتح ، ولم يزيدوا تفريقاً بين المضموم وغيره ، حتى يحتمل حرف المضارعة الضم الثقيل قاله سيبويه ، ولم ينبه فى النظم أن الكسر لحرف المضارعة لغة ، ونبه صاحب التحقيق أنها لغة جميع العرب غير الحجازيين ، لكنه بعد ما مثل : بيذهب ويتلم ، ونعبد وتستعين ، تركنوا وتشاءون ، وتخافون وتيمنا واعهد ، قال : وكل هذا وأشباهه شاذاً أو لغة قوم .

قلت : تقدم أنه لغة تميم وقيس وربيعة بالشروط المذكورة ، وهو الذى عليه صاحب فتح الأقفال ، لكنه لم يرد الحصر ، فلا إشكال والحق أنه لغة جميع العرب تميم وقيس ، وهذيل وأسد ، وجميع العرب إلا الحجازيين ، وكذا ذكر اللحيانى فى نوادره عن الكسائى ، وكذا قال سيبويه ، وكذا عزاه فى التسهيل لغير الحجازيين ، وعزاه فى شرح الكافية لبنى أخيل رهط ليلى الأخيلية .

حكى أبو يحيى عن الحريرى فى درة الغواص : أن ليلى الأخيلية كانت تكسر حرف المضارعة ، فدخلت ذات يوم على عبد الملك بن مروان بحضرة الشعبى ، فقال الشعبى : يأذن لى أمير المؤمنين فى ممازحتها ؟ فقال له : افعل ، فلما استقر بها المجلس قال : ما لقومك لا يكتنون يعنى لا يستترون بالبنيان ، فقالت له : ويحك لا نكتنى بكسر النون الأولى تعنى لا نستتر ، فقال لها : لا والله فعلت لاغتسلت بضم التاءين

أو كسرهما موريـاً لهـا بمعنى ناك ينيـك أى نكح ينكح ، فخجلت واستغرب عند الملك ضحكاً .

ثم إن الناظم أطلق فى النظم والتسهيل أنـه يجـوز كسر أول مضارع فعل بكسر العين مع أن شرطه فتح عينه أعنى المضارع ، وأما إن كسرت عينه فلا يكسر أوله لـما مرّ من ثقـل كسرتين ، فلا يقـال حسب تحسب بكسر السـين والتاء ، بل يفتح التـاء ، ولا تراث بكسر التـاء ، بل يفتح عند جميع العرب ذكره أبو حيان فى شرح التسهيل .

قال سيبويه : وأما يسـع ويطؤ فإنما فتحـوا فيهما ، لأن ذلك فعـل يفعـل كحسب يحسب ، ففتحـوا الهمزة والعين كمـا قالوا : يقرأ ويفزع ، فلما جـاء على مثال ما فعـل منـه مفتوح لم يكسروا كما كسروا يأبى حيث جاء على مثال ما فعـل منـه مكسـور ، يعنى أن الكسر فى يحسب وشبهه كينعم لـما جـاء على طريقة فعـل بالفتح ، فكأنـه فَعَل تقديراً كما أن يأبى لـما أتى على طريق فعل بالكسر فكأنه جـاء على أبى بالكسر .

وقد تقدمت لغة الكسر فى أبى ، ووجـه إطلاق الناظم أن الكسر فى مضارع فعل بالكسر قليل مع كونه مشروكاً فى كثير منهـا ، فلم يلتفت إليه ، فأجرى الضابط على قياس البـاب ، وكسروا حـرف المضارعة لزيادته ، ولم يكسروا الفاء دونه لبعد تحركها كمـا مرّ ، ولـم يكسر الثـالث أعنى العـين لئلا يلتبس يفعـل المفتـوح العـين بالمكسور ، ولا الآخر لأن فيـه حركة الإعراب ، وأما الماضى المفتوح هو ومضارعه فيفتح أول مضارعه .

وحكى اللحيانى عن الكسائى فى نوادره أن ناساً من بنى أسد من

سوءة بن سعد ، ومن بنى دبير يكسرون الهمزة والنون والتاء المثناة فوق ، وأنشد :

ذرونى أذهب فى البلاد وريقننى
تسوغ وخلفى لين ولسانى

ومثال كسر حرف المضارعة فى المبدوء بالتاء أتزكى ونتزكى ، وتترك بكسر حرف المضارعة وفتحه أولى ، ولا تكسر الياء كما مرّ فى الثلاثى ، ولا يكون المبدوء بالتاء إلا خماسياً أعنى التاء الزائدة ، زيادة معتادة ذكره صاحب تحقيق المقال ، وإنما كسروا فى المبدوء بالتاء حملا على المبدوء بالهمزة من الانفعال والافتعال ، لأن تكسر مثل فى معنى انكسر فى المطاوعة ، وتسلقى فى معنى اسلنقى ، وتحرجم فى معنى احرنجم ، وتاء غير المطاوعة شبيهة بتاء المطاوعة ، كما حملوا يذرمع أنه مضارع للمكسور على يدع ، فحذفوا واوه أو للمفتوح وفتحوه حملا على يدع ، اجتوروا على تجاوروا ، وصححوا واوه وصيد على أصيد ، وصححوا ياءه ، وقالوا تقى الله رجل يتقى بفتح التاء بعد الياء حملا على أصلها وهو الفتح فى الماضى ، والقياس بسكونها ، كراء يرمى .

وأما ما ابتدىء بتاء زائدة زيادة غير معتادة ، فلا يكسر حرف المضارعة فيه ، لأنه غير محمول على المبدوء بالهمزة ، وأما نحو ترمس فتاؤه ولو كانت زائدة لا تسيغ كسر حرف المضارعة ، لأنه رباعى فيضم حرف المضارعة فيه ، وزيادتها غير معتادة .

وأما نحو : ترب فتاؤه أصل ، وفتح حرف المضارعة فيه هو الأصل ، وكسره جائز من حيث كونه ثلاثياً مكسور العين .

ومثال كسر حرف المضارعة فى مضارع المبدوء بهمزة الوصل :

تستخرج وتنطلق بكسر التـاء ، وقرىء (إياك نعبد وإياك نستعين) بكسر النـون فى نستعين كتعبد و (تبيض وجـوه وتسـود وجـوه) بكسر التاءين والمبدوء بهمزة الوصـل يكون خماسياً كانطلق ، وسداسياً كاستخرج واستمان واحرنجم ، والزائد على أربعة لا يكون إلا مبدوءاً بتـاء مزيدة ، أو بهمزة وصـل ، وإنما جـاز كسره فيما افتتح بهمزة وصـل ، لأنهم لـما سلكوا به طريق الثلاثى فى الفتح لحـرف المضارعة كما مر ، حملوه عليـه فى الكسر لـما كانت العين فيه لازمة لكسر فى المضـارع ، فهـو نـوع مناسـبة ، وقيـل : كسر لانكسـار همـزة الوصل فى المضى ، ولا تكسر اليـاء المثناة تحت فى المضـارع المبـدوء ماضيه بهمزة الوصـل •

وحكى اللحيانى كسرها أيضا فى المبتدأ بالتاء الزائدة ، أو همـزة الوصل قال فى نوادره عن الكسائى : اذا زدت فى الفعـل شيئاً نحـو : استفعلت وتفعلت ، كسروا الياء والنـون والألف والتاء •

وحكى أبو حيان فى مضارع فعل الثلاثى المكسور ، ومضارع المبدوء بالتاء الزائدة ، ومضـارع المبـدوء بهمزة الوصـل لغة ، وهى كسر حروف المضارعة كلها الياء وغيرها ، فتحصـل فى مضارع فعل الثـلاثى المذكور ، ومضارع المبدوء بالهمزة أو التاء المذكورتين ثلاث لغات :

الأولى : فتح حروف المضارعة كلها وهى اللغة الفصحى المصدر بها الناظم ، وهى للحجازيين •

والثانية : كسرها مطلقاً وهذه لم يذكرها الناظم ، وقـل من ذكرها أبو حيـان فى شرح التسهيل •

والثالثة : فتح الياء وكسر غيرها ، وظاهر بعضهم أن أهـل هـذه لا ينطقـون بالفتح فى غير اليـاء •

وصرح بعضهم بأنهم يفتحـون أيضاً وأما مضارع أبى ، ومضارع ما فاؤه واو وعينـه مكسورة ففيهما لغتان ، فتح حـروف المضـارعة كلها وهى الفصحى وهى للحجازيين ، وكسرها كلها وهى لغيرهم ، وظاهر بعض أن أهل هذه يفتحـون أيضاً ، وظاهر بعض يكسرون فقط ، وشرط ما فاؤه واو وأن تكسر عينـه فى الماضى كمـا مر ، وربما كان تمثيل الناظم له بوجـل المكسور العين إشـارة اليه ، ولم يمثل بنحـو : وصل مما فتحت عينه ، وشرطه أيضاً أن تفتح عين مضـارعه ، وإن كسرت كورث ترث ، فإن لا يكسر فيه حرف من حـروف المضارعة عند أحـد من العرب ذكـره الإمـام أبو حيـان الأندلسى الغـرناطى فى شرح التسـهيل ٠

وكذا لو كان الماضى على فعل بالفتح : كوعـد ووصل ، أو بالضم كوفر كـذا ، قيل وأقول يبحث فيـه بما إذا فتح مضارع المفتـوح ، فإن فيـه لغـة الكسر كما مر ٠

قال أبو يحيى : فإن قلت : الكلام إنما هو فى مضارع فعـل بكسر العين ، وأبى مفتوح العين ٠

قلت : أبى فيه لغتان : الفتح والكسر ، ويأبى أى بالفتح مضارع أبى بالكسر أى بكسر الباء ، وفتح الياء لكنهم استغنوا بمضارع المكسور عن المفتوح وهو المسمى بالتداخل ، كما مر ، وكان الأولى أن يقـول المصنف أن ألحقا بأبى أى بكسر الباء وفتح الياء كرضى ، لكن الـوزن لم يسـاعده ، أو يقال : إن أبى أى بالفتح اشهر أ ٠ هـ ٠

قلت : لو قال المصنف : بأبى بكسر الباء وإسكان اليـاء ضرورة كان أولى ، ولا يقال : إنه يلبس بالأب مضافاً لليـاء لأن اليـاء وغيرها من حروف المضـارعة لا تلحق بالأب ٠

قال سيبويه : وقالوا أبى أى بالفتح فأنت تيبى ، وهو ييبى أى بكسر حرف المضارعة الياء والتاء كغيرهما وفتح الباء الموحدة ، قال : وذلك أنه من الحروف التى يستعمل يفعل فيها مفتوحاً وأخواتها ، وليس القياس أن تفتح ، وإنما هو حرف شاذ ا • ه •

قلت : مر أن المفتوح مضارع المكسور فلا شذوذ ، قال : فلما جاء مجىء ما فعل منه مكسور فعلوا بـه ما فعلوا بـذلك ، وكسروا فى الياء ، وقالوا : ييبى وخالفوا به فى هـذا باب فعـل ، أى بالكسر حيث كسروا فيه الياء أيضاً ، وفعـل بالكسر لا يكسرون فيـه الياء ، قال : كما خالفوا بـه يأبه حين فتحـوا أى ، والقياس كسر عينـه لانفتاح عين الماضى ، وقد مر ما فيـه •

قال : وشبهوه بييجل حين أدخـل فى باب فعل ، أى بالكسر يعنى فى قلب واو وجـل ياء ، وذلك أنهـم كسروا حـرف المضارعة كتقع واوه ساكنة بعد كسرة فتعل ، وكان القياس يقتضى أن لا تكسر اليـاء ، لكن لما كان ذلك موصـلا الى التخفيف ارتكبـوه ، وان شـذ لهـذا كان ييجل محتمـلا للغـة الكاسرين والفاتحين وارتكبوه لما قلنـاه ، قال : وكان الى جنب اليـاء حرف اعتـلال ا ه بتشـديد نـون كان وأراد جنب اليـاء فى يأبى ، قال : وهـم يغـيرون الأكثر فى كلامهم ، ويجسرون عليه إذا صار عندهم مخالفاً ا ه •

قال صاحب التحقيق : يعنى أن التغيير يأنس بمثله لفتح بابـه ، وصيرورته كالمعهود ا ه •

هذا ويصح فى قوله نحـو : قد وجـلا أن يكون بالجيم أى خاف ، وأن يكون بالحـاء المهملة أى وقع فى الطين الدقيق ، ولكن الموجـود فيما نراه من النسخ . وفيما رويناه الأول ، واعلم أن فيهما وفى مثلهما

لغات الأولى ، وهي الأكثر الأفصح فتح حروف المضارعة ، وبقاء الواو ساكنة ، وهي للحجازيين الثابتة فتح الياء المثناة تحت ، وبقاء الواو لانفتاح ما قبلها ، وهو الياء لأنه يثقل الكسر عليها وكسر التاء المثناة فوق ، والهمزة والنون ، وقلب الواو ياء لسكونها بعد كسرة الثالثة فتح حروف المضارعة كلها ، وقلب الواو ألفا كراهية للواو مع الياء ، كما تقلب همزة ، وهي لغة قوم من أهل الكسر كما حكاه أبو حيان عن الثمانيني •

الرابعة : فتح حرف المضارعة كلها ، وقلب الواو ياء كراهيته للواو مع الياء ، قيل : شبهوه بأيام ونحوه ، وهذه حكاها أبو حيان عن بعض الأصحاب ، يعنى العلماء الأندلسية •

قال أبو يحيى : وذلك لاجتماع الواو والياء ، وإحداهما ساكن ، وحمل غير الياء على الياء •

الخامسة : كسر حروف المضارعة كلها لتقلب الواو ياء ، وقلب الواو ياء لسكونها بعد كسرة ، ومن راجع ما هو وجد الزيادة على الخمس ، وذكر الناظم فى الكافية الأولى والثالثة والرابعة ثلاث لغات فقط ، وتبعه أبو يحيى ، وذكر صاحب التحقيق الخمس جميعاً باختصار •

تنبيه : احترز بقوله فى الآت من فعلا عن الآتى من فعل بالفتح أو بالضم ، فإنه باق على الأصل السابق ، وهو الفتح فى غير الرباعى حيث قال : وافتحه متصلا بغيره ، وأما الرباعى فقد أخرجه من هذا قوله : ضم إذا بالرباعى مطلقاً وصلا •

وزعم صاحب تحقيق المقال : أنه خرج بقوله : وافتحه متصلا

بغيره ، ويحتمل أنه احترز بقوله : فى الآتى من فعــلا أو ما تصــدر إلخ من الرباعى مع الاحتراز بفعــل عن فعــل المضــموم والمفتوح ، وذلك أنه لمـا ذكر الضم للرباعى ، والفتح لغــيره ، وعقب ذلك بجواز الكسر ، خاف أن يتوهم جوازه فى المضارع المضموم والمكسور ، كمــا جــاز فى المفتــوح ، ومفهــوم المخالفــة فى قوله فى الآت من فعــلا ، أو ما تصــدر همز الوصـل فيه أو التــاء زائداً يقتضى عــدم جوازه فى الرباعى ، وفى مضارع فعل بالفتح أو بالضم .

تتمــات :

الأولى : ظاهر بعضهم أن همزة إخــال مضارع خــال مكســورة عند جميع العرب ، وصرح كثير بأن كسرها هو اللغة الفصحى ، وفيــه لغة فتح قلت حكاها الشيخ خالد عن بنى أســد ، وظاهر بعضهم أن التــاء والنــون مثل الهمزة فى مضــارع خــال ، وظاهر بعض أن فى مضارع خال ما مر من اللغــات فى فتح حرف المضــارعة وكسره وعلى كل حــال الأصــل الفتح .

قال فى القاموس : وتقول فى مستقبل خال أى ظن إخــال بكسر الألف أى الهمزة ، وتفتح فى لغية أ هـ بيــاء التصغير مدغمــة فى لام الكلمة ، أى فى لغة حقيرة ضعيفة ردية .

الثانية : إذا اجتمعت تاءان فى أول المضــارع تاؤه وتاء ماضـيه مفتوحتــان ، فالأصــل ثبوتهما جميعاً نحــو : تتعلم وتتكلم ، وتتغافل وتتضارب ، وتحــذف وصــلا وابتداء إحداهما كثيراً جداً ، ولو كان الإثبـات أكثر نحــو : (تنزل الملائكة والــروح) و (لا تكلم نفس) و (ناراً تلظى) و (لقد كنتم تمنــون) بدليل الرفــع ، ولو كان تلظى ماضياً لقيــل تلظت ، لأن الفاعل ضمير مستتر عائد لمؤنث وعلة الحذف إنه لمــا ثقل عليهم اجتماع مثلين عدلوا إلى التخفيف بحذف إحــدى

التاءين ، وإنما لم يخفف بإسكان الأولى وإدغامها فى الثانية ، لأنه يؤدى الى جلب همز الوصل ، وهى لا تكون فى المضارع كما قال فى التوضيح أنه لم يخلق الله همزة الوصل فى أول المضارع •

وقال خالد : أى لم يخلق الله أحداً من الفصحاء أدخل همزة الوصل فى أول المضارع •

وقال الناظم فى شرح الكافية ، وابنه فى شرح الخلاصة تبعاً له : إنه يجوز الإدغام والإتيان بهمزة الوصل ليتوصل إلى النطق بالتاء الساكنة أولا ، ورده ابن هشام بما مرّ ، وقد يجاب بأن مراد النحاة بكون المضارع لا يكون أوله همزة الوصل أنها لا تكون أوله على وجه اللزوم ، كما فى الماضى والأمر والمصدر ، ولا يظن بالناظم أن يقدم على ذلك من غير سماع ولا استنباط من لغة العرب ، ولا قياس خال عما ينافيه ، وناهيك بالناظم الذى نقل عنه الثقات أنه قال : طالعت الصحاح جميعاً فلم أستفد منه إلا ثلاث مسائل ، ولا يضر عدم ذكره السند فى الإدغام والإتيان بهمزة الوصل صريحاً ، والجمهور يمنعون الإدغام فى الابتداء ، ويوجبون الإظهار •

وأجازوا الإدغام فى الوصل بدون جلب همزة الوصل لتنزيل الحرف الآخر من الكلمة السابقة منزلتها ، وعن الصبان ، عن يس ، عن ابن الناظم أن الناظم ذكر المسألة فى بعض كتبه على ما يوافق الجمهور ، ونصه يجوز إدغام تاء المضارعة فى تاء أخرى بعد مدة أو حركة نحو : (ولا تيمموا) و (تكاد تميز) أ هـ •

أراد بالمدة حرف العلة الساكن المسبوق بحركة تجانسه نحو : (ولا تيمموا) بتشديد التاء فى قراءة البزى ، وكذا (لا تبرجن)

وأما تميز فشدد بعد حركة فى قراءة البزى ، وكذا (كنتم تمنون) بالتشديد ، واختلفوا فى التاء المحذوفة إذا بقيت تاء واحدة ، فقال البصريون وسيبويه : هى الثانية وهى تاء الماضى ، لأن الاستثقال حصل بها لا الأولى ، لدلالتها على المضارعة والخطاب وحده أو مع التأنيث ، وعليه الناظم فى التسهيل وشرح الكافية ، وحذفها مخل بذلك المعنى .

وقال الكوفيون ومنهم هشام الضرير : إن المحذوفة هى الأولى لا الثانية ، لأن الأولى زائدة على الماضى ، والثانية ولو كانت زائدة اكتها من حروف الماضى وحدوثها سابق على حدوث الأولى ، وحذف الزائد الطارىء زيادته أولى ، ولأن الثانية دالة على المطاوعة مثلا ، وحذفها فخل بهذا المعنى ، ويرد هذا التعليل أن حرف المضارعة يدل أيضاً على معنى ، ولا يقال : إن الرافع والناصب والجازم الذى لا يدخل على الماضى ، وعدم تاء التأنيث حيث تجب لو كان ماضياً دليل ، لأنا نقول : عدم ضم حرف المضارعة دليل أيضاً على أن الفعل غير رباعى ، بل خماسى فافهم .

ولم يحك ابن هشام فى التوضيح ، والناظم فى التسهيل ، هذا المذهب إلا عن هشام بل ظاهر المغنى أنه لم يقل به إلا هشام ، إذ قال : إن المحذوفة عند الجمهور هى الثانية ، والمخالف فى ذلك هشام الكوفى ، ورد بذلك على أبى البقاء القائل فى : (فإن تولوا فإنّ الله عليم بالمفسدين) أنه يضعف كون تولوا مضارعاً ، لأن حرف المضارعة لا يحذف .

قال ابن هشام : وهذا فاسد ، لأن المحذوف الثانية ، وكونه الثانية ، ولو لم ينص عليه يفهم من قوله : إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولا أو ثانياً ، فكونه ثانياً أولى .

قال الناظم فى شرح الكافيـــة ، وابن هشـــام ، وخالد وغيرهم : على التوزيع قد تحـــذف نون الماضى إذا اجتمعت مع نـــون المضارع لـــا مرّ فى حذف التاء كمـــا قرأ ابن عامر وعاصم : (وكـــذلك نجى المؤمنين) بضم النـــون وتشـــديد الجيم مكســـورة وبعـــدها فى الخط ياء غير متحـــركة ، ونصب المؤمنين أصـــله ننجى بضـــم الأولى وفتح الثانية وتشـــديد الجيم المكســـورة مضـــارع نجى بفتـــح النـــون ، وتشـديد الجيم مفتوحة ، فحذفت النون الثانية ، ويضعف هذا القول ، ولو كان هـــو الأظهر عند ابن هشام أنه لا يجـــوز فى المضارع المبـــدوء هو وماضيه بنـــون حذف ، نون الماضى إلا شـــذوذاً ، بـل تثبتـــان وقرىء شـــاذاً (وننُزل الملائكة) بضـــم النـــون واللام ، ونصـــب الملائكة وهى قراءة حكاها أبو الفتح بن جنى ، وفى هذه القراءة دليـل على أن المحذوف من التاءين المذكـــورين الثانية ، لأن المحـــذوف فيهـــا النـــون الثانية بدليـــل ضم الباقية فهى حـــرف المضارعة ، إذ لا وجه لضم الثانية فى المضـارع ، لأن نزل الملائكة بدليل رفع الفعـــل ، ونصب الملائكة .

وقيل : الأصـــل ننجى بسكون النون الثانية ، وضم الأولى أدغمت الثانية فى الجيم ، كما أدغمت فى أجاصة بفتح الهمزة ، وهى واحـــدة الأجاص ، وفى أجانة بفتح الهمزة وكسرها وهى قصرية يغســـل ويعجن فيهـــا ، وهى واحـــدة الأجانين الأصـــل أنجاصة وأنجانة أبدلت النـــون جيمـــاً ، وأدغمـــت فى الجيم ، ويضعفه أن إدغـام النـــون فى الجيم لا يكاد يعرف كما قال ابن هشـــام ، لأن النـــون عند الجـــيم تخفى ولا تدغم كما قال خالد ، ولا يقال أنجاصـــة وأنجانة عنـــد الأكثرين ، ومنهم صاحب القاموس ، وقيل : لغـــة يمانية ، وقيـــل : نجى فعـــل ماضى مبنى للمفعـــول ، وهو مشدد ، ونائبه ضمير المصدر ، والمؤمنين مفعـــول به ، ويضعفه أنه لو كان كذلك لفتحت اليـــاء فى الوصـــل ،

ولقيل نجيت بتاء التأنيث ، لأن المصدر التنجية والضمير المستتر الراجع لمؤنث يؤنث مطلقاً ، وإن إنابة ضمير مصدر الفعل نفسه ضعيفة ، وإن المفعول به موجود فلا ينوب غيره .

ويجاب بأنّ الياء سكنت للتخفيف كما قرأ الأعمش ، فنسى ولم نجد والحسن ما بقى من الربا بسكون الياءين وصلا ، بل قيل ذلك لغة أو بأن ذلك إجراء للوصل مجرى الوقف ، لكنه ضعيف أيضاً ، وبأنه لم يرد بالمصدر المصدر الذى هو مؤنث ، بل التنجى بسكون النون والياء أو بتشديد الياء وحذف التاء على قلة ، لكن هذا ضعيف ، بل قيل يختص بالضرورة على حد تنزى دلوها تنزيا ، أو المراد بالمصدر اسم المصدر ، وهو مصدر الثلاثى أى النجاء ، وقد ناب ضمير المصدر فى : (وحيل بينهم) ولا يقال : النائب الظرف المنصوب ، لأنه متصرف ، ولو ناب لرفع ، ولا يقال بنى لإضافته لمبنى ، لأن الإضافة لمبنى لا تسيغ البناء مطلقاً ، بل بشروط ذكرتها فى غير هذا ، وبأنه قد ورد نيابة غير المفعول مع وجوده ، قرأ أبو جعفر : (ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون) بالبناء للمفعول ، ونصب قوماً على المفعولية والجار والمجرور نائب .

الثالثة : تحذف همزة أفعل فى المضارع نحو : أكرَمَ أُكرمُ مما فى مضارعه همزة المتكلم لئلا تجتمع همزتان وحمل عليه المضارع المبدوء بالتاء أو النون أو الياء ، واسم الفاعل واسم المفعول نحو : تكرم ومكرم ، وقد تثبت ضرورة شاذة كقوله :

* فإنه أهل لأن يؤكرما *

بضم الياء بعدها همزة مفتوحة وسكون الكاف ، وفتح الراء بناء للمفعول ، وندر أرض مؤرنبة بإثبات الهمزة فى اسم المفعول ، أى كثيرة الأرانب ، وكساء مؤرنب كذلك أى خلط صوفه بوبر الأرانب ،

وذلك إذا قلنا : همزة أرنب زائدة كهمزة أكرم وأعلم ، وأما إذا قلنا : بأنها أصل كما هو قول فلا نذور فى ثبوتها ، بل واجب ثبوتها ، فهى مثل قاف قدس يقدس ، ولو أبدلت الهمزة هاء أو عيناً مهملة لم تحذف لعدم ثقلهما كما فى هراق ، إبدال همزة أراق هاء ، وعنهل بإبدال همزة أمهل عينا فتقول : أهريق ونهريق وتهرين ويهريق ، ومهريق ومهراق بفتح الهاءات ، ويجوز إسكان هاء الآخر ، واعنهل ويعنهل وتعنهل ويعهنل ومعنهل ومعنهل .

الرابعة : الزيادة تتعدى مادتها وتلزم ، وظاهر التفتازانى فى شرح الزنجانى أنها تتعدى الى واحد إذا تعدت حيث قال : جاءت متعدية وغيرها نحو : زاد الشىء أى ازداد ، وزاده غيره أى جعله مزداداً ، ويخالفه كما قال اللقانى إطباق المعربين على ان إيمانا فى : (زادتهم إيمانا) مفعول ، فهو متعد الى اثنين كما نص عليه السعد نفسه ، فى حاشية الكشاف نحو زاده الله خيراً ، والازدياد افتعال من الزيادة ، أبدلت التاء دالا لوقوعها بعد الزاى ، وهو لازم .

وزعم بعضهم أنه يتعدى لاثنين ، وأقول فى مادة الزيادة : إنها تلزم نحو زاد الوادى ومتعدية لواحد نحو زاده الله ، أى أوجده وخلقه ، وزدت شيئا أى أظهرته ، وجئت ، وزاد زيد عمراً شيئاً .

قال السعد : وقولهم : حرف زائد من اللازم للتعبير باسم الفاعل لا من المتعدى ، وإلا لعبروا باسم المفعول ، لأنه يبنى من المتعدى ، ويرده أن اسم الفاعل يبنى من المتعدى أيضاً كما يبنى من اللازم ، وأنهم يقولون : حرف مزيد ، والحرف المزيد تعبير باسم المفعول ، فعلى اللزوم تقول : هذا مزيد فيه أى هذا اللفظ أوقعت فيه الزيادة ، والنائب الجار والمجرور ، وعلى التعدى لواحد تقول : هذا حرف مزيد بنيابة الضمير المستتر ، وهذا اللفظ مزيد فيه حرف

بنيابة حرف ، وعلى التعدى لاثنين تقول : هذا اللفظ مزيد حرفاً بنيابة الضمير المستتر ، وحرفاً مفعول ثان ، أى زادوه حرفاً •

قال السعد : بناء على ما مر من أن التعبير بالزائد دليل اللزوم أن لفظ المزيد عندهم مع فى اسم مفعول لتسويغ الظروف بناء اسم المفعول من اللازم ، لنيابتها ، ومع عدم فى أمثا اسم مفعول على تقدير الجار أى المزيد فيه ، وحذف الجار والمجرور يجوز دفعة ، ويجوز تدريجاً عند الجمهور ، وعليه سيبويه والأخفش ، وقيل : لا يجوز إلا دفعة ، قيل : لا يجوز إلا تدريجاً بحذف الجار أولا ، وبعده المجرور ، وعليه الكسائى وغيره •

وإما اسم مكان أى محل الزيادة والإضافة فى قولهم مزيد الثلاثى ومزيد الرباعى إضافة صفة لموصوف أى الثلاثى المزيد فيه ، والرباعى المزيد فيه ، أو بمعنى من ، ويتعين الآخر إذا جعل اسم مكان ، وهذا إذا اعتبرنا أن الثلاثى والرباعى جنسان للمضاف ، وإن اعتبرنا أن المزيد فى قولهم : مزيد الثلاثى خاص بالثلاثى المجرد ، وفى قولهم : مزيد الرباعى خاص بالرباعى المجرد ، فاء لاضافة لامية •

فائدة : آخر الشطر الأول فى قوله : وافتحه متصلا إلخ ياء قوله ، ولغير والراء لاثانى ، وفى قوله : أو ما تصدر إلخ التاء المدغمة من قوله أو التاء والتاء المفتوحة المدغم فيها للثانى •

الإعراب : الواو للاستئناف أو لعطف جملة الطلب الفعلية على الاسمية الخبرية ، وهى : وله ضم ، وان جعلت اسمية وعلى الخبرية الفعلية إن جعلت فعلية كما مر •

وافتتح فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، والهاء مفعوله عائدة

لبعض نأتى ، ومتصــلا حال منها ، وبغير جاء ومجـرور متعلق بمتصلا ، والهــاء مضاف إليه عائــدة للرباعى •

والــواو للعطف على افتح أو الاستئناف ، ولغــير متعلق بأجــز قدم للحصر ، والوزن واليــاء مضــاف اليـه أو متعلق بكسر ابنــاء على جواز تقــديم معمول المصــدر عليه مطلقا ، أو إن كان لا يحــل محــله الفعل ، وبحرف المصدر ولاسيما هذه ضرورة ، والمعمــول ظرف وكسر مفعـول أجز قدم للوزن ، وأجــز فعــل أمر مستتر الفــاعل وجــوباً ، والجملة هى المستأنفة أو المعطــوفة بالواو المذكــورة •

وفى الآت متعلق بأجــز ، جره مقدر على الياء المحــذوفة للوزن ، لأنها لو ذكرت كانت زائدة بين متحــركى وتــد مستتفعلن ومن فعــلا متعلق بالآت أى الجــائى من فعــلا ، أو بمحذوف حال من ضميره ، وإن جعــل الآت مرادفاً لقولهـم : الفعــل المضــارع ، أو الفعــل المستقبل ، تعلق بمحذوف حال منــه •

هذا وان أراد صاحب تحقيق المقــال بقوله : وقصر الآت ضرورة أنه حذف ياء الآتى للضرورة ، صح أى قصره وحبســه عن ظهور الياء ، وإن أراد أنــه حــذف همــزة آت فباطــل ، لأنهــا مذكــورة بعــد اللام الساكنة فى اللفظ ، وقبلها أو بعــدها فى على الخلاف فى أى موضع تكتب الهمــزة المتصــلة باللام اذا كانتا على صورة لام ألف ، وكــذا الخلف فى الألف من لام ألف ، ولام أل سابقة عليهما قطعاً •

اللهم إلا إن أراد أن نقــل فتحتهــا للام وحذفهــا تخفيفاً ، وأنه صــار الى هذا التخفيف لئلا يثقل الوزن والنطق واو حـرف عطف ، وما موصــولة أو موصوفة بالجملة بعدها معطــوفة على فعــلا أى فى

الآتى من فعــل أو من الفعل الماضى الذى تصدر إلخ ، أو من فعــل ماض تصدر إلخ •

وقول أبى يحيى أنهــا معطــوفة على قوله : فى الآت ركيــك من جهتــين :

إحداهما : أنه كان الحق أن يقــول على الآت ، لأن لفظ فى لــم يكن مع ما فضـــلا ، عن أن يجعــل العطف على قوله فى الآت •

ثانيتهما : أن الذى تصدر فيه همز الوصل هو الماضى لا المضارع . والمراد بالآت المضارع ، ولا حــرف من حروف نأيت فى الماضى حتى يأمر الناظم بإجـازة كسره ، وتصــدر ماض وهمــز فاعــل مضــاف للوصــل •

وفيه متعلق بتصدر والجملة صلة ما أو صفتها ، والعائد هاء فيه ، وهذه الهاء مانعة لجعــل ما مصدرية لعــدم ما ترجــع اليــه إذ ذلك ، والتاء معطـوفة بأو على همز ، وقصر ضرورة على التحقيق ، وزائــدا حــال من التـــاء ، لأن الحروف جائز تذكيرها ، وتأنيثهـــا تقــدمت على الفعل ونحوه ، أو تأخــرت وكترکی جار ومجرور استقراری بمبتــدأ محـذوف ، أى وذلك كتركى ، الواو للاستئناف وهو مبتدأ سكنت هاؤه لجــواز سكونها بعد الواو ونحــوها •

وهو عائد للكسر ، وقد حرف تحقيق ونقل ماض مبنى للمفعــول مستتر النائب جــوازاً ، والجمــلة خبر ، وفى اليــاء متعلق بنقــل ، وقصرت للضرورة ، وفى غــير معطــوف على فى اليـــاء ، وهاء مضــاف اليه ، وان حـرف شرط ، والحــق ماض مجزوم المحــل على الشرط مبنى للمفعول ، والألف نائب ، وهو عائد على الياء وغير فى قوله : فى الياء وفى غيرها •

وجواب إن محذوف دل عليه هو قد نقــلا ، وان أجــزنا تقــديم الجواب فقوله هو قد نقــلا جواب ، وبأبى متعلق بالحــق وما موصولة أو موصــوفة واقعة على الماضى معطـوفة على أبى لا عنى بأبى كمــا زعم أبو يحيى لعــدم اعــادة الباء ، مع ما وله الفــاء مبتــدأ وظرف استقرارى خبر ، ويجــوز فيـه وفى نحــوه ما مــر فى قوله : ولــه ضــم .

وواوا تمييز على حد ما مر فى قوله : ذا الواو فاء ونحــو خبر لمحذوف أى وذلك نحــو أى أمثل ، وهــذا أولى من جعــله مفعـولا لاعنى محذوفاً ، وقل وجــلا مضاف اليه وأصــله حرف تحقيق ، وفعل ماض وألف إشــباع أو اثنين .

وكسر ما قبل آخر المضارع من
ذا الباب يلزم أن ماضيه قد حظلا

زيادة التاء أولا وإن حصلت
له فما قبل الآخر افتحن بولا

أي كسر الحرف الذى قبل الحرف الآخر فى المضارع الذى هو من باب الزيادة على الثلاثة من رباعى مجرد ، أو مزيد فيه ، أو خماسى أو سداسى يلزم إن كان ماضيه لم ترد فى أوله التاء المذكورة المعهودة زيادتها مثل : تزكى •

وأما إن حصلت زيادة تلك التاء فى أول ماضيه فافتح لزوماً الحرف الذى قبل الحرف الآخر فى المضارع فتحا تابعاً لفتحات قبله ، وقد يفصل بساكن ، وبما تقررا تعلم ان الإشارة بذا الباب الى باب ما زادت حروفه على ثلاثة مطلقاً كدحرج يدحرج ، وأكرم يكرم ، وعلم يعلم بالتشديد ، واحرنجم يحرنجم ، وانطلق ينطلق ، واستخرج يستخرج ، وكأنه أشار الى معهود ذهنى ، لأن الثلاثى قد ذكر حكمه فيما سبق ، فلم يبق إلا الزائد على الثلاثة هذا ظاهر أبى يحيى ، وصاحب تحقيق المقال •

وهذا من حيث إنه يكون نصاً على كسر ما قبل آخر المضارع الرباعى المجرد أولى من جعل الإشارة بذا الباب الى باب أبنية الفعل المزيد فيه ، لأنه اذا جعلت الإشارة إليه تكون مخرجة ومتحررة عن الرباعى المجرد بالنظر الى مفهوم الظرف ، أعنى قوله : من ذا الباب مع أن المجرد الرباعى يكسر ما قبل آخره أيضاً ، ولكن كون الباب معقوداً للمزيد فيه ، يرجح كون الإشارة إليه فيلغى مفهوم الظرف ، فتكون غاية الأمر أنه لم يتكلم على ما قبل آخر المضارع

الرباعى المجـرد ، لضيق النظم أو شهرته ، أو يكـون من الاكتفـاء أى من ذا البـاب ، ومن باب الرباعى المجـرد •

وأما ما قبل آخـر الرباعى المزيد ، فداخل فى البيت قطعاً ، وأما ما قبـل آخر الثلاثى فقد تقـدم فى باب أبنية الفعـل المجـرد ، وتعلم أيضـا أن المراد بالتـاء التاء المعهـودة مثل تاء تزكى ، وتاء تجـاهل وتعلم ونحـوها ، وأما تاء ترمس ونحـوه فزيادتها غير معتادة ، وترمس ونحـوه داخل فى المزيد ، فكسر ما قبـل آخـر مضارعه يعلم من قوله : من ذا البـاب ، ولا يدخله قوله : وإن حصلت إلخ فى الفتح ، وتعلم أن معنى قوله : قد حظلا زيادة التـاء أولا قـد منع منهـا ، وإن كان قابلا لها أى لم تدخـل عليه ، ولم يبْن عليهـا ، وليس المـراد أنـه لا يقبلها ، وإنما كسر ما قبـل آخـر المضارع الذى ماضيه فـوق ثلاثة أحـرف قصدا للمخالفة بين ما قبـل آخـر الماضى ، وما قبـل آخـر مضارعه •

ولـما كان ما قبـل آخـر الماضى غير الثلاثى لا يكون إلا مفتوحاً لفظاً أو تقديراً كسروا ما قبـل آخـر مضارعه ، لتحصـل المخالفـة ، ولم يخالفوا بضم ما قبـل آخـر المضارع لنقل الضـم فى حشو غير الثلاثى ، ولا سيما أنـه تجتمع ضمات والمراد بكسر ما قبـل الآخـر كسره كسراً ظاهراً كما رأيت ، أو تقديراً كيقر بالتشديد ، ويحمر ويحمار بالتشـديد ، ويعين ويختـار ، وينقـاد ويستقيم ويستعين ، فإن أصل يقر يقرر بسكون القـاف وكسر الراء الأولى ، نقلت كسرتها للقـاف ، فأدغمت فى الراء بعدها ، وأصل : يحمر يحمرر بسكون الميم وكسر الراء الأولى نقلت كسرتها للميم فأدغمت فى الراء بعدها ، وأصل يحمار يحمارر بكسر الراء الأولى ، حذفت كسرتها تخفيفاً فأدغمت فى الراء بعدها ، وأصل يعين يعين بسكون العين وكسر الياء ، نقلت كسرتها للعين ، وأصل يختار وينقاد يختير وينقيد بكسر الياء ، حذفت الكسرة لثقلها فقلبت الياء

ألفا لتحركها فى الأصل بعد فتحة ، وأصل يستقيم ويستعين يستقيم ويستعين بسكون القاف والعين ، وكسر الياءين نقلت كسرتهما للقاف والعين وقس على ذلك •

وإنما فتح ما قبل آخر المضارع المبدوء ماضيه بتاء المطاوعة ، ونحو المطاوعة نحو يتزكى ويتدحرج ، لأن هذه التاء تدخل على ماض مضارعه يكسر ما قبل آخره ، فإن التاء دخلت على ذكى ودحرج ، ومضارعهما يزكى ويدحرج بكسر ما قبل الآخر ، ففتح ما قبل آخر المضارع المبدوء ماضيه بها ، لتقع المخالفة ، ولا يقال مقتضى هذا أن يفتح ما قبل آخر مضارعى انزل ونزل الرباعيين ليخالف ما قبل آخر مضارع نزل الثلاثى ، فإنه الذى تدخله الهمزة والتضعيف ، لأنا نقول : نزل وأنزل الرباعيين جاءا على طريق الرباعى المجرد ، وإن لم يلحقا به •

وقال الجاربردى : بقى ما قبل آخر المضارع المبدوء ماضيه بتلك التاء على فتحه فى الماضى ، لأنه لو كسر لالتبس أمر الواحد : المذكر منه بمضارع الرباعى ، إذ لا فرق إلا بفتح تاء الأمر ، وضم تاء الرباعى ، وهذا قد لا يرفع اللبس لاحتمال الذهول عنه •

قلت : لعل مراده بمضارع الرباعى المضارع الموقوف عليه ، أو المجزوم بلا قرينة واضحة ، ليسكن آخره كما يسكن آخر الأمر ، فلو قيل فى مضارع تعلم بفتح التاء وتشديد اللام يتعلم بكسر اللام مشددة لكان هو وأمره تعلم بتشديد اللام مكسورة ، والتاءات كلهن مفتوحات ، فيلتبس هذا الأمر بمضارع علم بتشديد اللام اذا بدىء بتاء المضارعة للواحد المخاطب ، أو للواحدة الغائبة ،

ووقف عليه بالسكون إذ لا فرق حينئذ إلا بضم تاء المضارع الرباعى ، وفتح تاء الأمر الذى مضارعه يتعلم ، ومر أنه فارق ضعيف .

قال الجاربردى : وهذا التعليل مثل ما قيل فى غير أفعال القلوب ، حيث لا يجمعون بين ضميرين : الفاعل والمفعول لشخص .

قلت : تقريره أن غير أفعال القلوب ، وعدم وفقد ورأى الحلمية لا يعمل فى ضمير الفاعل والمفعول الواحد لمسمى ، فلو أجيز ذلك وقيل : ضربتنى بضم التاء لكان ربما ذهل عن التاء ، ولا يعلم أنها للمتكلم ، بل قيل : يجوز ذلك على غير الغالب ، فيذهل فى المثل عن كون التاء للمتكلم ، لما عهد من أن الغالب أن تكون للمخاطب فى مثله ، بخلاف أفعال القلوب وعدم وفقد ورأى الحلمية ، فإن ذلك فيها جائز كثير بل قيل غالب نحو : (أن رآه استغنى) فإن الهاء والمستتر فى رأى لواحد أى رأى نفسه ، وظننتنى قائماً بضم التاء ، أى ظننت نفسى قائماً .

ولو كسر ما قبل الآخر فى نحو يتجاهل ويتدحرج لالتبس أمر مخاطبه بمضارع رباعيه الموقوف عليه ، أو المجزوم ، بل قرينة واضحة ، فإن أمر يتجاهل تجاهل بفتح هائهما ولو كسرت هاء يتجاهل لكسر هاء أمره لأن الأمر جار على المضارع ، فيلتبس هذا الأمر المكسور بمضارع جاهل بفتح الهاء واللام ، وهو تجاهل بضم التاء وكسر الهاء ، وسكون اللام جزماً أو وقفاً ، ولا فارق سوى فتح تاء تجاهل أمر يتجاهل ، وضم تاء تجاهل مضارع جاهل ، وكذا فى تدحرج وقد مر أنه فارق ضعيف .

وإن قلت : هل الفتحة فيما قبل آخر المضارع هى الفتحة فيما قبل آخر ماضيه أو غيرها ؟

قلت : ظاهر الجاربردى أنها هى كما رأيت فى عبارته إذا قال : إنه بقيت فتحة ما قبل آخر الماضى فيما قبل آخر المضارع ، وهكذا فى عبارة ابن الناظم ، والتأويل بالبقاء على ماهية الفتحة أو بالبقاء عنى مثلها لا على ذاتها ونفسها ، خلاف الظاهر ، وخلاف الحقيقة .

وقال الأكثر : إنها غيرها ووجهه أن المطلوب المغايرة بين الماضى والمضارع ، فإن لم تكن لفظاً كانت تقديراً ، فالفتحة فيما قبل آخر المضارع غير الفتحة فيما قبل آخر الماضى ، بل فتحة جديدة كما نص المرادى وغيره أن الكسرة فيما آخر اسم الفاعل غير الثلاثى غير المبدوء ماضيه بالتاء هى غير الكسرة فيه قبل آخر مضارعه ، فالكسرة فى مواصل غير الكسرة فى يواصل .

ولم يطلع أبو يحيى على الخلاف فى تلك الفتحة ، ونص على أنها هى التى فى الماضى تبعاً لظاهر عبارة ابن الناظم ، ثم قال : إنه قد يقال هو غيره قياساً على كون الكسرة فى اسم الفاعل المذكور غيرها فى المضارع ، وهو من أهل القياس لكثرة علمه .

قال : وانظر ما يفهم من كلام الناظم ؟

قلت : بالنظر الى ظاهر قوله : افتحن أنه فتح آخر وتأويل افتحن بابق على الفتح خلاف الظاهر ، ومجاز بلا قرينة مانعة تامل .

خاتمة تكون تفصيلا وايضاحا :

اعلم أن هنا ثلاثة فصول :

الفصل الأول : ما أوله همزة وصل ، وهذا أول مضارعه مفتوح ، وما قبل آخره مكسور .

والفصـــل الثانى : ما أوله التاء الزائدة للمطاوعة ونحوها ، وهـــذا أول مضارعه مفتوح ، وما قبل آخـــره مفتوح أيضا •

والفصـــل الثالث : الرباعى وهذا أول مضارعه مضموم ، وما قبل آخـــره مكسور •

قال صاحب بغية الآمال : وقد حكى بعضهم الضم فى الخماسى والسداسى ، كأنهم حملوه على ذوات الأربعة : وهذا فى نهاية فلا يعمل عليه ، ولا يلتفت اليه •

فالفصـــل الأول : ما على وزن انفعل ، كانطلق ، أو افتعل كاكتسب ، واهتوش أى اختلط ، وفى الحديث : « من جمع مالا من تهاوش أى من غير حله أنفقه فى نهابر » أى مهالك ، أو استفعل نحو : استخرج ، وقد مرّ يسطيع الذى أصله يستطيع أو على افعوعل نحو اغدودن ، أو افعـــول بتشـــديد الواو كاجلوذ ، وافعنلل نحو : احرنجم واحرنكم ، أى غضب ، واقعنسس أو افعنلى كاسلنقى بالنون والألف أو افعنلأ بالنون والهمزة كاحبنطأ اذا همز ، أو افعلل بتشـــديد اللام الثانية كاقشعر ، أو افعلل سكون اللام الأولى وفتح الثانية والثالثة نحـــو اسمأدد بسكون الهمزة بعد الميم ، وفتح الدالين ، أو افعال بفتح اللامين بغير تشـــديد كاصطخم أو افعال بالتخفيف ملحقـــاً بافعال بالتخفيف أيضاً •

وان قال سيبويه لم يلحق به شىء نحـــو اعضـــال الشجر كبرت أغصانها واشتد التفافها ، واقسار كثر ، وازوال زال ، واجفـــال انهزم ، واخطـــال ابتل ، واجراش الفرس كان رابى الجنبين ، أو افعلل بتشديد اللام الأولى كاجرمز انقبض ، وادرمج دخـــل أو افعيل نحـــو اهييخ بتشـــديد الياء ، أو افونعل نحو : احونصل ، أو افوعل بتشـــديد اللام نحـــو : اكوهد ، أو افعولل كاعثوجج أو افعـــال بالتشديد كاحمـــار

أو افعالل نحو : احرارر بالفك أو افعل بتشديد اللام كما حمر بتشديد الراء •

الفصل الثانى : ما كان على وزن تفاعل كتضارب أو تفعلل نحو تشرجف تهيأ للقتال ، وتدحرج أو تمفعل كتمسكن أو تفعول كترجور أى تدحرج ، وتفعل بشديد العين كتكبر ، أو تفعيل بياء بعد العين أو تفيعل بياء قبلها كتشيطر وتسيطر ، أو تفعلى كتسلقى ، وتفنعل كتقنشر أى شاخ ، وتفعلت كتعفرت •

الفصل الثالث : ما على وزن أفعل كأكرم ، أو فاعل بفتح العين كضارب بفتح الراء ، أو فعل بتشديد العين ككبر وسبح بتشديد الباءين ، أو فيعل كبيطر أو فعلل كدحرج وسرطع وسرعط أى عدا عدوا شديداً ، وسرمط الشعر قل ، وطرثم أطرق تكبراً أو غضباً ، وطلسم تعبس ، وطرسع عدا شديداً ، وغرغر ردد الماء فى حلقه ، وقرقر الطعام أو الشراب فى الحلق صات ، وقرقر البطن صات جوعاً •

مرّ أبو خراش الهذلى فى سفر بعربية ولم يذق طعاماً منذ ثلاث ليال أو أربع فقال : ياربة البيت هل عندك من طعام ؟

قالت : نعم ، فأتته بعمروس فذبحه وسلخه واشتوته ، فأقبلت به اليه ، فلما وجد لريح الشواء قرقر بطنه •

قال :

وإنك لتقرقر من رائحة الطعام
ياربة البيت هل عندكم من صبر ؟

قالت : نعم فما تصنع به ؟

قال : شىء أجده فى بطنى ، فأتته بصبر فملأ راحته فأساغه بالماء وقال : أنت الآن فقرر إذا وجدت رائحة الطعام ، وارتحل ولم يأكل .

فقالت له : يا عبد الله هل رأيت قبيحا ؟

قال : لا إلا حسنا جميلا ثم أنشأ يقول :

وإنى لأنوى الجوع حتى يلمنى
جنانى ولم تدنس ثيابى ولا جرمى

وأصطحب الماء القراح وأكتفى
إذا الزاد أمسى للمدلج ذا طعم

أرد شجاع البطن قد تعلمينه
وأوثر غيرى من عيالك بالطعم

مخافة أن أحيا برغم وذلة
وللموت خير من حياة على رغم

وقرطب اذا زلق فوقع على قفا ظهره ، وذكر أن أعرابيين صليا الجمعة الى جنب الحسن البصرى ، فلما ركع الناس تأخرا ، فقال أحدهما لصاحبه : اثبت فإنها القرطبى ، فضحك الحسن حتى أعاد الصلاة .

أو فنعل كرنجر ، وفعنل كرهنع وقلنس ، وفعيل كطشيأ ورهيأ ، وفوعل كحوقل ، وفعول كهرول وفعلى كسلقى .

الإعـــراب : الـــواو للاستئناف ، وهـــو أولى من جعلهـــا عاطفـــة للجملة بعدها على جملة ، هو نقلا أو غيرها ، وكسر مبتـــدأ وما مضـــاف اليه إضافة مصدر لمفعوله بعد حذف فاعله •

وقبل ظرف مكان باعتبار النقوش ، وزمان باعتبار النطق ، متعلق بمحذوف هو وفاعله صلة أو صفتها ، وآخر مضـــاف اليـــه ، والمضارع مضـــاف اليـــه •

ومن ذا جار ومجرور متعلق بمحذوف معرف نعت للمضـــارع ، أى المضارع الكائن من ذا الباب ، أو بحذوف حال من ضمير الاستقرار ، أو من ما ولو كانت مضافا إليهـــا ، لأن المضـــاف يعمل عمل الفعل ، وهو كسر لأنه مصدر ، وتعليقه بمحذوف حـــال من آخر أو من المضارع يرده أن المضـــاف الذى هو قبـــل أو آخر لا يعمـــل كالفعل ، فلا يأتى الحـــال من المضـــاف اليه إلا على قول ضعيف •

فما لصاحب التحقيق فى هـــذا المقام سهو أو بنـــاء على ضعف ، وقد يقال فى آخـــر : إنـــه يعمـــل كالفعل نحـــو : زيـــد آخـــر أبـــوه أى متأخر أبوه ، فيجـــوز مجىء الحـــال ، مما أضيف هو إليـــه وهـــو المضـــارع •

والباب نعت أو بدل أو بيان على ما مـــر ، ويلزم مضـــارع مبنى للمفعول مستتراً انائب جوازاً ، والجملة خبر المبتدأ ، وإن حرف شرط وماضيه نائب لفعـــل محذوف دل عليه قد حظـــلا ، والمحـــذوف يقـــدر مجـــرد من قد ، لأنـــه فى محل جزم شرط لأن ، وأداة لشرط لا يليهـــا قد ، والدلالة تصح بأدنى سبب فلا يضر تخالف الدال والمدلول عليـــه بالاقتران بقدر ، والخلو عنها ولصحتها بأدنى سبب صح جعـــل ماضيه فاعـــلا لمحذوف ، أى اختص أو خص بالبناء للفاعل •

وقد حرف تحقيق ، وحظلا بظاء معجمة مشالة ماض مبنى للمفعول ، أى منع ونائبه مستتر جوازاً عائد لماضيه ، والجملة مفسرة لا محل لها ، وذلك أن تقول شرط إن كان محذوفة ، وماضيه اسمها ، وقد حظلا خبرها ، وزيادة مفعول حظل لأنه يتعدى لمفعولين :

الأول : هنا نائب مستتر ، والتاء مضاف اليه اضافة مصدر لفاعله إن قلنا بلزوم الزيادة هنا ، أى بحضور التاء ووجودها بازدياد ، واضافة مصدر لمفعوله إن جعلت متعدية لواحد أى إحضار التاء وايجادها ، أعنى التاء المعهودة أو لاثنين أى زيادتهم إياه ، التاء ولولا ظرف متعلق بزيادة أو بمحذوف حال من التاء ، أو غير ظرف حال من التاء أى سابقاً ، وجاز الحال من المضاف اليه ، لأن المضاف مصدر يعمل كالفعل ، والواو للحال من ماضيه أو ضمير حظل ، أو من التاء أو للاستئناف ، وإن حرف شرط ، وحصلت شرط وتاء تأنيث ، والفاعل مستتر جوازاً عائد للتاء ؛ وله متعلق بحصلت ، والفاء رابطة لجواب الشرط ، وما مفعول مقدم لافتحن ، قدم للوزن ، وقبل متعلق بمحذوف ، وذاك المحذوف وفاعله صلة ما أوصفتها •

والآخر : مضاف اليه ، وافتح فعل أمر مبنى على الفتح والنون نون التوكيد الخفيفة ، والفاعل مستتر وجوباً ، والجملة جواب إن وبولا بكسر الواو وبالقصر للضرورة مصدر ، والى كقائل جار ومجرور متعلق بافتح ، أو بمحذوف صفة لمصدر محذوف أى افتح فتحا ثابتاً بولائك الفتحات أو لمحذوف حال من ضمير افتح ، أى افتح حال كونك ثابتاً بولائك الفتحات أو من ما زعم بعض أن الباء للسببية على الأول ، وللمصاحبة على الآخرين ، وأجاز على ضعف كون ما مبتدأ ، وافتحن خبراً والرابط محذوف أى افتحه ، والله أعلم وأحكم •

فصـــل

فى فعـل ما لم يســم فاعله

أى فى أحكام فعل المفعـول الذى لم يذكر فاعله ، أى الذى لـم يذكر معه الفاعل الذى فعل فيـه الفعل ، فهـاء فاعله عـائدة الى ما ، وما واقعة على المفعـول ، ولو قال فى فعـل النائب كان مختصراً ، وهو الذى ينبغى للمعرب والناظم متناه .

قال ابن هشام فى خاتمـة البـاب السادس من المغنى : ينبغى للمعرب أن يتخير من العبـارات أوجزها وأجمعهـا للمعنى المراد ، فيقال فى نحو : ضُرب فعل ماض لم يسم فاعله ، ولا تقـول مبنى لم يســم فاعله لطول ذلك وخفائه ، وأن يقـول فى المرفوع به نائب عن الفـاعل ولا يقول مفعول لما لم يسم فاعله لذلك ، ولصـدق هـذه العبـارة على المنصوب من نحو : أعطى زيد ديناراً ألا ترى أنـه مفعـول لأعطى ، وأعطى لم يسم فاعله .

وأما النائب عن الفـاعل فلا يصـدق إلا على المرفـوع ، وأجيب بأن المفعـول الذى لم يسم فاعله صـار كالعلم بالغلبة على ما ينـوب منـاب الفـاعل من مفعـول وغـيره ، واختلـف فى الفعـل المبنى للمفعـول :

قال أبو حيان : اختلافا لا يجدى كبير فائدة .

فقال جمهور البصريين : إن فرع عن المبنى للفاعل وهو الأظهر ، ونقله بعضهم عن سيبويه ، وذهب الناظم فى باب الفـاعل من الكافيـة وشرحها ، لمـا حذف الفاعل غير فعله دلالة على غيبة الفاعل ، واستدلوا

بنحـــو : سوير وقوول وبويع بضم الأوائل وسكون الثـــوانى ، وكسر الثوالث ، وترك الإدغام مع وجـــود موجبه لاجتمـــاع واوين فى قوول ، ولاجتمـاع الواو واليـــاء مسبوقة إحداهما بالسكون فى بويع وسوير ، والقاعدة قلب الواو ياء ، وإدغـــام الياء فى اليـــاء ، فلما لم يحصـــل الإعـــلال والإدغام دل ذلك على أنه مغير من فعـــل الفاعل ، وهـــو هنا ساير وقاول وبايع بفتح ما بعـــد الألف ، فكما لا تدغـم هـــذه الألف فكذا لا تعل الواو ، ولا تبـــدل ياء ، فتدغم فى اليـــاء ، ولا تدغـــم الواو فى الواو ، لأن الواو الأولى والسابقة على اليـــاء أصـــلها ألف •

قيل : واستدلوا أيضـــاً بمدعو ومغزو ، ولو كانت أصـــلا لقيـــل : مدعى ومغزى حملا على دعى وغزى ، وإنما قلب فى دعى وغزى لتطـــرف بعد كسرة ، لمـــا زال الموجب قيل : مدعو ومغزو مراعاة لدعـــا وغـــزا ، كما قالوا : مياسر جمع موسر لمـــا زال موجب القلب فى موسر ، حـــين جمع رجع الى الأصـــل ، واســـتدلوا بنحـــو وررى وووفى بضم الـــواو الأولى ، وسكون الثانية •

والقاعدة أن الواوين اذا اجتمعتا فى أول الكلمة ، أبدلت الأولى همزة لزوماً ، فلما لم تبدل على عروض الثانية ، وأنها بدل من الألف لأن ، واو أرى لا تبدل همزة ، فكذا ما أبـــدل عنهـــا فهو مغـــير عن فعـــل الفاعل •

واستدلوا أيضاً بأن العرب أتت بالمفعـــول فضلة مع صيغة الفاعل ، ولم تأت بالفاعل فضلة مع صيغة المفعول ، ولو كانت أصلية لحصـــل التكافؤ بينهما من حيث إن المسند اليـــه قد وجـــد فى كلا النـــوعين ، وما عداه ينتصب فضلة •

وأجيب عن الأول بأنه لو أدغم الواو فى الواو فى قوويل ونحـــوه ،

وأبدلت الواو ياء ، وأدغمت فى الياء فى سوير ونحـوه نقيـل : قـول بتشـديد الواو مكسورة ، وسير بتشديد الياء كـذلك ، فلا يعلم أنـه ماض مبنى للمفعـول من قاول وسـاير ، أو ماض مبنى للمفعـول من قول وسير بفتح الواو والياء مشددتين كما لم يعل الغليان والنزوان ، لئـلا يلتبس الفعلان بفعال إذاً ، وقلبت الواو والياء ألفاً حذفت إحـدا الألفين فيكون الغلان والنزان ، ورد بأن التزام ذلك فيما ألبس فقط ، وغيره يدل على الفرعية .

وعن الثانى بأن رجوع مدعو ومغزو للواو فى دعا وغزا ، قالوا : دعت وغزوت لا يستلزم أن يكون دعى وغزى فرعا عن دعـا وغزا لجواز كونهما أصلين ياءهما عن واو ، كمـا أن انصـيام ياؤه عن واو ، ليس فرع الصـوم .

وعن الثالث : بأن ترك الإبدال للواو : الأولى همزة فى نحـو : ووى ، لأن الثانية ليست أصـلا فى الواوية ، بل منقلبة عن ألف وارى الأولى ، وبأن إبدانها همزة مشروط بأن لا تكون الثانية مدة أى ممـدوداً الصوت بها ، بأن تقع سـاكنة تعد ضمة ، وفى نحو : وورى ، وقعت مدة وذلك لإبدال واجب مع استيفاء الشروط ، وأما نحـو : وورى إذ لـم يستوفها فيجـوز فيه الإبدال ، وتركه لأن الـواو المضرمة المصـدرة يجـوز إبدالها همزة ، ولو لم تكن بعـدها واو نحو : وجـوه وأجوه .

وعن الرابع : بمنع الملازمة .

وقال المبرد وابن الطراوة والكوفيون : إن الفعل المبنى للمفعـول أصـل ، ونقله الناظم فى شرح الكافية عن سيبويه والمازنى ، واسـتدلوا بوجود أفعال تلزم البناء للمفعول ولا تبن للفاعل نحـو : جن وبهـت ، وطل دمه أهدر ، وأولع بكذا ، وعنى بحاجتى وزهى علينـا ، وحـم

وزكم ؛ وزعك وفلج ، وسقط فى يده ، ورهطت الدابة ، ونفست المرأة ، ونتجت الناقة ، وغم الهلال ، وأغمى على زيد ونحو ذلك .

ولو كان فرعاً للمبنى للفاعل لوجد منها أفعال مبنية لفاعل ، لأن الفرع يستلزم وجود الأصل ، والأفعال المبنية للفاعل منها غير موجودة ، فليس فرعاً ، واستدلوا أيضاً بقولهم أعد فى وعد ، وأقتت فى وقتت ونحوهما ، ولو كانت الضمة عارضة لم يهز إلا ندوراً نحو : (لترؤن الجحيم) و (اشترؤا الضلالة بالهدى) بهمز الواوين ، لأن قلب الواو المضمومة همزة مطرد حيث كانت الضمة لازمة لا عارضة ، وإلا كانت ستكرها نص عليه الزمخشرى فى سورة التكاثر .

واستدلوا أيضاً بدخول الروم والإشمام فى الضمة :

وأجيب عن الأول بأن دلالته الفعل على الفاعل عقلية ، وتلك الأفعال اللازمة للبناء للمفعول يقدر تغييرها ، ولنا جموع لم يسمع لها مفرد : كعباديد وأبابيل ، ومذاكير وملاميح ، ومشابه ، والجمع فرع المفرد اتفاقاً ، وأسماء مصغرة لا مكبر لها : ككميت والثريا ، فلو كان ما ذكروه صحيحاً لزم كون الجمع أصلا برأسه ، وهم لا يقولون بهذا ، فما كان جوابهم كان جواب غيرهم ، فهو مشترك الإلزام ، ويرد هذا الجواب أن نحو : عباديد ، ولو كان على صيغة الجمع لكنه ليس بجمع ، بل اسم جمع لا مفرد له ، ونحو كميت اسم موضوع على صيغة المصغر ، وليس مصغراً ، ولك أن تسلم أن نحو : عباديد جمع أصل من حيث إنه لم يتفرع عن مفرد ، إذ لم يكن له مفرد .

ويجاب عن الثانى : أن الضمة فى المبنى للمفعول عارضية تشبه الأصلية اللازمة فجاز قلب الواو المضمومة أوله همزة باطراد .

ويجاب عن الثالث : بأنه كثير ما يوجد الروم والإشمام في الضمة العارضة الشبيهة بغير العارضة ، وإنما يبنى للمفعول الفعل المتصرف المتعدى ، فينوب مفعوله أو اللازم المتعدى بحرف جر ، فينوب الجار والمجرور معاً على ما صححه ابن هشام في المغنى ، وقيل : المجرور ، وزعم بعض أنه ينوب الجار وحده ، وينوب في ذلك المصدر أو ضميره ، والظرف وقيل لا ينوب الجار والمجرور .

وقال الزجاجي عن أكثر النحويين : لا يبنى اللازم للمفعول مطلقاً .

وقال أبو البقاء : لا يبقى اللازم الذي لا يتعدى بحرف جر ، أو لم يتعد كقام وقعد ، لئلا يبقى بلا نائب ، ومن ينيبه ينيب ضمير المصدر ، وشروط ذلك ، والخلاف فيه والبسط محلها كتب النحو ، فانظر حاشيتى على القطر وشرحه ، وكذلك الكلام على منع ذكر الفاعل تمييزاً مع النيابة نحو : ضرب زيد رجلا تمييزاً بالفاعل بعد حذفه ، ولا يبنى من الجامد : كنعم وبئس وليس ، ولا من كان وأخواتها ، فلا يقال في كان زيد قائماً : كين قائم لأنه يؤدى الى حذف اسم كان ، وإقامة خبرها مقامه ، وأصل اسمها المبتدأ وخبرها خبره ، ولا يحذف المبتدأ ، ويبقى الخبر إلا حيث يعلم ، والبناء للمفعول يكون للجهل ، وغيره ، فمنع في كان وأخواتها مطلقاً طرداً وقيل لأن خبرها قد يكون جملة ، والجملة لا تقوم مقام الفاعل عند البصريين ، إلا إذا أريد لفظها ، فتكون اسماً نحو : قيل زيد قائم ، أى قيل هذا اللفظ ، وبسطت هذا في النحو .

ووقع في كتاب سيبويه : كان يكون فهو كائن ومكون بفتح الميم وضم الكاف كمقول ومصون ، فهو اسم مفعول من كان ، فدل على جواز بناء الفعل للمفعول منها ، فيقال كين ويكان .

وسأل أبو الفتح شيخه الفارسى عن ذلك فلم يجىء بشىء سوى أن قال : (يمرون عليها وهم عنها معرضون) •

قال له : أتقول : إن سيبويه يجيز أن تبنى كان للمفعول ؟

فقال : لا ، ثم قال : فما تعمل بهذا الذى ورد من كلام سيبويه ؟

فقال : لا أدرى •

وقال : أتقول انه خطأ وقع فى النسخة ؟

فقال : لا ، وقال : ليس كل الداء يعرفه الطبيب ، أو يعالجه الطبيب •

وحكى أن أبا الفتح حكى عن الفارسى أن سيبويه لم يرد أن كان تبنى للمفعول ، بل أراد بقوله : ومكون مع ما معه تصرف كان وعدم جمودها ، فكان ذلك كناية عن مجرد الأخبار بأن كان متصرفة لا أن لها اسم مفعول ، كما يقال فى الكناية عن الجود : زيد كثير الرماد ، ولو لم يكن عنده رماد •

ويقرب من ذلك ما قال بعض المتأخرين : إنه أراد أن يبين أن اسم كان كالفاعل ، وخبرها كالمفعول ، فأشار الى أن اسمها كالفاعل بكائن ، والى أن خبرها كالمفعول بمكون ، ووجه ذلك أن كائناً اسم فاعل فأشار به الى الفاعل ، ومكوناً اسم مفعول ، فأشار به الى المفعول ، وذلك كناية أيضاً ، ويقال أيضا فى التوجيهين : إن ذلك تورية •

وحمل أبو سعيد السيرافى والسيوطى كلام سيبويه على ظاهره من أنه يجوز بناء كان للمفعول •

قال أبو سعيد : تحذف اسمها وخبرها ، وتصاغ للمفعــول ، فينوب المصدر يعنى ضمير المصدر المفهوم من كان ، بناء على أن لهــا مصدراً ، ويذكر الاسم والخبر بعــد ذلك مرفوعين مبتدأ وخبراً تفســيراً لضمير المصدر النائب فتقول : كين زيد منطلق . أى كين هو أى الكون زيــد منطلق ، وذلك بناء على أن كان الناقصة تدل على الحــدث ، وليس مذهب المحققين ، بل تدل على الزمان فقط رد عليه بعضهم بهذا .

والحق عندى أنها تدل على الزمان والحــدث الذى هــو الوجــود والحصــول فى الزمان ، وأجاب بعضهم عن ذلك الرد بأن له أن يجــعل خبرها عوضاً عن المصدر ، فلما حذف لحذف المبتدأ عاد إليهــا مصدرها الذى رفض بوجود الخبر ، وهذا التقــدير يرجع الى التامة ، وإنمــا صــيغ للمفعــول من التــامة ، وليس محــل النــزاع لدلالتهــا على الحــدث .

وقال السيوطى : الصحيح أنه لا يبنى الناقص للمفعول من كان وكاد وأخواتهما وفاقاً للفارسى ، وجــوزه سيبويه والســيرافى والكوفيون .

قال أبو حيان : والذى نختاره مذهب الفارسى ، لأنه لم يســمع والقياس يأباه ، وأجاز ابن عصفور بناء كان الناقصــة للمفعــول بشرط أن يتعلق بها ظرف أو مجرور فيحذف اسمها حينئذ ، ويحــذف الخبر لحذفه لما بينهمــا من التلازم والربط ، فيقــام الظرف أو المجــرور مقام الفاعل فتقول فى كان فى الدار زيــد قائما : كين فى الــدار ، والــدار مكون فيها ، ودليــل التعليق بها : (أكان للناس عجبــاً أن أوحينــا) فللناس متعلق بكان لا بعجبا ، لأنه مصــدر ومعمول ، المصــدر لا يتقدم على المصــدر ولا بأوحينــا ، لأنه صلة أن المصدرية ، وهى موصولة ، ولا يتقــدم معمول الصلة على الموصــول ، ويرده أنه لا فائــدة فى

كين يوم الجمعة ، ولا فى كين فى مكان ، لأنه لا يخلو يوم الجمعة ، والمكان دن وقوع شىء مـا .

قلت : إنما أجاز ابن عصفور نيابة الظرف والمجـرور على ما مر ، بشرط الفائدة كما فى مثاله ، وأما نحـو : كين يوم الجمعة فـلا يجيزه لعدم الفائدة ، وأما كين فى مكان فالمراد فيـه مكان مخصوص مبهم ، وهو صالح لئـلا يكون فيه شىء ففيه فائدة لا جنس المكان على أنـه يجـوز أيضاً مثل كين يوم الجمعة حيث أفاد بأن يراد صيرورة شىء مخصوص أو شىء عظيم ، كما يقال : كان اليوم شىء أى شىء هو كذا أو شىء عظيم ، ويرده أيضـاً أن كان الناقصـة عنده لا تـدل على الحـدث ، والظروف إنما تتعلق بما ادل على حدث ، حتى إنهـا تتعلق بالحـرف المشير الى الحـدث ، ولا تتعلق بفعـل أو اسم لا يـدل عليـه .

ويرده أيضا أنها اذا كانت لا تدل عليـه ، بل على زمان خبرها ، فمع حذفه وطرحه بالكلية ، حتى إنه لم يدل عليـه دليل أى فائـدة تبقى هناك ، على أنه يجـوز تعليق للناس بعجبـا بناء على جـواز تقديم معمول المصدر عليـه ، ولا سيما أنه لا يحل محـله الفعـل ، وحرف المصدر ولا سيما أن المعمول ظرف ، أو على أنـه اسـم فاعل أى معجباً ، ومعموله يجـوز تقديمه حيث لم يكن مانع ككونه صـلة أل ، وأجـازه بعض ، ولو كان صلتها ويجـوز تعليقه بمحذوف حـال من عجبـاً ، ولو كان عجبـاً نكرة لتقدمه عليه .

وقيل : وأولى من ذلك تعليقه بمحذوف جوازاً على طريقة التبيين ؛ أى أعنى للناس ، أو أقول للنـاس ، أو أنهى للناس بضـم الهمـزة وكسر الهـاء .

والحق عندى تعليقه بكان وهى ناقصة دالة على الحدث ، أو تامة وعجبا حال من مصدر أوحينا إلا أن قيل المصدر المقدر من حرف المصدر والفعل لا يأتى الحال منه ، كما لا ينعت لأنه بمنزلة الضمير ، بأن يحكم عليه بحكم الضمير ، وجعل ابن السيد والأعلم وغيرهما مكوناً فى كلام سيبويه من كان التامة ، لأنها فعل صحيح دال على الحدث لها مصدر جارية مجرى الأفعال التى لا تتعدى مثل : قام وقعد وسيبويه ، يجيز بناء مثل هذا النوع للمفعول تقول : قِيم وقُعد بنيابة المصدر ، أى قيم القيام وقعد القعود .

قال: وأظن أبا سعيد السيرافى ذهب الى هذا ، لكن قوله بعد ذلك زيد منطلق يوجب أن تكون الناقصة .

قلت : بل كلامه نص فى أنها الناقصة كما تعلمه من العبارة المذكورة له ، وروى عن الفراء جواز كين أخوك فى كان زيد أخاك قياساً على ضرب عمرو ، فى ضرب زيد عمراً لا من كلام العرب نص هو على ذلك ، وأقول يجوز أن يكون مكون فى كلام سيبويه مضموم الميم مفتوح الكاف مشدد الواو مفتوحها اسم مفعول من كون بفتح الكاف ، وتشديد الواو إعلاماً بأن اسم المفعول لا يكون من كان الثلاثية ، بل من الرباعية بالتضعيف .

وأجاز الفراء نيابة الجملة عن اسم كان واسم جعل ، التى للمقاربة وكذا الكسائى إلا أنه يقدر ضميراً عائداً الى المجهول ، والفراء لا يقدر ضميراً وقال أيضا فى نحو : قيم وقعد لا ضمير فيه ، وقدره الكسائى ضمير المجهول ، وبسط ذلك فى النحو .

والحق أنه يبنى الفعل للمفعول من باب ظن ، وزعم بعض أنه لا يبنى منه لأنه مجاز ، والمجاز موقوف على السماع ، ولا سماع

ولو كان بناؤه فى لســـان العرب لم يخف عن سيبويه فبناؤه من وضـع غير العرب ، ولو كان منهم لذكره الإمام فى تعليمه .

ووجه التجــوز أن المظنــون أو المعلوم هو النسـبة المخبرية بين الأول والثانى ، فجعل أحدهما نائباً مجاز فلذا لا تفعله العرب ، وقياسه على باب كسوت لا يصح ، لأن اقامة الأول من باب كســوت تصح ، لأنه مفعول حقيقى .

قلت : يرده أن المجــاز موقوف على ســماع النوع ، والنــوع مسموع فلا يشترط سماعه فى خصوص باب ظن ، وعــدم ذكر سيبويه لذلك لا يستلزم عدمه ، وأنه قد سمع البناء للمفعــول من باب ظــن ، قال حســان :

أقـــول ولا يلفى لمــا قلــت عائــب
من النـــاس إلا عــازب العقـل مبعــد

ببنـــاء يلفى للمفعول .

وقال مسافر بن أبى عمرو :

* ونلفى عند تصريف المنــايا شــدودا رفدا *

وقال الشاعر :

* ألفيتنــا عينـاك عنــد القفا *

وقد يقال إن يلفى من ألفى اللازم المتعدى لواحــد بمعنى أصاب ، وقرأ كثير من السلف : (ما كان ينبغى لنـا أن نتخـذ من دونك من أولياء) بالبنـــاء للمفعول ، والظاهر أنهــا المتعدية لاثنين ، وفى الآيــة أبحــاث نحوية وقال :

* دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط *

ولابد لحذف الفاعل ونيابة غيره عنه ، وبناء الفعل للمفعول من سبب يقتضيه ، لأنه على خلاف الأصل مثل الجهل بالفاعل كقولك : ضرب زيد ، إذا لم تعلم الضارب ، بحث فيه ابن هشام فى غير التوضيح ، بأن الجهل إنما يقتضى أن لا يصرح باسمه الخاص به ، لا أن يحذف بالكلية ، ألا ترى أنك تقول : ضرب زيداً ضارب ، وسأل سائل ، وسأم سائم .

قال الصبان : وقد يقال لا يشترط فى الغرض من التبيين أن لا يحصل من غيره ، ومثل العلم بالفاعل نحو : (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر) لأنه لا يُحل ولا يحرّم إلا الله (وخلق الإنسان ضعيفاً) لأنه لا يخلق إلا الله ، ومثل تعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول به ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « من ابتلى بهذه القاذورات » أى من ابتلاه الله بهذه القاذورات ، فحذف اسم الله لصونه عن مقارنة القاذورات ، وقتل المحارب ، وقطع اللص ، وجلد الشارب ، أى قتل الإمام المحارب ، وقطع الإمام اللص ، وجلد الإمام الشارب ، فحذف لفظ الإمام لئلا يذكر مع المحارب واللص والشارب .

ومثل تحقير الفاعل بصون المفعول أن يذكر مع ذلك الفاعل نحو : قتل عمرو ، طعن عمرو ، قتل الحسن ، تحقيراً للقاتل الطاعن ، وللقاتل ، ومثل الخوف من الفاعل فيحذف نحو قتل زيد إذا كان القاتل مجرماً يخافه من يبين أنه القاتل .

ومثل الخوف على الفاعل نحو : قتل زيد إذا كان القاتل ممن ترق له لقرابته أو ضعفه أو نحوهما ، ومثل إبهام الفاعل نحو : تصدق بصدقة إذا كنت أنت المتصدق ، وأردت إخفاء الصدقة عن أن يعلم أنك متصدقها أو كان المتصدق غيرك ، وأردت اخفاءه ،

ويرد عليه ما أورده ابن هشام فى الحذف للجهل ويجاب بما أجيب به هنالك •

ومثل إيثار غرض السامع فى عدم ذكره كخوفه عليه أو كراهة سماع ذكره ، وقد يدخل هذا فى بعض ما مرّ ، ومثله أن لا يتعلق بذكره غرض وقصد نحو : (فإن أحصرتم) (وإذا حييتم) و (إذا قيل لكم تفسحوا) إذ ليس المراد إسناد الحصر والتحية ، والقول الى فاعلين مخصوصين بل الى أى فاعل كان ، وما تقدم كله أغراض معنوية •

ومثل الاختصار كقولك : سئل النبى صلى الله عليه وسلم اذا قلت : هذا لأجل أنك لا تريد أن تطيل بذكر السائل ، ومثل تصحيح النظم كقولك :

وما المال والأهلون إلا ودائع
ولابد يوماً أن ترد الودائع

فإنه لو قال : أن يرد الوادعون أو الناس الودائع لوقعت الزيادة على الوزن ، ولكانت القافية منصوبة ، مع أن القوافى فى القصيدة مرفوعة ، ورفع قافية ، ونصب أخرى عيب يسمى الإصراف وكذا جر واحدة ونصب أخرى ، وأما رفع واحدة وجر أخرى فيسمى الإقواء ، وينفرد إقامة الوزن أيضاً كما اذا وقع البناء للمفعول فى الشطر الأول غير المقفى واو فى الثانى ، حيث لا يتغير حركة الروى بالبناء لافاعل •

ومثل التقارب فى الأسجاع والفواصل ، بحيث لو بنى للفاعل ، وذكر مع المفعول زادت سجعة أو فاصلة على أخرى ، حتى تبعد

عنه بعداً يمجه السمع ، وينفره الطمع ، فإن زيادة سجعة على أخرى زيادة واضحة غير فصيح ، كقول الحريري في المقامات :

حتى نأمن حصائد الألسنة
ونكفى غوائل الزخرفة

فإنه لو قال : ويكفينا الله غوائل الزخرفة ، وكذا في قوله :

* ما طلع هلال وسمع إهلال *

أي وسمع الناس إهلال بالوقف على المنون المنصوب بالسكون على لغة ، وقد يقال : إن ذكره في ذلك لا يطيل السجع طولا يمج وينفر لقلته ، وهذا كله أغراض لفظية ، ولله در الناظم حيث جمع ذلك كله بقوله في التسهيل : قد يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي

وقول ابن هشام في التوضيح ، وصاحب تحقيق المقال ، والبليدى والحفني : إن الحذف للجهل غرض آخر مقابل للغرض اللفظي ، والغرض المعنوي باطل ، والحق دخوله في المعنوي كما حذفه للعلم به فيه ، ثم رأيته للصبان ، فالحمد لله على موافقته في ذلك .

والمراد بالغرض في هذا المقام السبب الباعث على البناء للمفعول لا الفائدة المترتبة على الفعل المقصودة منه ، لأنه لا يظهر ذلك في جميع الأغراض المذكورة .

قال صاحب تحقيق المقال : والكلام في هذه الأغراض ليس هو في الحقيقة من وظيفة النحوي .

قلت : يعني بل هو من البيان كما ذكره ابن هشام ، ومراده

بالبيـان علم المعانى ، لأن ما ذكر من الأغراض من تعلقات المعـانى ، أو المعانى والبيـان ، أو الكل ، لأن المعانى بعض ذلك وتلك الأغراض منـه •

الإعـراب : فصل خبر لمحـذوف ، وفى فصـل متعلق بمحـذوف نعته أو حـاله على ما مـر ، وما مضـاف اليـه موصـولة ، ولـم حرف نفى وجـزم وقلب ، ومعنى المضارع ماضياً منقطعاً عن زمـان الحـال ، ويسـم فصـل مضارع مبنى لامفعول مجزوم ، بلم وعـلامة جزمه حذف آخـره ، وهو ألف وفاعل نائبه والهـاء مضاف اليه •

إن تسند الفعل للمفعول فائت بـه
مضموم الأول واكسره إذا اتصلا
بعين اعتل واجعل قبل الآخر في المـ
ـضي كسراً وفتحاً في سواه تلا

إن أردت أن تسند الفعل للمفعول ، فأت بذلك الفعل حال كونه مضموم الحرف الأول سواء كان ماضياً أو مضارعاً ، واكسر ذلك الحرف الأول في الماضي اذا اتصل هذا الحرف الأول بعين معتلة ، واجعل الكسر في الحرف الذى قبل الآخر في الماضى ان صح ، وإن اعتل سكن والفتح في الحرف الذى قبل الحرف الآخر في المضارع إن صح ، وإن اعتل سكن •

مثال الماضى الصحيح العين ، المضموم الأول ، المكسور ما قبل الآخر : ضرب عمرو •

ومثال الماضى المعتل العين ، المكسور الأول ، الساكن العين : قيل وبيع •

ومثال المضارع الصحيح العين ، المضموم الأول ، المفتوح ما قبل الآخر : يضرب عمرو •

ومثال المضارع المعتل العين ، الساكنها المضموم الأول : يقال ويباع •

وسواء في ذلك الثلاثى والرباعى والخماسى والسداسى نحو : أكرم ويكرم ، وأعين ويعان ، وانطلق وينطلق ، واختير ويختار ، واستخرج ويستخرج ، واستعين ويستعان ، وإنما غير الفعل لئلا يلتبس المفعول عند قيامه مقام الفاعل بالفاعل ، وانما فتح ما قبل آخر المضارع ،

لئلا يلتبس بالرباعى المبنى للفاعل لو كسر ، وذلك فى الرباعى والثلاثى ، ولو ضم ما قبل الآخر لكان ثقيلا ، ولو اقتصر على فتح ما قبل الآخر لحصل التباس فى نحو : يعلم .

وعدل عن الكسر فى الأول ، لأن حرف المضارعة قد يكسر فى بعض اللغات ، وقيل : لأن الضم أقوى الحركات ، فجاء علامة على فاعل متروك كما ضم أول المصغر علامة على صفة محذوفة ، وقيل : فتح ما قبل آخر المضارع ليعتدل الضم بالفتح فى المضارع الذى هو أثقل من الماضى ، وأطلق الناظم فى الفعل ليشمل الماضى والمضارع .

وأما الأمر فلا يبنى للمفعول ، بل تدخل لام الأمر على المضارع ، فيفاد معنى الأمر ، فالمراد بسواه سوى المضى ، يعنى المضارع .

قال بعضهم : ذكر المضارع هنا استطراد لأن أكثر أحكام الفعل تختص بالماضى ، ولهذا كان الأولى رفع قوله : وفتح فى سواه على الابتداء ، وتلا خبره ، والتحقيق أن أول الماضى المبنى للمفعول مضموم أبداً ، وما قبل الآخر مكسور ، وأول المضارع مضموم ، وما قبل آخره مفتوح ، وتحقيقاً أو تقديراً .

مثال ذلك تحقيقاً : ضرب ويضرب ، ومثاله تقديراً بيع ويباع ، أصل بيع بيع بضم الباء الموحدة وكسر الياء ثقل كسرها لكونه على الياء ، وكونه بعد ضمة فنقل الى الباء الموحدة بعد سلب ضمها ، وسلمت الياء لسكونها بعد كسر ، وأصل يباع يُبيَع بضم الياء وسكون الباء الموحدة ، وفتح الياء ، نقلت فتحة الياء للباء قبلها ، فقلبت ألفاً لسكونها بعد فتح ، أو لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها الآن .

وكذا اختير ويختار ، وانقيد وينقـاد أصـل اختير وانقيد اختير وانقود بكسر الياء والواو ، ونقلت كسرتهما لثقلهـا الى الحرف قبلهما بعد سلب حركته ، فسكنت بعد كسرة فسلمت الياء ، وقلبت الواو ياء ، وأصـل يختار وينقاد ويختير وينقود بفتح الياء ، والواو بعد فتحـة تحركتا وانفتح ما قبلهما ، فقلبتـا ألفاً بعد سلب فتحهما .

وكذا أعين ويعان أصـل أعين أعين بسـكون العين ، وكسر الواو ونقل كسرها للعين فسكنت بعد كسرة فسلمت ، وأصـل يعـان يعـون بسكون العين وفتح الواو ، نقلت فتحتهـا للعين فقلبت ألفاً لسـكونها بعد فتح أو لتحركها فى الأصل ، وانفتاح ما قبلهـا الآن .

وكذلك استعين ويستعان ، أصل استعين استعون بسـكون العين ، وكسر الواو ، ونقـل كسرها لثقله للعين ، فسكنت الواو بعد كسرة ، فقلبت ياء ، وأصـل يستعان يستعون بسكون العين وفتح الـواو ، نقلت فتحتها للعين ، فقلبت ألفا لسكونها بعد فتح ، أو لتحـركها فى الأصـل ، وانفتاح ما قبلها فى الحـال .

وكذلك استبيع ويستباع ، أصل استبيع استبيع بسكون الباء الموحدة، وكسر الياء ، نقل كسرها للباء الموحدة ، فسكنت بعد كسره فسلمت ، وأصل يستباع يستبيع بسكون الباء وفتح الياء ، نقل فتحها للبـاء فقلبت ألفا لسـكونها بعد فتح ، أو لتحركهـا فى الأصـل ، وانفتـاح ما قبلهـا فى الحـال .

وأصـل قيل : قول بضم فكسر نقل كسر الواو لثقله الى القـاف بعد سلب ضمه ، فسكنت بعد كسرة ، فقلبت يـاء ، وقيـل حذفـت الكسرة وكسرت القاف لتقلب الواو ياء ، وأصـل يقال : يقـول بسكون القـاف ، وفتح الواو نقـل فتحها القـاف ، فقلبت ألفا لتحـركها فى

الأصل ، وانفتاح ما قبلها فى الحال أو لسكونها بعد فتح مخصوص •

وأصل ردّ ردد بكسر الدال الأولى نقلت كسرتها للراء بعد سلب ضم الراء ، فأدغمت فى الدال ، وأصل يرد يردد بفتح الدال ، نقل فتحها للراء الساكنة ، فأدغمت فى الدال بعدها •

وأصل استحق استحقق ، نقلت كسرة القاف للحاء الساكنة ، فأدغمت فى القاف ، وأصل يستحق يستحققون نقل فتح القاف للحاء ، فأدغمت فى القاف ، وهكذا اذا أدغم الأول فى الحرف بعده ماضياً أو مضارعاً ، فضم الأول مقدر •

وكذا اذا نقلت حركة الأول أو حركة ما قبل الآخر للحرف السابق ، فإن تلك الحركة مقدرة أو سكن ما قبل الآخر للتخفيف أو لاضرورة ، وهكذا فى مثل ذلك مما لم أذكره •

هذا وقيل غير الفعل الى فعل بضم فكسر ليبعد عن أوزان الاسم ، واما دئل فى الأسماء فقليل ، ولو كسر الأول وضم الثانى ، لحصل هذا الغرض لكن الخروج من الضمة الى الكسرة أولى من العكس ، لأنه طلب خفة بعد ثقل ، وحمل غير لثلاثى على الثلاثى ، ولو اقتصر على كسر ما قبل الآخر التبس بنحو : علم وشرب ، أو على ضم الأول لاتبس بالمضارع فيما أوله همزة من الرباعى نحو : اعلم •

وزعم بعضهم أن ضم الأول عوض عن الفاعل ، ويرده أنه قد عوض عنه المفعول وهو كاف ، والمراد بالمفعول هنا ما يشمل المفعول به وغيره مما ينوب ، بل الظروف والمصادر لا تنوب حتى يتوسع فيهما بأن تنصب المفعولات ، وكلام المعاينين صريح فى أن إسناد الفعل

المبنى للمفعول : الى المفعول به حقيقى ، والى غيره مجـازى ، قيل : وظاهر قوله أن تسند الفعل للمفعول أن النائب ارتفع بالإسناد لا بالنيابة عن الفاعل ، وهو المشهور والصحيح ، وذهب اليه سـيبويه وأبو على وغيرهما ، وعبارته هنا أحسن منها فى سائر كتب كالتسهيل وغـيره ، فان ظاهرها ارتفاعه بالنيابة وهو مرجوح ، وذلك مبنى على أن الفاعل هل ارتفع لكونه فعـل أو لكونه محدثا عنه ومسند اليه أ هـ وبسطت ذلك فى النحـو .

ويعلم مما مر من ضم أول الفعل أنه إن كان بعد أوله ياء أو همزة أو ألف قلبت واواً نحـو : أومن الأصـل آمن بنى للمفعول ، فضمت الهمزة ، وقلب الألف بعـدها واواً ؛ وتقـول يومن بقلب هـذه الهمزة واواً وتحذف الواو المبدلة عن الألف ، وتقول فى مضارع أمن الثـلاثى المبنى للمفعـول : يومن بقلب الهمـزة واواً وتقـول فى الماضى المبنى للمفعول من أيسر : أوسر بقلب الياء واواً .

ويعلم مما مرّ من أنه يكسر ما قبل آخر الماضى أنه إن كان الآخر ألفاً يقلب ياء لانكسار ما قبلها فى دعا ورمى دعى ورمى .

ويعلم مما مر من فتح ما قبـل آخـر المضـارع أنـه إن كان آخـره واواً وياء قلب ألفا كقولك فى يدعو : يدعـا ، وفى يرمى يرمى ، وإذا كان ما قبـل آخر الماضى مكسوراً مع أنه مبنى للفاعل فكسره إذا بنى للمفعول كسر آخر غير الأول ، واذا كان ما قبـل آخر المضـارع مفتوحاً مع أنه مبنى للفاعل ففتحه اذا بنى للمفعول فتح آخر غير الأول نحو علم ويعلم .

وزعم بعضهم : أن ذلك الكسر فى المبنى للمفعول الماضى هو الذى فى الماضى المبنى للفاعل ، والفتح فى المضـارع المبنى للمفعول ، هـو الذى فى المضارع المبنى للفاعل ، وفهم من اطلاقه الأول والآخـر أنه

سواء فى ذلك كانا صحيحين أو معتلين نحو : وعــد ويسر بضم الواو والياء للبناء للمفعول ، ودعى ورمى ، لكن اذا كان الأول واواً جــاز قلبهــا همزة نص عليه صاحب بغية الآمال والسيوطى وغيرهما ، ســواء كان غير مضاعف أو مضــاعفا صحيح اللام أو معتلها نحــو : وُعــد وأعــد ، ووُد وأد ، ووُقى وأقى ، وأراد بالاعتــلال الإعلال إطــلاقاً لاسم المطلق على المقيد ، لأن الإعــلال إسكان حرف العلة وقلبــه ألفا وهــو المــراد هنا •

والاعتلال الإتيــان بحرف العلة مطلقا ســاكنا أو متحركا ، فإن حرف العلة المتحرك يجرى مجرى الصحيح ، فيكسر قبل آخــر الماضى نحــو : عور وصيد ، واستحوذ بالبناء للمفعول ، ويفتح قبـل آخــر المضارع نحو : يعور ويصيد ويستحوذ ، فالأولى تعبيره فى الخلاصــة بأعل ، وما تقــدم هو اللغة الفصحى •

ومن العرب من يســكن ما قبــل آخــر الماضى المبنى للمفعــول للتخفيف ، كما يسكن عــين الماضى المبنى للفاعل اذا كسرت نحــو : علم وشهد بإسكان اللام والهاء على ما مــر بســطه ، فكيف لا يخفف العين فى المبنى للمفعول مع زيادة الثقــل بضم الأول ، فيقــال ضرب بضم الضاد ، وسكون الراء قال :

* لو عصر بهــا البــان أو المسك انعصر *

بضم العين وسكون الصاد ، وجــاء فــزد بضم الفاء وسـكون الزاى الأصــل : فصــد سكنت الصــاد وأبدلت زايًا واختــار ذلك قطــرب •

قال الخضراوى : وهى لغة بكر بن وائــل ، وكثير من بنى تميم ، ومن العرب من يقلب الكسرة فتحــة فى المعتـل اللام ، فتقلب اليــاء ألفا ، وهى لغة طيىء تقــول فى دعى ورمى ورئى بضــم الأوائل وكسر

الثوانى وفتح الأواخر : دُعا ورُمى ورُأى بضم الأوائل وفتح الثوانى ، وقلب اليـــاء ألفـــاً .

قال خالد : فتحصل فى المعتل اللام ثلاث لغـــات : كسر ما قبـــل آخـــره ، وتسكينه وفتحه أ هـ .

وما تقدم من إخلاص كسر أول الماضى المعل العين حتى تقلب عينه التى هى ألف ياء هو لغة قريش ، قال خالد : ومن جاورهم .

قال بعضهم : الأولى إسقاط قوله : ومن جاورهم ، تقول عليهـــا قيـــل : وبيع بكسر القاف والباء الموحـــدة وهى اللغة الفصحى .

قال السيوطى : وبها ورد القرآن ، قال تعالى : (وقيل يا أرض) (وغيض المـــاء) ومن العرب من يكسر أول المعل العين ويشمه بالضم ، ويقلب الألف ياء أيضاً وهى لغة كثير من قيس ، وأكثر بنى أســـد ، وإنما شموا إلى الضم لأن الضم هو الأصـــل ، معاودة الأصـــل مطلوبة حرصاً على بيـــان الأصـــل .

وأما من أخلص الكسر ففر من الضم ، ولم يكن ليعـــود الى ما فر منـــه ، وعزا بعضهم لغة الإشـــمام الى قيس لا إلى بعضهم ، ولعـــل المراد بعضهم الأكثر .

قال المرادى : الأقرب فى الإشمام ما حرره بعض المتأخرين إن تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبـــة من حركتين إفرازاً لا شيوعاً جـــزء الضمة مقدم وهو الأقل ، يليـــه جزء الكسرة وهو الأكثر ، ومن ثـــم تمحضت اليـــاء أ هـ .

وأشار بثم الى كون جـــزء الكسرة هـــو الأكثر ، وتمحض اليـــاء

سلامتها من القلب واواً ، وذلك هو مراد الأشمونى بقوله : الإشمام الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر ، ومراده بالبينية الإفراز لا الشيوع ، قال : وقد يسمى روما ، وفى معنى ذلك قول شيخ الإسلام : المراد بالإشمام هنا شوب الكسرة شيء من صوت الضمة ، ولهذا قيل : كان ينبغى أن يسمى روماً مع أن الفراء عبر به ، وفى معنى ذلك قول السيوطى : وحقيقة الإشمام ضم الشفتين مع النطق بحركة الفاء ، بين حركتى الضم والكسر ممتزجة منهما ، لكن ظاهر إطلاق الأشمونى وشيخ الإسلام والسيوطى استواء جزء الضمة ، وجزء الكسرة ، والمرادى نص على أكثرية جزء الكسرة ، وهو مراد هؤلاء ، ولو كان جزء الضمة هو الأكثر لقلب الياء واواً .

قال السيوطى : وشرط أبو عمرو الدانى إسماعه أى الإشمام ، وشرط أبو عمر وابن الطفيل عدم إسماعه ، فالمراد به عنده الروم ، لأنه الإشارة الحركة من غير تصوت أ هـ .

وقال الرضىّ : حقيقة هذا الإشمام أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو : الضم ، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا ، إذ هى تابعة لحركة ما قبلها ، هذا هو مراد النحاة والقراء بالإشمام فى هذا الموضع .

وقال الشاطبى : المذهب المعروف المشهور المقروء به ضم الشفتين مع النطق بالفاء ، فتكون حركتها بين الضمة والكسرة ، وقيل : الإشمام ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء ، وقيل هو ضم الشفتين قبيل النطق بها ، لأن أول الكلمة مقابل لآخرها ، فكما أن الإشمام فى الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف ، فكذلك يكون الإشمام فى أولها قبل النطق بكسر الحرف ، ويطلق الإشمام عند القراء على الإشارة بالشفتين الى الرفع أو الضم عند الوقف ، على نحو : (نستعين) و (من قبلُ)

وعلى الإنحـاء بالكسرة نحو : الضمة فتميل الياء الساكنة نحـو : الواو كمـا مـر عن الرضى ، وعلى خلـط الصـاد بالـزاى فى الصراط ، وأصـدق .

فالإشمام يكون فى الحركات والحـروف ، والظاهر أن الإشـمام يسمى شكلا ، لأن الشكل الكيفية الحاصلة للفظ ، وقال الحفنى لا ، وقد سـماه السيوطى وصاحب البسيط حركة .

وعن الصبان فى حاشية الأشـمونى ، عن السـيوطى فى الأشباه والنظائر ، عن صاحب البسيط فى البسيط وغيره : أن الحـركات ست : الحركات الثلاث المشهورة ، وحـركة بين الفتحة والكسرة ، وهى التى قبل الألف المعجمة فى قراءة ورش نحـو : الصـلاة والزكاة والحيـاة ، بين الكسرة والضمة ، وهى حركة الإشمام فى قيل وغيض على قـراءة الكسائى ، وحـركة ما قبـل الألف الممالة مطلقـاً نحـو : رمى وخاف ودان ، ويأتى مزيد كلام بعد فى الإشمام .

ومن العرب من يضم فاء الماضى المعل العين ضماً خالصا فتقلب الألف واواً لانضمام ما قبلهـا ، وهى لغة قليلة ، وتعزى لفقعس ودبير قاله ابن هشام فى التوضيح .

قال خالد : وهى موجودة فى كلام هذيل .

قال المرادى فى شرح التسهيل بعد ذلك : وهما يعنى فقعساً ودبيرا من فصحاء بنى أسد .

وقال الشاطبى : حكيت بنى ضبة .

وقال ابن هشام فى بعض كتبه : حكيت عن بعض بنى تميم ، وكذلك عزاها الفراء فى كتاب اللغات الى بنى فقعس ، وبنى دبير من بنى أسد ، وعزاها صاحب التحقيق لهذيل ، وبنى دبير من بنى أسـد ، وفصحاء بنى فقعس نحو : قول وبوع وهوب وخوف بضم الأوائل وإسكان الثوانى ، وذلك أنه أبقيت حركة أول الفعل على حالها ، فانقلبت بسببها ألف ذوات اليـاء والواو واواً ، وهى أضعف الأوجه واللغات .

قال الفراء : لا تدخل هذه اللغة فى القراءة لمخالفتها الكتاب ، قال الفراء : أنشدنى بعض بنى أسـد :

وابتذلـت عصـبى وأم الرجـال
وقـول لا أهـل لـه ولا مـال

قلت : قال رؤبة :

ليـت وهـل ينفـع شـيئا ليـت
ليـت شـباباً بـوع فاشـتريت

بضم الباء وسكون الواو مبنيا وفتح العين ، وقال شاعر :

* حوكت على نيرين إذ تحاك *

بضم الحاء وسكون الـواو ميتـاً وفتح الكاف وتـاؤه للتأنيث ، أى حوكت الحلة أى نسجت تلك الحلة ، وهى الإزار والرداء اللـذان يصفهما وقال :

* آخر نوطـت الى صلب شـديد الحمل *

بضم النون وسكون الواو ميتاً وفتح الطاء وتاؤه التأنيث ، وتلك الأوجه واللغات جائزة مطلقاً •

وقال الناظم : إذا ألبس الضم منع ، وإذا ألبس الكسر منع ، وجاز الباقى ، فى مثال إلباس الضم : ما اذا كان عين الكلمة واوا ، وبنيت الكلمة للمفعول ، واتصل بها الضمير الموجب لسكون آخرها نحو : عقت مبنياً للمفعول ، فإنه يكسر أوله باخلاص أو باشمام ، ولا يضم لأن ضمه يوهم البناء للفاعل : كقلت ، ومثال إلباس الكسر : ما اذا كان عين الكلمة ياء ، وبنيت الكلمة للمفعول ، واتصل بها الضمير نحو : بعت بالبناء للمفعول ، فإنه يضم أوله أو يشم ، ولا يخلص كسره ، لأن إخلاص الكسر يوهم البناء للفاعل ، والى ذلك أشار فى الخلاصة بقوله :

❋ وإن بشكل خيف لبس يجتنب ❋

وصرح به فى شرح الكافية ، ومثل اليائى العين فى امتناع الكسر للإلباس ، واوى العين الذى مضارعه مفتوح نحو : خاف ، فاذا بنى للمفعول ضم أو شم ، ولا يخلص الكسر لئلا يلتبس بالمبنى للفاعل كذا يظهر لى ، ثم رأيت ابن هشام أشار اليه فى التوضيح حيث قرن : خفت ببعت بالبناء للمفعول فى تعيين الضم ، أو الإشمام وامتناع الكسر ، ورأيته للصبان وابن قاسم ، ثم رأيته لبعض المتأخرين ناظما لمسائل اللبس :

مثال ما الضم للبس يجتنب
فيه كقاولت فقلت فى الغلب

ومثل زرت واجتنب كسر الذى
يائى عين مثل دنت يا فتى

كــذا اذا الكسر بــواو قـــد أصـــل
في مثــل خـــاف خفـت للمفعــول قل

وســـيبويه لـــم يـــر اللبس اذا
عارض وجهــاً موجبــاً أن ينبـــذا

فالحمد لله على الموافقة ، ولعل ذلك إنما يجتنب عند عدم القرينة ، وجعلت المغاربة الوجه الملبس من ضـــم أو كسر مرجوحاً لا ممنوعاً ، ويحتمله كلام الخلاصة ، فإن قوله يجتنب يحتمل أن يريد به الاجتناب وجوباً ، وهـــو الظـــاهر ليوافق تصريحه في شرح الكافية ، والاجتناب جوازاً ، واستحساناً .

قالت المغاربة : ان العرب تختـــار الكسر في الفاء اذا كانت فيما سمى فاعله مضمومة ، وتختـــار الضم في الفاء اذا كانت فيما سمى فاعله مكسور فرقاً بينهما .

قلت أنا والشيخ خالد : وهو الظاهر ، ولذلك لم يلتفت سـيبويه للإلباس ، بل أجـــاز الأوجه الثـــلاثة فيما يظهر من عبارته ، بل صرح بجـواز الوجه الملبس تصريحاً كما يأتي في شرح قوله : وما لفا نحـــو باع إلخ مطلقا ، اكتفـــاء بالفرق والتقديري ، لأن الإلباس غير مانـــع لحصوله في الاســـم والفعل ، فالاسم نحـــو : مختار ومنقاد يحتمل أن يكونا اسمى فاعل ، فألف مختار عن ياء مكســورة ، وألف منقاد عن واو مكسورة ، وأن يكونا اسمى مفعول ، فألف مختار عن ياء مفتوحـــة ، وألف منقاد عن واو مفتوحة ، والفعل نحـــو تضار بالتشـــديد ، فإنه يحتمل البناء للفاعل .

فالراء المدغمة مكسورة الأصل ، والبناء للمفعول ، فهى مفتوحة الأصل ، ولم يراعوا اللبس فأعلوا فى مختار ومنقاد ، وأدغموا فى تضار اكتفاء بالفرق التقديرى كذا قالوا .

قلت : لا دليل فى مسألة مختار ومنقاد وتضار ، لأن هذا من باب الإجمال ، وما نحن فيه من باب الإلباس والإجمال جائز لا ضرر فيه ، لأنه لا يفهم منه المراد ، ولا يوقع فى غير المراد بخلاف ما نحن فيه ، فانه يوقع فى غير المراد ، لأنه يتبادر من نحو خفت ونعت بإخلاص الكسر ، وعقت باخلاص الضم البناء للفاعل .

وأما المضاعف الثلاثى اذا بنى للمفعول فالأفصح الضم خالصاً نحو : رد وشد ، حتى قال بعض بوجوبه ، بل قال بوجوبه الجمهور كما فى التوضيح ، ولكن الصحيح كما فيه جواز الكسر خالصاً ، ونص سيبويه على اطراده ، بل هى لغة بنى ضبة بالضاد المعجمة المفتوحة ، والباء الموحدة المفتوحة المشددة ، وهو ابن أد بضم الهمزة وتشديد الدال ، وأدهو عم تميم بن مرة .

وقال البطيوسى : ضنة بالنون بطن من قضاعة ، وهو أيضا لغة عكل ، وهم بعض بنى تميم ، وبها قرأ علقمة ويحيى بن وثاب : (ردت إلينا) (ولو ردوا) بكسر الراء نقلا من الدال المدغمة حملا على المعتل ، وقرىء أيضا (وردوا الى الله) بالكسر .

قال الفراء : ولست أشتهى مثل هذه اللغة فى القرآن ، وأجاز الناظم الإشمام ، قال فى التسهيل : وقد تشم فاء المدغم ، وفى الخلاصة :

* وما لباع قد يرى لنحو حب *

قال المهابادى : من اشم من العرب فى قيل وبيع من الفعل ، أشم فى المضاعف .

قال سيبويه : واعلم أن لغة مطردة للعرب يجرى فيها فعل من المضاعف الثلاثى ، مجرى فعل من المعل فيكسر أوله فيقال : رد ، كما يقال : قيل ، وظاهر الخلاصة وغيرها وهو صريح المها بادىء فى الإشمام أن من يكسر فى المعل يكسر فى المضاعف ، وكذا الإشمام والضم ، وليس كذلك إلا فى الإشمام ، فان من يشم هناك يشم هنا كما صرح به المهابادى ، واما من يكسر هنالك فيضم هنا ، ومن يضم هنالك يكسر هنا ، ولذلك كان الضم هنا أفصح اللغات ويليه الإشمام ، وبعد الاشمام الكسر ، وهنالك أعنى فى المعل بالعكس .

قال ابن قاسم صاحب الآيات البينات ، وتبعه بعض : إنه يجتنب ما ألبس فى المضاعف كالضم فى رد لإلباسه بالأمر ، فيعدل الى الكسر أو الإشمام ، وإنما لم يعدل الى أحدهما فى : (ولو ردوا لعادوا) بالضم ، لأن وقوعه شرطاً للو مانع من كونه أمراً ، لأن الشرط لا يكون أمراً .

قلت : الحق أنه لا إلباس هناك ، بل إجمال ، لان الضم فى ردّ إذا كان أمراً ليس بأولى من الضم فيه اذا كان مبنياً للمفعول ، بل سواء فلا إلباس ، فاقبل الحق ، نعم يقع الإلباس فى المبنى الفاعل المضموم العين المضاعف من باب المدح والذم والتعجب ، نحو : حب ، وقد تكون القرينة ، وعلى لغة الكسر يقال : ان الماء بكسر الهمزة وتشديد النون أى صب بضم الصاد ، والماء بالرفع نائب .

هذا وهاء اكسره عائدة الى الأول ، والمعنى مصدر بمعنى اسم الفاعل ، أو على حذف مضاف أى فعل المعنى ، وهاء سواه عائدة

للمعنى ، سوى المعنى هو الاستقبال والحال ، والمراد المضارع ، وإنما قال : بعين اعتل ولم يقل اعتلت مع أن العين مؤنث متقدم على الفعل ، لأن العين مأول بالوسط ، أو بالحرف أو بالياء ، أو الواو ، والحروف يجوز تذكيرها مطلقاً أو حذف التاء للضرورة ، أو بناء على جواز حذفها ، ولو في اسمة في نحو : الشمس طلع ، أو على أن العين بمعنى عين الكلمة ، يجوز تذكيره لا كعين الوجه ، لا يذكر إلا إن جاء بعد الفعل .

تنبيه : الاعتلال كون فاء الكلمة أو عينها أو لامها واواً أو ياء ، وألفا ، تغير أم لا ، والإعلال تغيير تلك الحروف للتخفيف ، فهو أخص من الاعتلال ، فانظر ما مر ، والأعم لا يشعر بالأخص المعين .

الإعراب : إن حرف شرط تسند فعل مضارع مجزوم على الشرط ، بسكون مقدر لم يظهر لاشتغال محله بكسرة لالتقاء الساكنين ، وفاعله مستتر فيه وجوباً لأنه مبدوء بتاء خطاب الواحد المذكر ، والفعل مفعول به ، ويجوز أن يكون يسند بالياء المثناة تحت ، وبالبناء للمفعول ، والفعل نائباً أو بالبناء للفاعل ، وفاعله ضمير مستتر عائد الى المتكلم ، والناطق والمخبر والفعل مفعول به ، والوجه الأول أولى لمناسبة قوله : فايت به .

وللمفعول متعلق بتسند ، والفاء رابطة لجواب الشرط ، وائت فعل أمر مبنى على حذف الآخر ، والفاعل مستتر وجوباً ، والجملة جواب إن وبسطت في النحو الكلام على فاء الجواب ، هل هي سببية دخلت للربط وهو الصحيح ، أو عاطفة رابطة ، وأصل قوله فائت بفتح الفاء وسكون الياء سكونا حيًا وإسقاط الألف من اللسان فايت بفتح الفاء وكسر الهمزة وسكون الياء ميتاً حذفت همزة الوصل بعد

حذف كسرتها ، لأنهـا لا تثبت فى الوصل ، وأيضـا إذا حذفت كسرتها التقت ساكنة مع ساكن بعدها ، فتحذف هى لأنهـا الساكن الأول من ساكنين معتلين ، أو أحدهما معتل وهو الياء والآخـر شبيه به وهـو الهمزة ، وبسطت ذلك فى غير هذا •

ولمـا سكنت الياء سكونا ميتاً بعد الفاء المفتوحة ، أبـدل سكونها حيـاً ليصح بعد فتح ، وفى نسخ فات بالفاء والألف والتـاء ، ووجهـه أنه أبدلت تلك اليـاء ألفا لسكونها سكوناً ميتا بعـد فتحة •

واعلم أن همزة ايت همزة وصـل مكسورة ، زيدت فى الأمـر مثـل همزة اضرب ، إذا كان أمراً ويـاء هى همزة القطع فى أتى ، أبدلت ياء حيث سكنت بعد كسرة ، وبه متعـلق بايت ، والهاء عائدة للفعـل ، ومضموم حال الهاء واضافته الى المعرفة ، وهى قوله الأول لا تفيـد التعريف لأنهـا لفظيـة على ما بسـط فى محـله ، والواو للعطف على ايـت •

واكسر فعل أمـر مستتر الفاعل وجوباً ، والهـاء مفعول به عائدة للأول ، واذا اسم شرط طرف زمان مستقبل ، واتصـل فعـل ماضى مستتر الفاعل جوازاً ضميراً عائدا للأول ، والجملة شرط اذا وجـوابها محذوف دل عليه اكسره أو غير ذلك من الأوجـه المذكـورة فى إذا •

وبعين متعلق باتصـلا ، واحتل ماض مسـتتر الفاعل جـوازاً ، والجمـلة نعت عين ومروجه تذكيره ، والواو للعطف على ايت ، وهـو أولى من حيث المعنى من عطفه على اكسر أى للاستئناف ، واجعل فعـل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، والأوامر للوجـوب ، ويجـوز فى الأمـر الثانى وهو قوله اكسر أن يكون للندب أو للإباحة مراعـاة للغة اخلاص الضم ، ولغة الاشمام •

وقبل ظرف زمان باعتبار النطق ، ومكان باعتبار الخط متعلق بمحذوف مفعول ثان لا جعل ، والآخر مضاف اليه ، وفى المعنى متعلق باجعل أو بالاستقرار المتعلق به لفظ قبل ، أو بمحذوف حال من ضمير الاستقرار ، أو من الضمير المستتر فى الآخر إن قلنا به لا من الآخر ، لأنه مضاف اليه ، والمضاف لا يعمل ، وهو قبل أو متعلق بمحذوف حال من كسراً لتقدمه عليه ، أو بمحذوف مفعول ثان لا جعل .

وقبل متعلق باجعل ، أو بمحذوف حال من ضمير استقرار فى المضى ، أو من كسراً ، أو بالاستقرار ، والمضىّ مصدر بوزن العقود ، أصله المضوى بضم الميم والضاد وسكون الواو بعد ياء تحرك بالإعراب اجتمعت الواو والياء ، وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، وإنما قلبت ياء بعد قلب ضمة الضاد كسرة ، وقيل قبله ثم قلبت كسرة لتجانس الياء .

وكسراً مفعول به أول ولك أن تجعل اجعل متعدياً لواحد وهو كسراً بمعنى أوجد ، فيتعلق به قبل ، وفى المضى أو فى المضى حال من كسراً ، أو من ضمير الآخر ، ويجوز تليق قبل بمحذوف حال من كسرا أيضاً وباستقرار فى المضى ، حيث علق بمحذوف حال من كسراً ويجوز تعليق فى المعنى بمحذوف حال من ضمير الاستقرار فى قبل ، حيث علق بمحذوف حال من كسراً ، ويجوز تعليقه باستقرار قبل .

وفتحاً بالنصب معطوف على كسراً ، وفى سواه معطوف على فى فى المضى من العطف على معمولى عامل اذا جعلنا فى المضى معمول اجعل ، أى واجعل فتحا فى سواه ، والهاء مضاف اليه .

وتلا فعل ماض مستتر الفاعل جوازاً ، والجملة نعت سوى ، لأن اضافة على ما صححوا لا تفيد التعريف ولا التخصيص ، ولك أن

تجعلها تفيد التعريف أو التخصيص فالجملة حال ، وبسط ذلك فى النحو
والضمير المستتر لسوى ، والمفعول محذوف ، أى تلاه أى تلا فعل المضى
أو الماضى أو تلاها أى صيغة المضى ، أو تلا نعت فتحاً ومر أن الأولى
رفع فتح على الابتداء ، وتلا خبر ، أى واذا صرفت الماضى الى المضارع
تلاه الفتح والخبر هو قوله فى سواه .

ثالث ذى همز وصل ضم معه ومع
تاء المطاوعة اضمم تلوها بولا

أى اضمم الحرف الثالث من الماضى المبدوء بهمزة الوصل مع أوله ، واضمم الحرف الثانى الذى يلى التاء الزائدة زيادة معتادة ، وهى الصالحة للمطاوعة ونحوها ، مع تلك التاء وذلك فى الماضى مثل المبدوء بهمزة الوصل : انطلق واستخرج ، بضم الثالث وهو الطاء فى الأول ، والتاء فى الثانى ، مع همزة الوصل فى الابتداء أو فى الضرورة ، وأما فى غيرهما فلا تثبت همزة الوصل فضلا عن أن تضم بل تحذف ، ويضم الثانى فقط ، ومثال ضم تاء المطاوعة وما يليها نحو : تعلم بضم التاء والعين ، وما قبل الآخر باق على الكسر فى ذلك .

وأما مضارع ذلك فيضم أوله فقط ، ويكسر ما قبل آخره ، ويسكن ثانيه ان كان ماضيه بهمزة الوصل مثلا ، ويفتح ان كان بتاء زائدة للمطاوعة مثلا ، وإنما ضم ثالث الماضى المبدوء بهمزة الوصل لئلا يلتبس اذا حذفت همزة الوصل فى الدرج بالمبنى للفاعل ، لأنه لو حذفت وأبقى الثالث على فتحه لكان على صيغة المبنى للفاعل ، ولا لبس اذا ثبتت للفرق بضمها ، ولكن ضم الثالث (ح) أيضاً طرداً ، وقد يقال : الفارق موجود وهو كسر ما قبل الآخر ، ولم يكسر الثالث لئلا تجتمع كسرتان فى نحو انطلق والحاجز بينهما فى نحو : استخرج ساكن ، فهو ضعيف ، والحق أنه إنما ضم الثالث لئلا يلتبس بالأمر لو بقى على الفتح ، ولكن الفتح أيضاً فى آخر الماضى فارق عن الأمر واللبس به يتم اذا وقف على الماضى .

وينبغى أن يخرج على هذا قول أبى يحيى ، وإنما التزموا ضم الثالث فيما أوله همزة وصل نحو : اقتطع واستخرج ، لئلا يلتبس اذا حذفت الهمزة فى الدرج ، وقول السيوطى • ويضم مع الأول أيضا ثالث ذى همزة الوصل لئلا يلتبس بالأمر فى بعض أحواله ، وإلا فسدا وإنما ضم الثانى فى المبدوء بالتاء المذكورة لئلا يلتبس بصيغة مضارع الرباعى المضاعف ، اذا لم تكن قرينة كرفع الآخر ، وجازم وناصب لا يدخلان على الماضى ، فانه اذا وقف على تعلم مضارع علم بالتشديد التلبس بتعلم المبنى المفعول المشدد ، لولا ضم ما بعد التاء •

وعلى هذا يحمل قول السيوطى يضم ما بعد التاء معها حذرا من اللبس ، وما تقدم فى المبدوء بهمزة الوصل انما هو فى الخماسى الصحيح ، والسداسى مطلقا ، وأما الخماسى المعل فلا يضم ثالثه نحو : اختار وانقاد ، نعم يضم تقدير لأن الأصل اختير وانقيد بضم التاء والقاف وسيأتى •

وما فيه حرف العلة محركا يجرى كالصحيح : كاعتور بضم التاء وكسر الواو ، ويعلم من ذكر همزة الوصل أن الثانى بعدها ساكن ، لأنه جىء بها ليتوصل اليه ، ويعلم من ضم ثالث ما فيه همزة الوصل أنه ان كان بعد ثالثه ألف أو ياء قلب واوا إن لم تجر الياء مجرى الصحيح نحو : اختور وانقود على لغة الضم ويأتى ذلك ، وان جرت الياء مجرى الصحيح ثبتت مكسورة نحو اصطيد مزيد صيد بتحريك الياء ، وعلم من ضم تالى التاء أنه ان كان الثالث ياء أو ألفا قلبت واوا نحو : تغوفل ، ومراده بتاء المطاوعة التاء الزائدة زيادة معتادة مطلقا ، سواء كانت للمطاوعة نحو تعلم أو لغيرها نحو تكبر وتغافل ، واقتصر فى التعبير عليها ، لأنها الأصل ، ولأنها

الغالية ، والأولى أن يعبر بالتاء الزائدة المعتـادة لئلا يتوهم خصـوص الحكم بالمبدوء بهمزة المطـاوعة •

وعبر فى الخلاصـة بمثل ما عبر به هنا إذ قال : والثانى التلى تاء المطـاوعة ، وأما عبـارة التسهيل حيث قال : فيـه بضم مطلقـاً أول فعل للنائب ومع ثانيه إن كان أوله تاء مزيدة فإنهـا ولو عمت تـاء المطاوعة ونحوها لكنها عمت أيضـا التاء الزائدة غير المعتـادة ، مـع أنهـا لا تدخل هنا فهى محافظة على العكس مخلة بالطرد •

أما التـاء الزائدة غير المعتادة نحو ترمس فلا يضم ثانى ما هى فيـه ، وإنما كانت غير معتادة لأن الأصـل فى التوصل الى الساكن فى الصدر أن يكون بالهمزة نص على أن تاء ترمس غـير معتادة للزيـادة المرادى ومن تبعه •

تنبيهـات :

الأول : اذا قيل فى استتر المبنى للمفعـول ستر بضم السين وكسر التاء مشددة فهو مما ضم فيـه ثالث ذى همز الوصـل ، كن تقـديراً ، لأن الأصل استتر بضم التـاء الأولى نقلت ضمتها للسين فحذفت همزة الوصل ونبذت لعدم الحاجة اليهـا لتحرك ما بعدها ، وهـكذا فى مثل ذلك ، ومما ضمت فيه التاء نحـو ادورك بتشـديد الدال ، أصـله تدورك أسقطت ضمة التاء ، وأبدلت دالا ، وأدغمت فى الدال ، وجىء بهمزة الوصل مكسورة وهكذا فى مثل ذلك من النقل والإدغام ونحوهما ، مما يكون فيه الضم تقديرياً كحذفه للضرورة •

الثانى : إنما لم يتعرض لحكم مضارع المبدوء بالهمزة أو بالتـاء ، لأن حكمه باق على ما مضى من ضم أوله وفتح ما قبـل آخره لفظـاً

أو تقديراً ، وأيضا تالى التـاء فى المضارع بـاق على أصله من انفتح فى المبنى للفاعل .

الثالث : أضـاف التاء للمطاوعة مع أن المطاوعة لم تستفد منهـا وحدها ، بل من البنية لأنهـا لهـا دخـل فى إفادتهـا ، وهى بعض البنيـة فافهمـه .

تتمـة : همزة الوصـل همزة سابقة فى أول الكلمة موجـودة فى الابتداء مفقودة فى الدرج ، قال الشيخ خالد والفارضى : كل همـزة تثبت فى التصغير فهى همزة قطـع ، وإلا فهى همزة وصـل ، يقـال فى ابن واسم بنى وسمى بحذفها ، وفى أب وأخ أبى وأخى لثبوتهـا ، وهى وضعت همزة على الصحيح ، وقيـل : يحتمل أن أصلهـا ألف لثبوتها ألفاً فى الرجـل فى الاستفهام لما لم يحتج لحركتهـا ، وقطـع بعضهم بأنهـا وضعت ألفاً ، وسميت همزة وصـل وألف وصـل مـع أنهـا تسقط فى الوصـل ، فقيل مجـازاً واتساعاً ، والعـلاقة الضدية وحقيقتها أن تسمى همزة الابتداء ، وقيل لأنها تسقط فيتصـل ما بعدها بما قبلهـا ، وما قبلهـا بما بعدها ، وهو قـول الكوفيين ، وقال بـه ابن الضـائع تلميذ الشلوبين .

وقال الشلوبين والبصريون : لأنها لوصـول المتكلم بها الى النطق بالساكن وفى معناه تسمية الخليل لهـا سلم اللسـان ، وفى القـولين بحث وهو أن الوصـل مصدر وصـل المتعـدى والوصـول مصـدر اللازم بمعنى اتصـل ، ومقتضى عباراتهم فى القولين أنهـا للوصـول ، فكان ينبغى (ح) تسميتها بهمزة الوصـول لا بهمزة الوصـل ، ولو عبر فى هـذا القـول الآخـر بمثل قولك : لأنهـا تسـقط ، فيصـل المتكلم ما قبلهـا بما بعـدها لوافق تسميتها بهمزة الوصـل .

ويدل على أنه جيء بها ليتوصل الى الابتداء بالساكن أنه اذا وصل يما بعدها بما قبلها ، أو تحرك الساكن بعدها زالت كما رايت مراراً إلا همزة أل ، فالأرجح ثبوتها إذا نقلت حركة همزة بعدها الى اللام نحو : الأحمر ، ويجوز حذفها ، والفرق أن النقل للإدغام نحو : ستر بالضم والتشديد ، أصله استتر بالبناء للمفعول آخر من النقل لغير الإدغام ، فلم يعتبر معه ما كان قبل النقل .

وكذلك فى أم التى أصل ميمه لام التعريف ، اذا نقلت حركة همزة بعدها الى الميم ، وظاهر بعض أنه اذا نقلت حركة الهمزة للام أو لميم ، وحذفت همزة أل وأم أو لم تحذف لم تكتب فى الخط ، وقيل : تكتب وقد يفصل بأنها تكتب فى الوصل لا فى الابتداء ، حيث وقع النطق أولا باللام أو الميم المتحركتين بعدها بحركة النقل ، وإنما لم تكن همزة الوصل إلا سابقة فى أول الكلمة ، لأنه جيء بها وصلة الى الابتداء بالساكن لتعذر الابتداء به إجماعاً فى الألف والواو والياء الساكنتين سكوناً ميتاً ، ووفاقا لأبى الفتح وأبى البقاء فى غيرهن .

وقال السيد الجرجانى والكافيجى : إن الابتداء به جائز ممكن لكنه ثقيل ، ووجه الجواز أن التلفظ بالحركة يحصل بعد التلفظ بالحرف ، وتوقف الشيء على ما يحصل بعده محال كذا قالوا .

وأجيب بأنه لا نسلم أنها بعده بل معه وإلا لأمكن الابتداء بالحروف غير الحركة ، وهو محال ، وبسطت كون الحركة بعد الحرف أو قبله أو معه فى النحو ، وإثبات همزة الوصل فى الدرج أى فى الوصل ، وعدم الوقف ضرورة كقوله :

إلا لا أرى اثنين أحسن شيمة

على حدث الدهر منى ومن مجمل

بالنطق بهمزة اثنين مكسورة إلا همزة المفتوحة فى أل وأيمن وأيمن وأيم فانه إذا ادخل عليها همزة الاستفهام فلا تحذف لئلا يلتبس الاستفهام بالأخبار ، ولا تحقق أيضا لأن همزة الوصل تحقق فى الابتداء وفى الضرورة فقط بل تبدل الفا ، وقد تسهل بين الهمزة والأصل مع القصر وهو القياس ، لأن الابدال شأن الساكنة ، والراجح الإبدل حتى قال الخضراوى : لم يذكر أبو على وجماعة غير البدل ، ولم يقرأ بخلافه ، ولا جاء فى كلامهم •

قلت : بل قرىء به فى الذاكرين وفى الآن فى السبع ، وبالتسهيل فيه أيضاً ، وجاء بالتسهيل قوله :

أألحق إن دار الرباب تباعدت
أو نبت حبل إن قلبك طائر

قال البايدى : لا يتوهم من كون التسهيل مرجوحاً أنه لم يقرأ به ، لأنه لا منافاة بين كونه مرجوحاً ، وكونه فصيحاً ، وقد صرح السعد فى حواشى الكشاف بأن القراء يجمعون على وجه مرجوح عربى كما فى قوله تعالى : (وجمع الشمس والقمر) فان الراجح جمعت الشمس والقمر بتاء التأنيث ، وتحذف همزة الوصل المكسورة والمضمومة اذا دخلت همزة الاستفهام نحو : (اتخذناهم سخريا) فى قراءة غير أبى عمرو والأخرين ونحو : (استغفرت لهم) فى قراءة الجميع ، واصطفى البنات على البنين ، ونحو : اضطر بالبناء للمفعول أاتخذناهم ، وأاستغفرت وأاصطفى بهمزة مفتوحة للاستفهام ، وبعدها همزة مكسورة للوصل ، وأاضطر بهمزة مفتوحة للاستفهام وهمزة مضمومة للوصل ، حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام ، وما تقدم من الإبدال آنفا مذهب أصحاب سيبويه •

ونقل الشلوبين عن أبى عمرو أن تلك الهمزة بعد همزة الاستفهام اجتلبت للفرق ، كألف اضربنان ، وإنه خطــأ من قال إنهــا مبدلة من الهمزة لأنها ليست همزة قطع ، وأجاب الشاوبين بأنها قد شبهت همــزة القطع من وجوه ، فلا تعد فى ثبوتها وتغيير صورتها بابدالها للفــرق بين الخبر والاستخبار ، وهو أولى من اجتلاب همزة أجنبية ، واحتج بأنهــا قد جمع بينها وبين ساكن فى نحو : الحسن عندك ، فلولا الالتفات الى حركتها الأصلية لم يجز ، بخــلاف ألف اضربنان قاله خالد ، وعن السيوطى عن أبى عمرو أن همزة الاستفهام حذفت على الأصل ، والمدة ليست بــدلا منها ، بل مدة زائدة للفرق بين الاستفهام والخبر ، ويرده وجــه التسهيل •

وقال المهابادى : اذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصــل حذفت إلا أن تكون مفتوحــة ، وإنمــا تفتح فى أول وأيمن وأيم قلت وكلمة اســم •

ولا تــكون همــزة الوصــــل فى المضــــارع لتحــــرك أولــه على ما مرّ ، ولا فى حــرف غير أل وأم المبــدلة ميمهــا عن لام عند الإمام ، ولا فى ماض ثلاثى مجرد ، ولا رباعى كأمر وأكرم ، بل هى فى ذلك قطع ، لأنهــا فى الثلاثى أصــل ، وفى مثل ذلك الرباعى جــاءت للتعدية ونحــوها لا للتوصــل الى الابتــداء بالســاكن ، بل تــكون فى الماضى الخماسى والسداسى وأمرهما وأمر الثــلاثى الســاكن ثانى مضارعه لفظاً كاضرب بخلاف : هب وعــد وقــل ونحــوها مما ثانى مضارعه متحرك فلا يحتاج لهمزة الوصــل ، إلا خــذ ومر وكل ، فان ثانى مضارعها يسكن لفظاً وأكثر أمــرها حذف الفــاء الاستغناء عن همزة الوصــل •

ولا تكون فى اسم لتحرك أوله إلا فى مصدر الخماسى والسداسى تبعاً لفعليهما ، واسم واست وهــو الدبر ، وابن وابنــة وابنم وامرؤ وامرأة واثنين واثنتين ، وفى ايمن وايم عند البصريين ، وقال الكوفيون للقطع وأن الموصــونة مطلقا وصلت بالصفة أو بالفعــل أو غــيرهما ، وأم الموصولة التى أصــل ميمها لام ، وبسطت ذلك فى غير هذا •

وأجاز الصبان أن يكون الوصل والقطع من عوارض الهمز الزائد ، فلا تسمى الهمــزة الأصلية فى نحــو أكل وأخــذ وأمر همــزة قطــع كمــا لا تسمى همزة وصل •

الإعــراب : ثالث بالنصب مفعــول مقدم لضــم ، وذى مضــاف اليه بمعنى صاحب واقعة على الفعــل الماضى ، وهمز مضــاف اليــه ذو ، ووصــل مضاف اليه همز ، وضم فعل أمر أو ثالث بالرفع مبتدأ ، وكم ماض مبنى للمفعول مستتر النائب جوازاً ، والجملة خبره ، ويضعف كونه أمراً هو وفاعله المستتر وجــوباً خبر المبتدأ ، والرابط محذوف ، أى اضممه والأول أولى ليوافق : قوله ، ومع تاء المطاوعة اضمم تلوها ، ومع ظرف مكان مسكن على ما مر متعلق بضم ، أو بمحذوف حــال من ثالث أو من الرابط المحــذوف •

والهاء مضاف اليه : عائدة على الأول أو على همز لجواز اعــادة الضمير على المضاف اليه على الحق الذى بينته فى النحو ، ولا سيما أن المضاف اليه هنا مضاف ، والجملة مستأنفة ، أو معطوفة بواو محذوفة على آت ، أو اكسر أو اجعل •

والواو للعطف ، ومع بالسكون على ما مر متعلق باضمم أو بمحذوف حالة تلو ، وتاء مضاف اليــه ، والمطــاوعة مضاف اليه •

واضمم فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، والجملة معطوفة بالواو ، وتلو مفعـول به لاضـمم مضـاف الى ما العـائدة الى التـاء وبولى متعلق باضمم أو بمحذوف حال من ضمير اضمم على نحو ما مر فى مثله ، وفى الشـطر الأول تتابع الاضـافات ، وهـو فصـيح على الصحيح على ما مـر .

وما لفـا نحـو باع اجعـل لثالث نحـ
ـو اختاروا انقاد كاختير الـذى فضلا

اى واجعل الحرف الثالث من الفعل المعل العين الخماسى المبدوء بالهمزة الوصلية ، الذى هو على وزن افتعـل نحو : اختـار ، أو انفعل نحـو : انقاد ، ما جعلته لفـاء الثـلاثى المعطى العين نحـو : باع وقال وخاف من الكسر اذا بنى ذلك للمفعـول ، فتقـول الختير زيـد وانقيد لعمرو بكسر الثالث وهو التاء والقاف ، فتقلب ألف ياء فالأصل اختـار وانقـاد ، ولمـا بنيـا للمفعـول كسر ما قبـل الألف فقلبت الألف يـاء •

أو قل الأصـل اختير وانقـود بكسر الياء ، والواو وضم ما قبلهما نقلت الكسرة عليهـا ، فنقلت : الحرف قبلهما بعد سلب ضمته ، فسلمت الياء لمجانسة الكسرة ، وقلبت الواو ياء لوقوعهـا بعد ضمة سـاكنة ، هذا مراد الناظم ، وليس مراده أن لنحـو : اختار وانقاد ما لنحو : باع من اللغـات لغـة إخـلاص الكسر ، ولغة إخـلاص الضم ، ولغـة الإشمام ، لأنه لم يذكر فى هذا النظم لبـاع إلا اللغة الأولى إذ قـال واكسره اذا اتصـلا بعين اعتل •

ويحتمل أن يريـد أن لنحـو اختـار وانقاد ، ما لنحـو باع من اللغات ، ولو لم يذكرهن اعتماداً على اشتهارهن فى نحو : قال بحيث لا يخفين ، وعلى ذكره لهن فى الخلاصـة أولا فى نحـو : باع ، وثانيـا فى نحـو : اختـار ، هذا ما ظهر لى •

ثم رأيت صاحب التحقيق أشار الى بعضه ، فالحمد لله ، فعلى لغة الضم يقال : اختور وانقود بسكون الواوين سكوناً ميتـا بعـد ضمة

أصلهما اختير وانقود بكسر الياء والواو حذفت كسرتهما لثقلها ، فوقعت الواو ساكنة بعد ضمة ، فسلمت وقلبت الياء واواً لسكونها بعد ضمة كما فى قول : وبوع الأصل قُوِل وبُيِع بضم فكسر فيهما ثقل الكسر فحذفت فسلمت واو قول لسكونها بعد ضمة ، وقلبت ياء بيع واواً لسكونها بعد ضمة •

وعلى لغة الاشمام ، يقال : اختير وانقيد بسكون الياء ممالة الى جهة الواو لإمالة الكسرة قبلها الى جهة الضمة ، والأصل اختير وانقود بضم ما قبل الياء والواو ، وكسر الياء والواو وثقل الكسر فنقل لما قبلهما بعد سلب ضمه ، فسلمت الياء قلبت الواو ياء ، ومزجت الكسرة بشىء من الضمة كما فعل ذلك فى قيل وبيع فى الإشمام •

وحكم للكسر حتى سلمت الياء وقلبت الواو ياءً ، لأن جزءه أكثر من جزء الضم ، فمن قال : قيل وبيع بإخلاص الكسر ، قال : اختير وانقيد بإخلاصه ، ومن قال قول وبوع بإخلاص الضم قال : اختور وانقود ، ومن قال : قيل وبيع بالإشمام قال : اختير وانقيد بالإشمام •

قال سيبويه : فتجرى اختير وانقيد مجرى قيل وبيع فى كل شىء •

قال صاحب التحقيق : يحتاج إخلاص الضم فيهما الى سماع يصححه ، وحرف العلة فى اختير وانقيد هو عين الكلمة ، بل ياء انقيد بدل من عين الكلمة ، وأما اختور وانقود فواو انقود عين ، وواو اختور بدل من العين ، أما ألف اختار وانقاد فبدل أيضاً •

وظاهر النظم والخلاصة وغيرهما اختصاص ذلك بالمعتل الذى على وزن افتعل أو انفعل ، وبه صرح أبو يحيى وصاحب تحقيق المقال ، وصاحب فتح الأقفال وغيرهما ، وصرح به ابن هشام فى التوضيح ، والسيوطى وغيرهما من شراح الخلاصة وغيرهم ، وليس كذلك ، فإن المضاعف الذى على وزن افتعل نحو اشتد وانفعل نحو انهلّ بالتشديد مثل المعتل فى جواز الأوجه الثلاثة اخلاص الضم وهو الأفصح فيه نحو : اشتد وانهل بضم ما قبل العين وهو التاء فى الأول والهاء فى الثانى ، والعين هى الدال واللام المدغمتان ، وإخلاص الكسر نحو : اشتد وانهل بكسر الهاء والتاء ، والإشمام ، وانظر هل الإشمام أولى من اخلاص الكسر أو بالعكس ، أو مستويان احتمالات نص على جواز الأوجه الشاطبى أبو اسحاق صاحب حرز الأمانى •

وإنما قلت ظاهر النظم والخلاصة الاختصاص بالمعتل للتمثيل بالمعتل فقط ، وقد يقال : مراده فيهما باختار وانقاد افتعل وانفعل المعلى اللام ، وافتعل وانفعل المضاعفين ، والتمثيل لا يخصص •

وقد يقال : مراده فى الخلاصة بنحو حب المضاعف من الثلاثى والمضاعف من افتعل وانفعل ، لكنه ضعيف لأنه لا دليل على خصوص افتعل وانفعل بعد الثلاثى المضاعف من بين سائر المضعفات ، وظاهر النظم والخلاصة لزوم ضم الهمزة فى نحو : اختير وانقيد ، واختور وانقود ، لأنه لم يتكلم عليها فيحكم عليها بحكم قوله : فائت به مضموم الأول ، وقوله : وأول الفعل اضممن ، ونص الشاطبى على أن الهمزة تابعة لما قبل العين ان ضم ضمت ، وإن كسر كسرت ، وان أشم أشمت ، ونص عليه الناظم فى بعض كتبه أيضا •

وقال ابن أبى الربيع : تضم الهمزة مطلقاً لأن الكسر فى الإشمام عارض وقياساً فى حال كسر ما قبل العين على ضمها فى نحو :

اغزى أمرا للمخاطبة ، وفيه أن اغزى يجـوز فيه الإشمام أيضاً ، وفرق ابن الضائع بأن هذه حالة عارضة بخـلاف اختير ونحـوه ، قال ذلك صار أصـلا فى المعتـل ملتزما ، وبأن الكسر فى اغزى الضمير المتصل ، وهـو معرض للانفصـال وهنا لأمر عارض فى نفس الفعل لازم لـه لا لشىء منفصـل ، نص عليه السيوطى .

وهكذا يقال فى المضاعف على وزن افتعل أو انفعل ، وأنكر خطاب الإشمام ، وإخلاص الضم فى افتعل وانفعل نحـو : اختـار وانقـاد ، وأوجب اخـلاص الكسر والقلب ياء فيقـال : اختـير وانقيد ، وأنكر أبو الحكم الحسن بن عذرة وطائفة من متأخرى المغاربة فى ذلك اخلاص الضم ، وأجـاز الإشمام وإخلاص الكسر ، والمشهور جواز الأوجـه فى باب اختار وانقـاد ، وهو قول ابن عصفور والآبدى والناظم .

قال أثير الدين ، أعنى أبا حيـان ، وهو لقب لقبته به المشـارقة : دوننا معشر المغاربة ، قال أبو الحـكم يعنى الحسن ابن عـذرة : من الناس من ذهب الى أن الاشمام إنما يتصـور فى الوقف دون الوصل ، إذ معناه ضم الشفتين من غير صوت الناطق بهذه الكسرة الى صـوت الضمة ، فتبطـل حقيقة الاشمام ، ومن القراء من زعم إمكانه أولا من غير أن يتغير لفظ الكسرة كالإشمام فى الوقف ، ولا تتغير الكسرة ، وهـذا ليس فى قوة البشر ، ولو تكلفت ذلك لم تستطعه .

وكان ابن عصفور يقول : لعل هذا المذكـور يهيىء شفتيه للنطق بالضمة قبل النطق بالحرف ، ثم ينطق به فيكون الاشمام فى غير الأواخر عكس ما هو فى الأواخـر .

وقال الإمام الأندلسى الشـلوبين : زعـم أبو عمر والـدانى أن الاشمام هنا بمعنى الاختلاط ، وأنه لابد من سماعه ومحـال أن يكون

الاشمام فى مثل هذا كالاشمام فى الوقف يريد غير مسموع ، وقال : انه يطوع بالنطق به لسان ، وكان شيخنا أبو عمرو بن الطفيل المقرى يتقنه ويشم الحرف الموصول من غير أن يسمع إشمامه ، وقد سمعت يورده غير مرة ، ولا يسمع لإشمامه صوت أصلا أ هـ •

والمشهور المأخوذ به المعول عليه فى الإشمام : أن ينطق بجزء الضمة أولا ، ثم بجزء الكسرة ، وهو أكثر وإنما يشم الضم إشماماً ، ولهذا يسمى روما ، وقيل ان جزء الكسرة مقدم ، وفيه ما لا يخفى من التشويه والقبح ، وقيل : انه ضم الشفتين من غير عمل ، ثم ينطق بالكسرة ، وهذا الإشمام حقيقة كإشمام الوقف •

قال أبو عمر والدانى فى إيجاز البيان : واعلم أن حركة الحرف المشم ضماً عند أهل التحقيق والتحصيل من النحويين ، حركة بين حركتين ، بين الضمة والكسرة ، جيء بها كذلك لتدل على الأصل من الحركتين حركة الفاء التى كانت مضمومة ، وحركة العين التى كانت مكسورة ، وكذلك عندهم الفتحة الممالة حركة بين الحركتين ، بين الفتحة والكسرة •

وكذلك الألف الممالة حرف بين حرفين ، بين الألف والياء ، والعبارة عما تقدم بالإشمام عبارة صحيحة ، وقد دخل بها وهم على قول من المنتحلين لمذاهب القراء ، وعلى جملة من النحويين ، فزعموا أن حقيقة الإشمام فيما تقدم هى أن يكسرِ أول الفعل كسراً خالصاً ، ثم يشار مع ذلك بالشفتين الى الضمة الدالة على أن الأصل فعل بالبناء للمفعول ، إذ الإشمام لا يكون إلا إشارة بالعضو •

قالَ : وجائز أن يشار الى تلك الضمة بعد الكسر ، وقبل اللفظ بها ، فخلطوا بذلك تخليطاً ، خرجوا به عن جملة من يصغى الى قوله ،

ويصار الى مذهبه ، إذ كان ما حكوه من حقيقة ذلك خطـأ بيناً ، وغلطا فاحشاً ، ونحن نذكر من الدلالـة على خطئهم وغلطهم ، وصحة ما ذهبنا اليـه من قول العلمـاء من النحويين وأهـل اللغـة إذ كان القـراء متفقـين على ذلك ما يتضـح بـه للنـاظر وجـه الصـواب فى ذلك ان شاء الله •

اعلم أن العبارة عن ذلك من قول العلماء ، قد وردت بأربعة ألفاظ بالضم والروم والإشمام والإمالة ، وكلها على اختلاف ألفاظها دالـة على ما حكيناه من حقيقة الاشمام قبل ، فأما المعبرون عنـه بالرفـع أو بالضم فعامة أئمة القراء من المصنفين وغـيرهم ، عبروا بذلك عنـه كما عبروا عن الممال بالكسر لمـا حـدث فى المشم من الضم ، وفى الممال من الكسر تقريبا ومجـازاً واتسـاعاً ، وأما المعبرون عنـه بالإشمام فعامة النحويين ، وطوائف من القراء المتأخرين دعاهم الى العبـارة عن ذلك بذلك أن يبينـوا أن كسرة أول الفعـل غير خالصـة ، وإنما هى مشربة ضـما ، وأما المعبرون عنه بالروم الـذى هو محـاولة تنـاول الشىء ، وإتمام الصوت به ، ولا يوصـل الى اتمام الضـم أو الكسر فغير واحـد من رؤسـاء النحويين الموثوق بعلمهم ، منهم أبو حـاتم سهل بن محمـد •

قال فى كتاب القراءات من تصنيف عنـد ذكر اختـلاف القراء فى قوله : (ولو رُدوا) فى الضم والكسر ، وقال بعضهم يُقرأ بين الضم والكسر على الروم تقول : ردت وردوا ، ذلك ثقيل شـديد فى اللفظ ، وهو نحو من الروم فى قيل وغيض وسيئت •

وقال ابراهيم ابن السرى الزجاج فى كتاب المعانى له عند ذكره قيل وأخـواتها : تروم الضم فى أول الحـرف ، ثم قال : وان شئت قلت : غيض وسيق ، تروم فى أول ما لم يسـم فاعله ، وأما المعبرون عنـه

بالإمالة وتشبيههم إياه بهـا من حيث اشتركا فى الشوب ، ولـم تكن الحـركة المشمة ضمة محضة ، فأبو عثمان المـازنى وقبـله سيبويه ، وجمـاعة اليهما من النحويين •

فأما المازنى فقال فى كتابه : وبعض العرب يشم موضـع الفـاء الى الضمة ارادة أن يبين أنه فعـل فيقـال : إنه قد خيف وقيل فهـذا إشمام ، وليس بالضم الخالص ، لأنه محـال قال : وبعض العرب يخلص الضمة ، ويجعـل العين تابعة للفاء •

وأما سيبويه فقال فى كتابه بعد أن قدم صدراً من الباب : واذا قلت فُعل أو فُعلن أو فُعلنا من هذه الأشياء ففيها لغـات أما من قـال : قد بيع وخيف وهيب فيقول : بعنا وخفنا وهبنـا ، وخفن وهبن وبعن ، يـدع الكسرة على حالها ، ويحـذف الياء لأنه التقى سـاكنان ، وأما من ضم بإشمام فاذا قال : فعل فانـه قول : إذا قال فعـل بالبنـاء المفعول قـد بعن ورعن ، فيميل الفـاء ليعلم أن اليـاء قـد حذفت بعد فضم ، وأمال كما ضموا وبعـدها اليـاء يعنى قيل ونظائره •

قال : لأنه أبين لفعل باابناء للمفعول ، وهذا من سيبويه كلام مفسر لحقيقة الإشـمام أنه كما قلنـا ، وذلك بخـلاف ما زعمه مخالفـونا من أن حقيقة أن يكون أوله مكسـوراً محضاً ، ثم يشـار الى الضمة بالعضو ، ألا تراه قال : وأما من ضم بإشـمام ، وقوله أيضـا : فضم وأمال ، وقوله : كمـا ضموا وبعدها اليـاء فأطلق الضم على فاء الفعل فى المواضـع الثلاثة ، ثم بين حقيقته بقوله : بإشـمام ، وبقوله : وأمال يريد بذلك أن الضـم ليس بخالص ، وإنما هو إنالة الحـرف منـه شيئا كالإمالة سـواء ولـم يقـل كسر ثم اشـم ، ولا كسر ثم أشـار إذ ذاك يلزم أن يقوله على ما ينتحله من تقـدم •

وكذلك قول المازنى ، وليس بالضم الخالص لأنه ممال فيه من الدلالة ما فى قول سيبويه ، ولعل غبياً يقول : إنه أراد بقوله : ليس بالضم الخالص الإشارة بالعضو بعد الكسر ، فذلك لم يرد لسقوطه بالإجماع ، إذ لو كان ذلك لجاز أن يحرك حرف بحركتين : إحداهما خالصة ، والثانية غير خالصة ، وذلك غير جائز فى القياس ، ولا يمكن فى الفطرة •

ومن الدلالة على بطلان ما حكاه مخالفونا من أن حقيقة الإشمام أن يكسر أول الحرف ، ثم يشار بالعضو الى ضمة مقدرة فيه أن ذلك اذا كان كذلك وجب أن يستعمل للنطق على تلك الهيئة عضوان : اللسان والشفتان ، لأن الكسرة من الياء ، ومخرج الياء من بين وسط اللسان والحنك الأعلى ، والضمة من الواو من بين الشفتين ، وهما عضوا الإشمام ، ومحال أن يطوع لسان بجمعهما على حرف واحد كما محال أن يحرك حرف بحركتين •

واذا كان ذلك كذلك فقد بطل ما حكوه بالإجماع ، فأما قول من أجاز منهم الإشارة بالعضو قبل اللفظ بالحرف المشم ، فقول فاسد لم يقل به أحد ، ولا له وجه وهو أيضاً عندنا ساقط بالإجماع من جهتين •

إحداهما : أن العرب إنما تأتى بالإشارة دلالة على كيفية الحركة التى ذهبت عن السامع حقيقتها بذهابها قبل طلب البيان ، هذا قول النحويين أجمعين ، وأما أن يشار الى حركة حرف مقدرة فيه قبل اللفظ بذلك ، فغير جائز ولا مسموع اذ كان غير ملفوظ به بعد •

والجهة الثانية : أنه قد يتمكن ويجوز أن يوقف على ما قبل ذلك الحرف المشار الى حركته لانفصاله منه ، واذا تمكن ذلك وجاز

وجب أن يكون اللفظ بذلك أول ما يأخذ فيه قبل اللفظ بالحرف المتحرك إعمال العضو وتهيئته ، فيضم شفتيه أولا ، ثم يأتى بالكسرة ، وهذا لم يسمع بمثله قط ، ولا حكاه حاك ، ولا سطر فى كتاب .

نعوذ بالله من جهل يؤدى الى القول بمثل هذا ، ونسأل الله أن يسلك بنا طريق من مضى من سلفنا آمين رب العالمين أ هـ كلام أبى عمرو الدانى فى إيجاز البيان .

قال صاحب تحقيق المقال : واعلم أن هذا كله فيه تعريض بالشيخ أبى محمد مكى ، فإنه ممن أجاز أن يكون الإشمام قبل اللفظ بالحرف ورأى ذلك جيداً حسناً فى المنفصل نحو : سيىء وسيئت لا فى المتصل نحو : (وحيل بينهم) ، (وقيل يا أرض) .

ووجه الفرق أن الإشمام اذا كان قبل التلفظ بالحرف كان اشماماً حقيقة لا يسمع لا روماً فيتأتى فى المنفصل ، لأن ذلك ابتداء بضم العضوين ، وهو بعد ساكت لم يشرع فى الكلام وأما فى المتصل فانه يكون ذلك ، وقد شرع فى الكلام فيكون ضم العضوين قبل الحرف ، ولا يتأتى معه سكوت تام ، وإنما يتأتى منه شىء ما ، فلم يحسن لذلك ، واذا كان الموجب للاشمام التنبيه على حركة المشم فكما يحصل بالنطق ببعضها ، يحصل بالاشارة بالعضو ، مع أنه على هذا إشمام حقيقة ، وعلى ما يقوله الحافظ مجاز وقوله : فى حقيقته حركة بين الضمة والكسرة ظاهره أن ذلك على سبيل الشيوع ، وعدم الامتياز ، لأنه جعلها ممتزجة منهما كما كان ذلك فى الفتحة والألف الممالة ، حيث كانت حرفا بين حرفين ، وهو خلاف ما دل عليه كلام سيبويه وغيره ، فمن نقل عنه أنه ضم مشم .

والصواب أن ذلك على سبيل الإبراز والقسمة والامتياز ، بحيث يكون جزء الضمة مقدماً أقل من جزء الكسرة ولو لم يكن جزء الضمة كما وصفنا لم توجد الياء ، ولم تتميز ولم تخلص ، ولما كانت ياء خالصة ، وما ورد به على من ذهب الى أن حقيقته أن يكسر أول الحرف ، ثم يشار بالعفو الى ضمة مقدرة فيه من أنه كان كذلك وجب يستعمل لنطق به على تلك الهيئة عضوان ، ليس فيه إحالة بل هو انتقال من الكسرة الى ضم العضو من غير نطق ، نعم فيه تكلف ، لأنه من نوع الانتقال من تسفل الى تصعّد ، وإذا أردت الإشمام على الوجه المشهور المعروف المختار فضم شفتيك قبل النطق بالكسرة ، فتجد صوت الكسرة خارجاً مشوباً بشيء من لفظ الضمة من غير انتهاء الى الضم الخالص ، ويصحب الياء التي بعد هذه الكسرة شيء مّا من صوت الواو ، ولابد مع هذه لحالة أن يكون الغالب فى النطق لفظ الكسرة ، ولفظ الياء ، والله أعلم •

تنبيه : فى ذوات الياء على لغة إخلاص الكسر عملان : حذف حركة الفاء وهى الضمة ، ونقل حركة العين إليها وهى الكسرة ، نحو : بيع واختير ، وكذا على لغة الإشمام غير أن فيه بعض زيادة على العملين من حيث الإشمام ،فإن حركة الإشمام فيها بعض زيادة على الخالصة ، وعلى لغة إخلاص الضم أيضاً عملان : حذف حركة العين وهى الكسرة ، وقلب الياء واواً نحو : بوع واختور ، وفى ذوات الواو على لغة إخلاص الكسر ثلاثة إعمالات : نقل حركة العين وهى الكسرة ، وحذف حركة الفاء وهى الضمة ، وقلب الواو ياء •

وإن قلنا : إن حركة العين محذوفة لا منقولة كانت أربعة حذف حركة العين ، وحذف حركة الفاء وتحريكها بكسرة من خارج ، وقلب الواو وكذا فى لغة الإشمام ثلاثة أو أربعة ، إلا أن حركة الإشمام فيها بعض زيادة كما مر نحو : قيل وانقيد ، وعلى لغة إخلاص

الضم عمل واحد وهو حذف حركة العين ، وهى انكسرة نحو : قول وانقود ، هذا ما ظهر لى وهو حق إن شاء الله .

تتمة : احترز الناظم بقوله نحو : اختار وانقاد ، عن نحو : استعين واستقيم واستقيد من السداسى ، وضابط نحو اختار وانقاد من الخماسى المعل العين ما اتصل فيه الضم بالعين إذا نطق به مبنيا للمفعول على أصل المبنى للمفعول ، كأن يقال : اختير بضم التاء وكسر الياء وأما نحو : استعين واستقيم ، واستقيد واستفيد ، فلا يجوز فيه الإشمام ، لأن الإشمام موجبه الاعلام بأن المكسور أصله الضم ، واستعين ونحوه ليس أصل ما قبل العين فيه الضم ، بل السكون ، وإنما كسر لنقل كسرة عين الكلمة اليه ، وعين الكلمة الياء فى نحو : استعين ، بل الواو المبدلة ياء ، وفى استبيع نفس الياء فتعين الضم ، وأجاز بعضهم فى ذلك أيضاً إخلاص الكسر نحو : استعين بالله بكسر التاء ، والله أعلم .

الإعراب : الواو لعطف جملة اجعل على إحدى الجمل قبلها مما يمكن عطفها عليها على حد ما مرّ ، أو للاستئناف ،وما اسم موصول مفعول مقدم للوزن لاجعل واقعة على الكسر ، أو نكرة موصوفة واقعة على الكسر والضم والإشمام على ما مرّ بيانه ، أو موصولة كذلك اذا جعلنا ثبوت ذلك لباع ونحوه معهوداً مشهوراً ولفاً بالقصر ضرورة على التحقيق متعلق بفعل محذوف مستتر الفاعل هو وفاعله صلة ما أوصفتها ، أو بوصف محذوف صفة ما .

ونحو مضاف اليه فا وباع مضاف اليه نحو : واجعل فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، ولثالث متعلق بمحذوف مفعول ثان لاجعل ، أو باجعل بمعنى أثبت ، ونحو مضاف اليه ثالث ، وجاءه آخر الشطر الأول وواوه أول الشطر الثانى ، واختار مضاف اليه

نحو وانقاد معطوف على اختار وهما اسمان مراد بهما لفظا هما وكاختير الذى فضـــلا متعلق بمحذوف وجوباً خبر لمحـذوف جــواز ، أى وذلك كاختــير أو غــير ذلك ما مر فى مثــله ، والأصـــل اختــير ماض مبنى للمفعــول •

والذى نائب ، وفضـــل ماض مستتر الفاعل جوازاً ، والجملة صلة الذى والرابط الفاعل والضـــاد مفتوحة ، وتكسر فى المضارع أو مكسورة وتفتح فى المضارع ، وأما الكسر فى الماضى والضم فى المضـــارع فلغـة مركبة هذا هو الأنســـب للاختيار ، أى اختير الذى غلب غيره فى الفضل ، ويمكن كون فضـــلا مضموم الفاء مكسور الضاد مبنيا للمفعول ، مستتراً لنائب جواز ، والجملة صلة والعائد النائب والسلام •

فصــــل

فى فعــل الأمــر

أى هذا فصل فى أحكام فعل الأمــر واعــرابه كإعــراب مثله ، وجمهور البصريين والنحــاة أن فعـل الأمــر أصــل بنفسه مبنى على ما يجزم به مضارعه ، كما تقرر فى النحــو .

وقال الكوفيون والأخفش : إن أصــله المضــارع المجــزوم بلام الأمر ، وأنه معرب ما لم تتصــل به نون التوكيـد ، أو نون الإناث ، وأنه بعض المضارع المجزوم بلام الأمر ، حذفت لام الأمر للتخفيف لكثرة الاستعمال ، أعنى فى مطلق الأمــر ، فلا يرد أن بعض الصيغ يقــل استعمالها ، فكان القياس أن لا تحذف فيه ، وذلك أنهم أرادوا إجراء الباب على سنن واحــد ، وتبعها فى الحذف حرف المضارعة الذى هــو تاء الخطاب خوف الالتباس بالمضارع الموقوف عليه ، الخبرى الصحيح العين واللام ، وحمــل المعتل العين أو اللام .

والصحيح فى الوصل عليه ، لو لم يكن إلباس لأن المعتل كقسم وأرم لو ثبت حرف المضارعة فيـه لم يلتبس بالمضــارع ، لأنه يقال : تقم وترم بحـذف عين الأول ، ولام الثانى ولو كانا مضارعين موقوفاً عليهما لقيل تقــوم وترمى بإثبــات العين ، وهى الــواو واللام وهــو الياء ، ولو سكنت الميم فى الأول ، لأن الوقف لا يحــذف فيه الساكن لسكون الوقف مطلقاً ، بل فى مواضــع الصحيح فى الوصــل الفــارق رفعــه .

قال ابن هشــام فى المغنى : وبقولهــم أقول ، لأن الأمــر معنى

أى نسبى بين الآمر والمأمور ، فلا يستقل بالمفهومية فحقه أن يؤدى بالحرف ، ولأنه أخو النهى أى نظيره فى مطلق الطلب ، وإن كان الأمر طلب ترك ، ولم يدل على النهى إلا بحرف ، وهو لا .

فكذلك لا يدل على الأمر إلا بالحرف ، وهو لام الأمر مذكورة أو محذوفة ، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل ، وكونه أمراً أخيراً خارج عن مقصوده ، ولأنهم قد نطقوا بلام الأمر مع المضارع المبدوء تباء الخطاب كقوله :

❋ لتقم أنت يا بن خير قريش ❋

وقرىء : (فبذلك فلتفرحوا) بالتاء المثناة فوق ، وفى الحديث : « لتأخذوا مصافكم » وغير ذلك فأصل الأمر هو ذلك المضارع المبدوء باللام ، ولأنك تقول : اغز واخش وارم بحذف حرف العلة ، واضربا واضربوا واضربى بحذف النون ، كما تفعل بالمضارع المجزوم ، والبناء لم يعهد كونه بالحذف ، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك فى نحو : قم لأنه ليس له حالة غير هذه ، فتشكل فعليته ، وإذا ادعى أن أصله لتقم كان الدال عليه اللام لا الفعل أ هـ .

قلت : يرده أن حذف الجازم والغاء عملة ضعيف كحذف الجار فلا يعمل مضمراً ، كما لا يعمل الجار مضمراً قاله السعدى أى كما لا يعمل الجار مضمراً بدون عوض ودون تدور ، ولهم منع ذلك فى لام الأمر كذا قال البليدى ، وكذا لهم أن يقيسوه على أن الشرطية تعمل محذوفة فى جواب الطلب عند الجمهور ، ويرده أن هذا القرينة الطلب ، وقصد الجزاء ، فكأنها لم تحذف ، بخلاف لام الأمر ، وأنه

ليس كل معنى يؤدى بالحرف ، فان المعنى والاستقبال معنيان أديّا بغير الحرف ، كما أديا بالحرف ، وأن الأمر الذى هو أخو النهى ما كان معنى غير مستقل كما هو معنى الحرف •

وأما الأمر الذى هو مدلول فعل الأمر ، فمعنى مستقل لكونه مع الحدث ، وأن مقتضى قوله : ولان الفعل إنما وضع إلخ أن لا يكون الفعل موضوعا للدلالة على الحدث وزمانه ، وهو باطل ، وأن أفعال الإنشاء كما قال الدماميني إنما قلنا بتجردها عن الزمان ، من حيث إنشائية ، والأمر لا دلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث هى إنشائية ، وليست هذه الحيثية هى جهة كونه فعلا ، بل فعليته باعتبار دلالته على الحدث المطوب من المخاطب ، وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل ، فقد ثبت كونه فعلا لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه ، وان كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه إنشاء •

وكذا اذا قلنا : ان الانشاء لابد له من زمان حالى ، كما ذهب اليه بعضهم فى سائر الانشاءات ، لم يشكل الأمر لأنا نقول له فان زمان ايقاعه من المتكلم ، وهو زمانه من حيث هو إنشاء وهو الحال ، وزمن حدثه المستند الى المخاطب وهو زمانه من حيث هى فعلا (وح) فالإنشاء نوعان : إنشاء حدثه مسندا الى غير المخاطب كبعث ، وهذا حالى فقط ، وليس الحال من دلالة من ضرورة ووقوعه ، وإنشاء حدثه مسنداً الى المخاطب وهو الأمر المدلول عليه بالصيغة ، وهذا واقع فى الحال من حيث هو إنشاء •

وأما من حيث إسناد حدثه الى المخاطب المأمور فهو مستقبل ، ولا شك أنه فعل بهذا الاعتبار ، وأما إجراء الأمر على طريقة المضارع المجزوم فى حذف الحركة والحرف والنون نحو : قم واغز واضربوا وكون حركاته كحركات المضارع ، وسكناته كسكناته ، حتى أنه لا يخالفه إلا

بحذف حرف المضارعة ، ولا يخالف المضارع المجرد من الجازم إلا فى حذف حرفها وإعطائه حكم المضارع المجزوم ، فلا يدل على إعرابه ، بل الإجراء لكون الحركة والنون وثبوت الحرف علامات الإعراب ، وبقاءها ينافى البناء فحذف ذلك للمنافاة ، ولذا لم تحذف نون الإناث ، لأنها ليست علامة إعراب فلا منافاة بينها وبين البناء •

قال ابن قاسم : وفى المنافاة بحث لأن الحركات أعم من علامات الإعراب بدليل أنها تكون بناء أيضاً إلا أن يراد التى فى المضارع بدليل أن الأمر يؤخذ منه •

قلت : لا شك أن المراد التى فى المضارع قيل ، ويرد مذهب الكوفيين أيضا أن الكسائى إمامهم يقول : حرف المضارعة علة الإعراب الذى هو الرفع وقد انتفى فى الأمر فينتفى الاعراب •

قلت : انه ولو حذف لكنه مقدر فيعتمدون على التقدير كما يجوز عمل أكثر العوامل محذوفة إلا أن قيل : أنه من جملة الصيغة فلا يقدر إلا أن يمنع أنه من جملتها عنده أو عدم تقديره ، ورجح الرضى مذهب الكوفيين بأنه القياس ، لأن قياس الأمر أن يكون مجزوماً باللام كأمر الغائب حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال ، وبمجيئه مع اللام فى الشعر نحو :

* لتقم أنت يابن خير قريش *

أى وفى قليل من الكلام وبالحمل على لا الناهية ، فإنها تعمل فى المخاطب كما تعمل فى الغائب ، ومذهب الجمهور بناء •

قال ابن هشام : فى التوضيح على ما يجزم به مضارعه من حذف حركة أو حرف علة أو نون •

قلت : كما لابن قاسم أنه لا يظهر فى أمر جمع المؤنث ، فانه يبنى على السكون صحيحا كان أو معتلا ، ومضارعه ليس مجزوماً لبنائه ، وكونه فى محل جزم بالسكون بعد خصوصاً فى المعتل وملاحظته مجرداً عن نون الإناث مع بعده لا يصح فى المعتل ، وظاهر الرضى أنه لا يبنى على الحذف حيث قال البصريون أمر المخاطب مبنى على السكون ، إلا أنه جعل آخره كآخر المجزوم فى حذف الحركة ، وحذف حرف العلة والنون ، لأن قياسه أن يكون مجزوما باللام كأمر الغائب ، لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثر الاستعمال ، فزالت علة الإعراب أى الموازنة ، فرجع الى أصله من البناء وبقى آخره محذوفاً للوقف كما كان فى الأصل محذوفاً لجزم أ هـ •

وهو صريح فى أن بناءه أصلى لا لتضمنه معنى لام الأمر كما أعربه الكوفيون ، ولم يقولوا إنه مبنى لتضمنه معنى لام الأمر ، لأنها عندهم مقدرة هى المفيدة للأمر حقيقة •

قال صاحب التحقيق : الكلام على الأمر هل مبنى مرتجل ، أو معرب مجزوم مقتطع فى المضارع شهير أ هـ •

واعلم أن الأمر للاستقبال ، وما ظاهره الأمر بالحاصل أول نحو : يا من قام قم أى دم على القيام ، أو قم قياما حقيقا وهو للاستقبال ، وان قرن بدليل الحال مثل لفظ الآن ، وقد استشكل بعضهم ذلك بأن قال : كيف لا يكون للحال اذا وجدت قرينة الحال مثل الآن ، كما يكون المضارع بها للحال ، ولا يقال : إن الأمر موضوع للاستقبال فلا تؤثر فيه قرينة الحال ، لأنه كثيراً جداً ما يوضع الشىء لشىء ، ويصرف عنه لقرينة •

وقد فى المضارع أنه موضوع للاستقبال ويصرفه عنه لفظ الآن ونحوه للحال ، ولم ونحوها الماضى ، وقد قيل : إنه مبهم ، وتعينه قرينة الاستقبال أو الحال ، ولا يقال زمان الحال يضيق عن معنى الأمر الذى هو الحدث ، لأن مرادهم أعنى النحاة ، بالحال ما هو أوسع من ذلك ، كما نص عليه كثير قال تعالى : (له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك) وقول الشاعر :

وأعلم علم اليوم والأمس قبله

ولكننى عن علم ما فى غد عمى

فالقائل قم قد يريد الزمان المتصل بأمره ، فالحال أجزاء من أواخر الماضى ، وأوائل المستقبل ، ولذلك رد على الزجاج فى استدلاله على استقبال المضارع بقصر الحال عن معناه ، حتى انه ليكفى النطق بحرف قل أو أكثر ، وليس كذلك ، فان الحال ليس الآن الفاصل بين الماضى والمستقبل ، بل للماضى غير المنقطع ، فمحل إيقاع الفعل الزمان المتصل بالنطق بالصيغة ، وهو معنى الفور عند من قال به ، ولذلك جعل أبو بكر القاضى للصيغة زمن النطق ، ثم زمن التدبر ، ثم زمن الامتثال ، وقال : لا تتم حقيقة الأمر إلا بذلك ، قيل : ولا يقال مع أن الامر خروجاً عن الحال على ما ذكر كيف الحال إن قلنا الفعل إما ماض وإما مضارع ، والأمر بعضه فأين فصله المميز له .

وقد قال بعضهم : الحال حقيقى ومجازى ، والحقيقى الآن الفاصل بين الماضى والمستقبل ، والمجازى ما اتسع فيه اللغة ، فكيف يدعى فيه مثل هذا ، واذا كانوا يقربون المستقبل للحال ، ويقربون الماضى نحو : سأسعى الآن على ما بسطته فى النحو ، والآن جئت ، والآن حصحص الحق ، فكيف يمنع الأمر ، وقالوا : المضارع يخرج فى أقسم بالله للحال والإنشاء وباب الأمر مثله .

وأجيب عن الاستشكال بأن الأمر إنشاء عند ابن الحاجب والجماعة ، خلافاً لظاهر التسهيل ، والانشاء إيقاع معنى بلفظ يقارنه فى الوجود ، كما قال فى شرح التسهيل ، وبه قال الطبلاوى ، وكثير ، فالأمر إيقاع معنى بلفظ يقارنه فى الوجود ، وهذه القضية تستلزم أن الأمر لفظ فعل يقارن معناه فى الوجود ، وكل لفظ فعل كذلك فهو حال عند النحاة ، فالأمر حال عندهم ، لكن هذا خلف لما تقرر عندهم من تقسيم الأفعال ، فالنزاع لفظى .

وأقول : الحق أن معنى الأمر طلب لا إنشاء ، وأن تقسيمهم لا يكون به ذلك الدليل خلفا ، وأن الأمر مستقبل أبداً باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه ، لأن المقصود به حصول غير الحاصل من أصل الحدث أو دوامه ، وتحصيل الحاصل مستحيل ، أما باعتبار كونه انشاء فله زمانى بناء ، على أن الانشاء إيقاع معنى بلفظ يقارنه فى الوجود ، ولو كان كلامهم فى الصيغة مع حد الإنشاء بما ذكر ، لم يترقفوا فى أنها للحال ، ولكان قام زيد حالا وإنشاء ، لأن الإخبار بقيامه معز وهو الحكم بقيامه فيما مضى ، وقع بلفظ قارنه فى الوجود وهو لفظ قام ، وكذا فى المضارع ، وفى نحو زيد قائم فانك أوقعت الإخبار بالقيام حال النطق والقيام نفسه ، قابل ، لأن يقع فى الماضى أو الحال أو الاستقبال ، وما ذكره المجيب أولا ليس محل النزاع ، لأنه كلام فى صيغة أفعل ، وما اقتضت من الطلب إلا فى حدثها .

وحقيقة الأمر ما دل على الطلب بصيغته ، وقبل نون التوكيد ، وخرج المضارع المقرون بلام الأمر ، فانه لا يدل على الطلب بصيغته ، بل باللام ، ولذلك يسمى الأمر بالصيغة قاله السعد ، وهو مراد النحويين

بالأمر ، وهو المراد أيضا بالأمر فى النظم ، وسماه السعد أمر الحاضر ، كأن أمر الحاضر عندهم صار مشهوراً عندهم فى اللفظ الدال على الطلب ، لا بواسطة اللام وإن كان قد يؤمر الحاضر باللام •

قال ابن الحاجب : الأمر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب ، بحذف حرف المضارعة •

قال الرضى : أخرج بالمخاطب المضارع المقرون بلام الأمر المبدوء بالياء أو بالهمزة أو بالنون •

قلت : وخرج بقيد الفاعل المبنى للمفعول المبدوء بالتاء المقرون باللام ، وخرج بحذف حرف المضارعة نحو : إتقم ، وظاهر تعبيره وتعبير غيره كابن جماعة بحذف حرف المضارعة أن أصله المضارع •

قال الرضى : ولو قال صيغة يصح أن يطلب بها الفعل لشمل ما يسمى أمراً ، وما يسمى دعاء نحو : اغفر لنا ، وما يسمى التماساً وهو الطلب من المساوىء بهذه الصيغة وما ليس للطلب بل للإباحة أو للتهديد ونحوهما ، فان ذلك كله عند النحاة أمر •

قلت : ولو قال صيغة يطلب بها الفعل بحذف حرف المضارعة لكفى •

وقال بعضهم : الأمر عند الصرفيين ما يعم ذلك ، ويعم المضارع المبنى للفاعل أو للمفعول المقرون بلام الأمر للحاضر أو غيره ، فيقال : الأمر صيغة يطلب بها الفعل مطلقاً ، أو يصح أن يطلب ، ومع هذا فإن هذا شامل لأسماء الأفعال الدالة على الطلب ونحوها •

هذا وإضافة الفصل الى الأمر من اضافة العام الى الخاص ليميزه •

قال صاحب التحقيق : وكان من حق الناظم أن يذكر الأمر بأثر المضارع ، ولا يفصل بينهما بفعل المفعول ، لأنه به أحق لا سيما على المذهب الكوفى ، لكن لما اشترك الماضى والمضارع فى أن كلاً منهما يصاغ للمفعول ، ويقع موقع الاسم ذكر ما يشتركان فيه بأكثر ذكرهما •

وفائدة أخرى فى تأخير الأمر عن المبنى للمفعول اشارة الى أنه لا يضارع له ، والله أعلم •

من أفعَــلَ الأمـــــرُ أفعِــلْ ...

. . . . . .

أى الأمر المشــتق من مصدر الفعل الرباعى المبدوء بهمزة قطع زائدة ، الذى هو بوزن أفعــل بفتح الهمزة والعين واللام وسكون الفاء ، يكون على وزن أفعل بفتح همزة القطــع ، وسكون الفاء وكسر العــين وســكون اللام نحــو : أكرم وأعلم وأجلس ، بقطــع الهمزة مفتوحة وكسر ما قبل الآخر وسكون الآخر ، ومنــه أعط بفتح الهمزة وســكون العين وكسر الطاء ، وحذفت الياء وهن مضارعات : أكرم واعلم واجلس بفتح ما عدا الحــرف الثانى ، فإنه ساكن وأعطى أصــله أعطى تحركت الياء وانفتح ما قبلهــا ، فقلبت ألفاً .

ومنــه : أعد وأشــد بفتح الهمزة وكسر ما بعدها وفتح الآخــر وكسره مشــدداً ، الأصــل اعــدد واشدد بفتح الهمزة وسكون العين والشين وكسر الــدال الأولى وسكون الثانيــة ، نقلت كسرة الدال لمــا قبلها ، وأدغمت فى الدال بعدها ، وحركت الدال الثانية بالكسر اتباعاً للكسرة المذكورة ، والساكن حاجز غير حصين ، ولاسيما مدغماً أو فتحت للتخفيف والماضى أعد وأشد بفتح الكل إلا المدغم فانه ساكن ، والأصل : اعـدد واشدد بفتح الكل ماعدا الحرف الثانى ، فانه ساكن نقلت اليه فتحة ما قبل الآخـر ، وأدغم فى الآخــر .

ومن ذلك أقم وأعن بفتح الهمزة وكسر القاف والعين وسكون الميم والنــون ، والأصــل أقوم وأعون بفتح الهمزة وسكون الثانى والآخــر وكسر الواو ، نقلت كسرتها لما قبلهــا ، فالتقى ساكنان فحــذف الأول وهو الواو لأنــه حرف علة دون الثانى ، والماضى أقــام وأعــان ، الأصل أقوم وأعون بفتح الكل ماعدا الثانى ، فانه ساكن نقلت اليــه فتحة الواو ، فقلبت ألفا لتحركها فى الأصل وانفتــاح ما قبلها فى الحال ،

وكـذا أبن بفتح الهمزة وكسر البـاء وسكون النون أمراً أصـله أبين بفتح الهمزة وسكون الباء والنون وكسر اليـاء بينهما ، نقـل كسرها لـما قبلها ، فحذفت لانتقـاء الساكنين ، والماضى أبان وأصـله أبين بفتح الكل ماعدا الثانى ، فإنه ساكن نقلت اليـه فتحة الياء ، وقلبت ألفا لتحركها فى الأصـل وانفتاح ما قبلهـا الآن •

ومنـه : آت بالمد أمـر آتى بالمـد ، حـذفت من آخـر اليـاء أو أصـل اتى بالمد آأتى بهمزتين مفتوحتين أبدلت الثانية ألفـا بعـد سلب فتحها الى غير ذلك •

ومن الصحيح : (رب أدخلنى مدخـل صـدق وأخرجنى مخرج صـدق) أمـرى أدخـل وأخـرج الرباعى بدليـل فتح الهمزة وكسر الخـاء فى الأول والراء فى الثانى ، وبدليل ضـم الميمين وفتح الخـاء والراء فى مخرج ومدخل مصـدرين ميمين بمعنى الإدخال والإخـراج ، فالأمـر فى ذلك كله بوزن أفعل بفتح الهمزة وسكون الفاء وكسر العـين وسكون اللام لفظاً كأدخل وأخرج المذكـورين فى الآية •

وأكـرم وأعلم وأجلس ، أو تقديراً كأعد وأشـد ، لأن الأصـل اعدد واشدد ، وينطق بهذا الأصـل أيضـا ، وأقم وأعن وأبن ، لأن الأصـل أقوم وأعون وأبين وأعط ، فانه ولو كان بوزن افع بحـذف اللام لكن أصله أعطى بإثبات اليـاء بزن افعـل ، وآت بالمد وكسر التاء مثـله ، والمـاضى فى ذلك بوزن افعـل بفتح ماعـدا الفاء ، فانهـا ساكنة لفظاً كأدخل وأخرج وأعلم وأكرم وأجلس بالفتح لـما عدا الحرف الثانى ، أو تقـديراً كأعد وأشد بالفتح لـما عدا المدغم ، لأن الأصـل اعدد واشدد بالفتح لـما عـدا الثانى ، وأقـام وأعـان وأبان ، فان الأصـل أقوم وأعون وأبين بالفتح لـما عداه أيضـا ، وأعطى وآتى فان الأصـل أعطى وآتى بفتح الياء آخراً •

فالمراد بأفعل الأول والثانى فى قوله : من افعل الأمر افعل ما كان على وزنهما لفظاً أو تقديراً ، وقد يغير آخرهما ووسطهما باتصال الضمير نحو : أكرموا وأقيموا وأعطوا وأعدوا ، وأكرمى وأقيمى وأعدى ، بياء المخاطبة ، وأكرما وأقيما وأعطيا أوامر ، ونحو : أكرموا وأقاموا وأعطوا وأعدوا ، وأكرما وأقاما وأعطيها واعدا ماضيات ، وشكل الأمر مطلقا غير شكل الماضى ، ولو توافق بعضه لفظاً مثل فتح تلك الهمزة •

واعلم أن الهمزة فى أفعل أمراً هى الهمزة فى أفعل ماضياً حذفت فى المضارع لما مر فى بابه ، ورجعت فى الأمر ليقع الابتداء بها لتحركها دون ما بعدها ، لسكونه لفظاً فى نحو : أكرم ، وتقديراً فى نحو : أقم وأعد ، لأنه يبتدأ بساكن كما مر بسطه ، ورجوع بتلك الهمزة لوجودهما فى الماضى أولى من جلب همزة وصل ، لأن أصل تلك الهمزة التحريك مثل دال دحرج ، وحاء حرجم ، فلم يحتج لجلب همزة الوصل ، وانما فتحت الهمزة وكسرت العين ، لأنه لو ضمت الهمزة مع كسر العين لالتبس بالماضى المبنى للمفعول من الرباعى الموقوف عليه ، أو بالمضارع المبنى للفاعل من الرباعى الموقوف عليه ، أو المجزوم حيث خفيت القرينة ، وما لا لبس فيه يحمل على ما فيه اللبس نحو : اعطى ، فإنه مختوم بالياء اذا كان مضارعاً غير مجزوم أو ماضياً مبنياً للمفعول مجرداً عنها اذا كان أمراً •

ولو فتحت الهمزة والعين جميعا لالتبس بالماضى الرباعى المبنى للفاعل ، وبالمضارع الثلاثى المفتوح العين عند الوقف أو الجزم ، ويحمل عليه ما لم يكن فيه لبس ، ولو ضمت العين لثقلت الكلمة لثقل الضم فى أواسط الرباعى ، ولو كسرت الهمزة لالتبس بأمر الثلاثى ، وما فيه قرينة يحمل على ما لم تكن فيه ، ولو ضمت وفتحت العين لالتبس بالمضارع المبنى للمفعول كذلك •

وظاهر قول صاحب فتح الأقفال فى الكبير والصغير ، أن الأمر من أفعل الرباعى المزيد فيه همزة القطع أفعل بهمزة قطع ، وكسر الدين أن همزة الأمر غير همزة الماضى ، لأنه عرف همزة الماضى بأل ، وأتى بعدها بهمزة الأمر نكرة ، وليس كذلك ، ومراده المغايرة جريا على غير الغالب الذى هو أن النكرة بعد النكرة ، أو بعد المعرفة غير تلك النكرة ، أو المعرفة ، ولاسيما أنه قد نصب قرينة على ذلك فى الكبير إذ قال : ردوا فى الأمر همزة القطع الزائدة فى الماضى ، بعد حذفها فى المضارع .

بل قد ظهرت عندى فى هذا المقام مسألة جديدة لم يسطرها عصام الدين ولا غيره ، وهى أن النكرة بعد أخرى أو بعد المعرفة ليست نصا فى أنها مغايرة للنكرة قبلها أو للمعرفة ، بل تحتمل المغايرة والموافقة على عادة الإبهام فى النكرة ، ولو قالوا بخلافه .

الإعراب : من أفعل متعلق بالنسبة الخبرية المفهومة من قوله : الأمر أفعل ، أعنى نسبة الخبر الى المبتدأ أو متعلق بأعنى محذوفا مقدرا قبله أو بعد قوله : الأمر ، بناء على جواز تقديم المبيِّن بالكسر على المبيَّن بالفتح ، أو بمحذوف حال من أفعل الذى هو خبر ، وجعله صاحب التحقيق حالا من الأمر .

قلت : يلزم عليه مجىء الحال من المبتدأ وهم ضعفوه ، وجعله صاحب فتح الأقفال متعلقا بالأمر .

قلت : لا يصح لأن المراد بالأمر الصيغة ، فليس باقيا على المصدرية ، وإنما يعلق به لو كان مصدرا دل على الحدث ، إلا أن لوحظت دلالته على الحدث ، ومع هذا إنما يعلق به اذا أجرتا تقديم

معمـول المصـدر عليه مطلقاً ، أو ان لم ينحـل الى حـرف المصـدر والفعل ، ويسهل تقديمه هنا أنه ظرف ، وأنـه فى الضرورة .

والأمر مبتدأ ، وأفعـل خبره ، وأل فيـه للجنس ، ولهـذا نقل صاحب تحقيق المقـال : إن قولـه : من أفعـال صفة تقـدم عليـه فانتصب على الحـال أ هـ .

لأن المقرون بأل الجنسية يوصف بالجملة وشبهها كالنكرة ، أو قال ذلك بنـاء على ما أجـازه كثير من المتأخرين من جعـل الجملة وشبهها بعد المعـرفة مطلقاً نعتاً مقـدرة باسم معرف ، ومعلقا شبهها باسـم معرف محذوف وأوعزه لسواه .

... كالمضـــارع ذى الـــ
ـجـــزم الـــذى اختـــزلا

أولـــه • • • • •
• • • • • •

أى وانسب الأمر لغير أفعل بفتح الهمزة والعين واللام ، وسكون الفاء حال كونه كالمضارع المجزوم الذى اقتطع أوله ، وحذف أفعل هذا فقط يكن الأمر إن لم يكن ثانى المضارع ساكناً ، فإن كانت عين المضارع مفتوحة فتحت فى الأمر ، أو مكسورة كسرت فيه ، أو مضمومة ضمت فيه •

وان كان صحيحاً سكن آخره ، أو معتلا حذف حرف العلة ، أو متصلا بواو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة جرد من النون نحو : قم وبع وخف ودحرج وتعلم وتغافل ، والمضارع المجزوم : تقم وتبع وتخف وتدحرج وتتعلم وتتغافل ، ونحو : عد ومضارعه المجزوم تعد بالسكون ، ونحو : طل ومضارعه المجزوم تطل ، والحاصل أن الأمر الذى مضارعه محرك الثانى مثل مضارعه المجزوم بلا فرق ، سواء أنه يسقط حرف المضارعة كما أشار اليه بقوله : كالمضارع ذى الجزم الذى اختزلا أوله ، أى اختزل بحسب صورة الحال ، وإلا فالمضارع لا يختزل أوله إلا إذا بدىء بالتاء ، وأول ماضيه تاء زائدة معتادة ، فيجوز اختزاله على ما مرّ •

وأما إن كان ثانى المضارع ساكناً فكذلك إلا أنه يزاد همزة الوصل منكسرة إن انكسرت العين أو انفتحت تتصل بذلك الساكن ، لئلا يبتدأ بالساكن ، لأن الابتداء به ثقيل ، وقيل : محال وهو الصحيح ، لا يمكن فى العربية وان أمكن فى غيرها كالفارسية والى ذلك أشار بقوله :

... وبهمـــزة الوصـــــــل منكسراً
حـــل ســـاكناً كان بالمحـــذوف متصـــلا

أى واجعـــل الســاكن المتصل بالمحذوف ، وهـــو حرف المضــارعة الذى هو اول المضـــارع متصـــلا بهمزة الوصل ، حـــال كـــونه منكسراً فالأمر من يضرب اضرب بزيادة همزة الوصـــل منكسرة ، متصلة بالساكن الذى هو الضاد ، المتصلة بحـــرف المضارعة المحـــذوف ، والأمر من يعلم اعلم ، ومن يذهب اذهب ، ومن ينطلق انطلق ، ومن يســـتخرج استخرج كذلك ، وذلك اذا كانت العـــين مفتوحـــة أو مكسورة لفظـــا أو تقديراً مثال الفتح لفظاً : إعلم ، ومثاله تقـــدير : ارضـــوا ، ومثل الكسر لفظا : اضرب ، ومثاله تقـــديرا : امشـــوا ، أصـــله امشـــيوا بكسر الشـــين .

وأما إن كانت مضمومة ضمة لازمة أصلية ، فالهمزة يضـــم كمـــا أشـــار اليـــه بقوله : والهمز قبـــل لزوم الضم ضم ، أى وضـــم الهمز اذا كان قبـــل حـــرف مضموم ضما لازما ، وهو عين الكلمة ، أى سابقا لذلك الحـــرف ، فلا ينـــافى أن الســـاكن فاصـــل بينهمـــا ، ويـــدل على هذا قوله : صـــل ساكناً ، وأيضـــا الفاصـــل الساكن كلا فاصـــل تقول فى أمر ظرف يظرف ونصر ينصر : اظرف وانصر ، بحـــذف حـــرف المضارعة ، وجعل الساكن المتصـــل به متصلا بهمزة الوصـــل مضمومة ، ومن ذلك : (ادع الى سبيل ربك) ، (وانظر الى الجبـــل) و (اخـــرج منهـــا) وذلك فى أمر المضـــارع المضموم العين ، ســـواء ضمت عـــين ماضيه كظرف ، أو فتحت كنصر .

وإنما ضمت الهمزة اتباعا للضم بعدها ، والســـاكن حاجـــز غـــير حصين ، وقيل : لئلا يلزم الخروج من الكسر أو كسرت الى الضـــم ،

والساكن حاجز كلا حاجز ، وأل فى الهمز للعهد أى التى حكم بكسرها ، يعرض لها الضم قبل الضم اللازم .

وأما ان كان الضم عارضاً ، فلا تضم الهمزة بل تكسر نحو : رضوا وامشوا واقضوا ، بكسر الهمزة وضم ما قبل الواو ، ولمناسبة الواو ضمة عارضة ، والأصل ارضيوا وامشيوا واقضيوا بفتح ضاد ارضيوا ، وكسر شين امشيوا ، وضاد اقضيوا استثقلت الضمة على الياء فنقلت للحرف الذى قبلها بعد سلب حركته ، فالتقا ساكنان ، فحذف الأول وهو الياء ، لأنه حرف والواو اسم لا دليل عليها لو حذفت ، أو لما ثقلت حذفت ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء وضم ما قبلها للواو ، فالضم فى ذلك عارض كعروضه فى الماضى والمضارع ، نحو : مشوا ورضوا وقضوا ، والمضارع : كم يمشوا ولم يرضوا ولم يقضوا ، والضم اللازم يكون فى الصحيح : كاظرف وانصر واكتب ، وفى المعتل كاغد وادع واغز .

وأما إذا كانت العين مكسورة كسرة لازمة فى الحال ، وأصلها الضم لكن زال العلة ، فيجوز فيه كسر همزة الوصل نظراً الى كسر العين فى الحال ، كما شمله قوله : وبهمز الوصل منكسراً صل ساكناً كان بالمحذوف متصلا ، ويجوز إشمام كسرها بضم نظراً لأصل العين ، وهو الضم ، وإشارة الى الأصل كما أشار اليه بقوله :

. . . . . . ونحـ

ـو اغز بكسر مشم الضم قد قبلا

أى قبل اشمام الكسر بالضم فى همزة الوصل من كل فعل أمر ثلاثى الماضى ، معتل اللام ، مضموم الثالث فى المضارع ، متصل به ياء المخاطبة نحو : اغزى يا هند ، وادعى يا هند ، ويفهم من

قوله : قد قبلا أن اخلاص الكسر أفصح وأرجح ، وأصل اغزى وادعى اغزوى وادعوى بضم ما قبل الواو ، وكسر الواو للياء ، ثقلت الكسرة فحذفت أو نقلت لما قبلها بعد سلب حركته ، فالتقى ساكنان الواو والياء ، حذفت الواو لأنها حرف لا الياء لأنها عمدة ، واذا قلنا : بأن الكسرة حذفت حذفاً فاعلم أن ما قبل الواو حذفت ضمته ، وأبدل كسرة تناسب الياء •

وعن بعضهم : أن الإشمام وإخلاص الكسر فى الهمز تابعان للزاى مثلا من نحو : اغزى فان أخلصت كسرة الزاى أخلصت كسرة الهمزة ، وان أشممت ضمة أشمت كسرة الهمزة ضمة ، فالهمزة تابعة للزاى ، لأن الفاصل بينهما كلا فاصل لسكونه •

قال صاحب التحقيق : المصنف أتى هنا بشبه الألغاز من شدة الاختصار ، لأن يوهم أن الكلام فى اشمام الزاى ضمة ، لكن لما كان حديثه فى الهمز صار قرينة معينة على فهم المراد ، وكذلك يجوز الإشمام فى مضارع المخاطبة من باب غزا نحو : تغزين وتدعين للفرق بينه وبين باب ترمين من اليائى ، وأقول الحق عندى فى نحو اغزى إخلاص ضمة الهمزة نظراً الى أن أصل الزاى الضم ، وقد زعم صاحب التحقيق أن قوله : ونحو اغزى بكسر مشم الضم قد قبلا ، لا شك يندرج تحت قوله : والهمز قبل لزوم الضم ضم ، الضم الموجود والمقدر ، وضم الزاى فى اغزى مقدر ، وإشمام ضمة الهمزة بكسرة فالضم مراعاة للضم المقدر ، والإشمام مراعاة للكسر العارض وقد قال بذلك ابن الناظم ، وجعل الناظم فى التسهيل وشرحه الإشمام تابعاً للإشمام •

وممن نص على الاشمام فى نحو : تغزين الفارسى ، ذكر أن الزاى تشم الضمة الأصلية ، فرقا بينه وبين باب ترمين فى كل اللغات ،

وزين من تغزين بمنزلة قيل ، فكما لزم إشمامه يشم قيل : وبابه لينفصل من الفصل الذى بنى للفاعل ، وانما لم يلزم إشمام قيل : لأن الاشمام لا ضمة خالصة ، ولا كسرة خالصة ، فضعف فى الابتداء لخروجه عما عليه الحركات اللاحقة أوائل الكلم المبدوء بها ، فلم يلزمها إشمام فى كل اللغات ، بخلاف زاى تغزين فانها فى وسط الكلمة فلزمها الاشمام .

وقد حكى سيبويه عن أبى عمرو أنه أخذ بالإشمام للكسرة فى يا صالح ائتنا فى الدرج ، ومما يدل على أن هذا الإشمام ، إنما هو إمارة أن الفعل مبنى للمفعول ، أنك لو سميت بقيل وبيع لخلصت الضمير ان كان فيه ، ولم يجز الاشمام لأنه لا يدل على بناء مخصوص لفاعل ولا مفعول ، إذ هو اسم كزيد وعمرو ، ولزمته الكسرة هذا ما قاله صاحب اختصار الحجة أبو محمد .

قال صاحب التحقيق : هو صريح فى لزوم الاشمام فى الزاى ، وعليه فقول المصنف : ونحو اغزى بكسر مشم الضم قد قبلا ، يحتمل أن يكون الاشمام فى الهمزة تابعاً له فى الزاى ، كما فى ظاهر التسهيل وشرحه ، ويحتمل ما قاله ابن المصنف أن يكون مراعاة للكسر العارض والمصنف لم يذكر اشماماً فى حركة الزاى لا بالجواز ولا بالوجوب ، وقد تقدم ما فى كلامه من الإلغاز ، وما حكاه سيبويه عن أبى عمرو ليس بمشهور عنه ، ولا مأخوذ به .

قال صاحب التحقيق : واعلم أن كسر الهمزة قبل الضمة الأصلية لغة قوم ، واعتدوا فى ذلك بفصل الساكن ، ورأوه حاجزاً قلت : حكاها ابن جنى فى المنصف عن بعض العرب ، ووقع فى الأسماء أيضاً أوذلك نحو أصبع ، فإنه خروج من كسر الى ضم ونحوه : زيئر

للثوب ، وطيبل للداهية ، وإذا كانت المضمومة متصلة بســاكن صحيح أو جــاز مجراه ، فإنه يحــرك وتسقط هى ، ويجــوز تحريكه بالكسرة على أصــل التقاء الساكنين وبالضم مشاكلة للثالث نحــو : قل ادعـوا أو انقص ونحوهما ، وإنما ضمت الهمزة قبــل الضم اللازم ، وكسرت قبــل الكسر اللازم ، ولم تفتح قبــل الفتح اللازم ، بل كسرت أيضــاً خــوف التباس الأمر بالمضــارع حــال الوقف مثلا ، وحــال ســكون المضارع للتخفيف نحــو : اعلم واذهب •

فلو فتحت الهمزة لالتبس بالمضــارع المبــدوء بالهمــزة المفتــوح العين ، الموقوف عليه أو المسكن تخفيفاً كما سكن للتخفيف فى : ينصركم ويشعركم ، وخوف التباس الاستفهام بالخبر فى نحو : اصطفى واطلع ، وخــوف الالتباس بالماضى الرباعى الموقوف عليه ، ولم تضــم خــوف الالتباس بالمضارع المبدوء بالهمزة المبنى للمفعــول ، ولو فتحت قبــل الكسر اللازم لالتبس بأمــر الرباعى ، ولــو ضمت لالتبس بمضــارع الرباعى ، وإنما لم تضم الهمزة فى نحــو : امشوا تبعاً لضم الشــين ، لأن ضــم الشــين عــارض لأجــل الــواو ، كمــا أن كسر الزاى فى اغــزى عــارض لأجــل اليــاء ، وأصــل تلك الشــين لكسر ، فروعى كسرها فكسرت الهمزة تبعــاً للكسر الأصلى المقدر مع أصــالة الكسر فى همــزة الوصل ، وذلك هو من مراعــاة الأصــل •

وحاصل ما ذكر أن الأمر من أفعــل المزيد فيــه همزة القطــع افعل بكسر الهمزة اتباعاً للعــين ، ومن غيره على زنــة المضــارع المجزوم الذى طرح أوله لا غير ، إلا إن كان ثانى المضــارع ساكناً ، فالأمــر بهمــزة الوصل مكسورة إلا إن ضمت العين ، فتضــم أصــالة ، وان كان الأصــل الضم والكسر عارض فقيــل : يخلص ضم الهمــز أو يشم بكسر ، وقيـل : يكسر كسراً خالصــاً أو يشــم بضــم هــذا هــو القيــاس •

وأما مرّ وخذ وكل بحذف فاء الكلمة تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، وعدم الإتيان بهمزة الوصل ، مع أن ثانى المضارع ساكن نحو : يأمر يأخذ يأكل بابدال همزة آمر وآخذ وآكل ألفا فشاذة قياسا فصيحة استعمالا لكثرة ورودها فى كلام العرب ، ووردت فى القرآن والحديث ، والى شذوذها أشار بقوله :

وشذ بالحذف مرّ وخذ وكل

أى وشذ مر وخذ وكل عن نظائرها بالحذف لفاءاتها ، لأن نظائرها مما سكن ثانى مضارعه لابد فيه من جلب همزة الوصل قبل أوله ليتوصل بها الى الابتداء بالساكن ، وهذه لم يفعل بها ذلك ، بل اكتفوا عنه بحذف أوائله وهى فاءاتها تخفيفاً لكثرة الاستعمال .

فالقياس الموافق للأصل أأخذ وأأكل وأأمر بهمزتين ، الأولى مضمومة لأنها قبل ضم لازم ، والثانية ساكنة فتقلب هذه الساكنة واواً لوقوعها بعد همزة مضمومة ، كما تقلب الهمزة الساكنة ألفاً بعد همزة مفتوحة ، وياء بعد همزة مكسورة ، فالمراد الشذوذ فى القياس لا فى الاستعمال ، لأن مر وخذ وكل هو الشائع الأفصح ، وعلته ثقل الهمزة ، بل الهمزتين مع كثرة ورود الأمر من أمر وأخذ وأكل ، ولأنه لو لم تحذف لاجتمعت همزتان ، فتعل الثانية بالبدل .

ولما رأوا أن تغييرها لا محيد عنه غيروها بالحذف ، لأنه أسهل ، وكثر إثبات همزة الوصل فى أمر امر إذا دخل عليه واو العطف نحو : (وأمر أهلك) أصله وأومر بواو العطف ، فهمزة مضمومة همزة وصل ، فواو هى مبدلة من فاء الكلمة ، سقطت همزة

الوصل لعدم الاحتيـاج اليهـا ، بتقـدم متحـرك عليها ، وهـو واو العاطف ، فتبقى الواو الثانية المبدلة من فاء الكلمة سـاكنة بعـد واو العطف ، فأبدلت ألفاً لسكونها بعد فتح الواو ، ومع كثرة إثبـات همزة الوصل فيه حذفهـا أكثر ، والى ذلك أشـار بقـوله : وفشى وأمر •

وأما الإثبات فى كل وخـذ فنادر مطلقاً ، سـواء وقعا بعـد واو العطف أو لم يقعا ، والى هذا أشار بقوله :

✽ ومستندر تتميم خـذ وكلا ✽

ومثل الواو فى ذلك كله الفاء ، ويظهر لى أيضـاً أن الواو والفاء فى ذلك سواء كانتا للعطف أو غيره ، قال فى التسهيل عاطفا على ما تلزم فيه همزة الوصـل ، ومن الثلاثى السـاكن ثانى مضارعه لفظـاً عند حذف أوله أ هـ •

وأخرج بقوله : الساكن ثانى مضارعه ما كان مثل يعد ويزن ، ويرد فانك لا تحتاج فيه الى الهمزة وبقوله لفظاً ما حرك لفظاً ، وان كان ساكناً تقديراً : كيقوم ويبيع ، ويرد ويود ، ويرمى ويسـل بنقل حركة الهمزة للسين ، وحذف الهمزة وكذا نقلت حركتهـا الى الراء فى يرى ، وحذفت وأصـل السـين والراء السكون ، وأصـل يود يودد بسـكون الـواو نقلت اليه فتحة الدال ، فأدغمت الدال فى الدال ، وأصل يرد يورد حذفت الواو الساكنة لوقوعها بين الياء والكسرة ، وأصل يقوم بوزن ينصر ، وأصل يبيع بوزن يضرب كما مر ، ولو لم يقيده باللفظ لتوهـم اندماج الساكن ثانية تقديراً ، وإن حرك لفظاً •

وأما نحو : اسل واعض وافر بهمزة الوصل مع تحـرك ما بعدها فشـاذ ، ووجهه عـدم الاعتداد بالعارض ، لأن فتح السـين عارضـة منقولة من الهمزة المحذوفة التى هى عين الكلمة ، وضمة عين إعض عارضة

منقولة من الضاد المدغمة ، وكسرة فاء افر عارضة منقولة من الراء المدغمة ، وخرج بقوله : عيد حذف أوله خذ وكل ومر ، وكان حقها أن يقال : أوخذ واوكل واو مر ، كما يقال فى الأمر من اثر الحديث واجر الأجير أوثر واوجر ، ووجه الخروج أن هذه الثلاثة لم يسكن ثانى مضارعها عند الحذف ، بل صحب حذف المضارعة فى الحذف .

قال صاحب تحقيق المقال : ولا يخفى ما فى هذا من سوء التعليم إذ فيه احالة على جهالة إلا أن يقال : إن شهرة الأمر من الثلاثة بالحذف فى الفاء يخرج من الجهالة ، وفيه بعد والذى يظهر فى شرح ضابط التسهيل أن يكون اخرج بالساكن كل ما حرك ثانى مضارعه ، وسواء كانت حركته عارضة كيبيع ، أو أصاية كيعد ، وكونه ثانياً نظراً الى الصورة واللفظ ، ولذلك صح أن يكون لفظاً معمول الثانى أى ثانيه لفظاً أعم من أن يكون لفظاً فقط ، أو لفظاً وتقديراً ، وعند حذف أوله معمول لمحذوف ، أى ويفصل ذلك أو تدخل عليه همزة الوصل عند حذف أوله وهو حرف المضارعة ، وجمع الناظم فى هذا البيت الآخر بين الشاذ والفاشى والنادر .

فالشاذ هنا : ما خالف القياس ، ولو كان كثيراً أفصح ، فكل وخذ ومر شاذ كثير وأفصح من أوخذ وأوكل وأومر .

والفاشى : ما كثر استعماله ، وافق القياس أم خالفه ، نحو : وأمر بالعطف ، فإنه كثير وافق القياس .

والنادر : ما قل وجوده ولو وافق القياس نحو : أوكلْ أوخذ ، والفصيح ما كثر استعماله ، والضعيف ما تنازع العلماء فى ثبوته كذا قال صاحب فتح الأقفال ، ومر بسط ذلك وأبحاثه .

تنبيهات :

الأول : اعز معناه انسب ، وعزاه يعزوه كنسبه ينسبه ، وهاء اعزه عائدة للامر ، وهاء سواه لا فعل بفتح اللام والعين ، واختزلا بمعنى اقتطع أى طرح ، وهاء أوله عائدة للمضارع ، وذى بمعنى صاحب ومنكسر مطاوع كاسر ، وساكناً بمعنى حرفاً ساكناً ، والمراد بالمحذوف أول المضارع المحذوف ، هو أعنى ذلك الأول المختزل فال فيه للعهد .

الثانى : فى قوله اختزلا أوله التضمين باتفاق ، لأن قوله : أوله فى البيت الثانى يحتاج اليه اختزلا فى البيت الأول ، وأوله عمدة ، لأنه نائب اختزلا ، وهاء نحو هى آخر الشطر الأول من البيت الثالث وواوه أول شطره الثانى ، ثم رأيت أن بعضاً نفى التضمين ولو بين العهد ، أعنى أنه نفى قبحه : للمولدين وأجاز استعماله لهم .

الثالث : قوله كان بالمحذوف متصلا فيه نزوع الى مذهب الكوفيين ، حيث جعل ما بعد همزة الوصل من الأمر كان متصلا بحرف المضارعة المحذوف كما هو مذهبهم ، ولعل مراده أنه كذلك بحسب ما يظهر فقط ، لا حقيقة لما رأى أنه لا فرق بين المضارع والأمر سوى أنه لا يؤتى فيه بحرف المضارعة ، بل بالهمزة حيث يكون حرف المضارعة شبيه بذلك ، كأنه حذف الحرف من أول المضارع ، وجعلت الهمزة بدله .

الرابع : زعم صاحب فتح الأقفال أنه لم يفتح همزة الوصل فيما ثالثه مفتوح خشية التباسه بالمضارع المبدوء بهمزة المتكلم ، فلو قلت اذهب يا زيد بفتح الهمزة لالتبس بقولك : أنا أذهب أى فى

الوقف مثلا ، وليس كذلك ، فان قولك يا زيد دليل الخطاب بأذهب بأن يكون أمرا كما أن أنا دليل التكلم فى أنا أذهب ، إلا أن قيل بجواز النداء ، حيث لا يخاطب المنادى نحو : أنا أقوم يا زيد ، والحق جوازه فحينئذ يصح الالتباس فى اذهب يا زيد ، لكن سكون الياء دليل الأمر غير أنه قد يتوهم أنه مضارع موقوف عليه ، إذا وقف عليها أو مضارع مسكن تخفيفاً أو مضارع مجزوم •

الخامس : اعلم أنه اذا كانت همزة الوصل فى الماضى والأمر ، فاعلم أن همزة الأمر غير همزة الماضى ، كما أنه اذا توافقت حركات الماضى وسكناته مع حركات الأمر وسكناته ، أو بعض ذلك فشكل كل واحد ، خلاف شكل الآخر •

السادس : أشار بقوله : وبهمز الوصل منكسراً الى أنه جلب همز الوصل همزة من أول الأمر ، وهو الصحيح ، وبعد اجتلابها همزة ، فالصحيح وهو مذهب الامام سيبويه أنها جلبت متحركة بما حركت به من ضم أو كسر قيل : وهو ظاهر النظم أيضاً ، وعن بعض أن سيبويه يرى أصلها الكسر ، وانما ضمت حيث ضمت لئلا ينتقل من كسر لضم •

وقال الجمهور : جلبت ساكنة ثم حركت حركة التقاء الساكنين ، وهى الكسرة ، وانما عرض الضم فيما ثالثه مضموم للمناسبة لاستثقال الانتقال من كسر الى ضم ، وحكى عن الفارسى والشلوبين أنها جلبت ساكنة وحركت بحركة ما قبل الآخر ، ولم تفتح حيث فتح ما قبل الآخر للالباس ، وعن السيوطى أن ابن جنى يقول : وصحت همزة ، وقيل يحتمل أن أصلها ألف قلبت همزة لتحرك •

وقال الفارسى وغيره من البصريين : جلبت همزة ساكنة وكسرت

للساكنين ، وعلله الشلوبين بأن أصل الحروف السكون ، وقال الباقون : جلبت متحركة لأنه جيء بها للابتداء بالساكن ، وحق الحرف المبدوء به التحرك ، وأحق الحركات بها الكسرة لرجحانها على الضم بقلة الثقل ، وعلى الفتح لأنها لا توهم استفهاماً .

وقال الكوفيون : حركت للاتباع ولم تفتح في المفتوح لئلا يلتبس الأمر بالخبر ا هـ .

وقد يقال : أطلق الناظم في قوله وبهمز الوصل منكسراً ، ولم يقيد الكسر بحالة صراحاً ليشير الى أن أصلها الكسر ، لأنه حركة التقاء الساكنين ، وإنما خرج عنه الى الضم فيما ضم ثالثه ، لثقل الانتقال من كسر لضم ، وأما قول صاحب فتح الأقفال : إنه أطلق ليشير الى أنها زيدت ساكنة ، ثم حركت بحركة التقاء الساكنين فسهو .

وأما جمعه بين هذا الكلام وبين قوله : ان ظاهر عبارة النظم مذهب سيبويه فجمع بين الضب والنون قال صاحب التحقيق : من يرى أنها اجتلبت ألفا يقول حركته همزة لالتقاء الساكنين ، ودليله آذاكرين في الاستفهام لبقائها ألفاً ، حيث لم يحتج لحركتها ا هـ .

ومن يرى أنها اجتلبت ساكنة يرى أنها حركة للساكنين ، قيل : ويلزم عليه وعلى القول بأنها جلبت ألفا أنه يلزم التقاء الساكنين والابتداء بالساكن أو الاحتياج الى حرف آخر ، ولعل هذا الالزام نظر فيه الى حالها قبل التحريك فيجاب بأنه أريد بذلك أن أصلها ألف أو همز ساكن ، وحركت ليبتدأ بها .

الســـابع : عبر بالهمز وهو جمع همزة باعتبار الأنواع التى تدخل عليهـــا ، وأفرده فى قوله منكسراً لجـــواز أفرد مثل هذا الجمـــع مثل : (نحـــل منقعر) وكذا فى قوله • والهمز قبـــل لـــزوم الضم ضـــم على ما يأتى إن شـــاء الله •

الثـــامن : أن ما تقـــدم فى النظم وغيره من ضم همزة الوصـــل ، وكسرها وإشمامها ، وكذا فتحهـــا محله ما اذا ابتـــدىء بها لاضرورة ، أو للوقوف على ما قبلهـــا أو لكونها لم يسبقها شىء •

التاســـع : لهمزة الوصـــل بالنسبة الى حركتها ســـبع حالات ، وجوب الفتح فى المبدوء بها أل وأم المبـــدل ميمهـــا عن لام ، ووجـــوب الضم فى الماضى المبدوء بهمزة الوصـــل المبنى للمفعـــول على ما ســـبق وفى أمر الثلاثى المضموم العين ، نحو : اقتـــل واكتب واقعد واظـــرف على ما سبق ، ورجحـــان الضم فى نحـــو : اغزى يا هنـــد عند الناظم فى الكافية ، وشرحها وابنـــه فى شرح الخلاصـــة ، وأوجب الفارسى فى التكملة إشمام ما قبـــل اليـــاء من نحـــو : اغـــزى إشـــارة للضـــم الأصلى ، واخلاص ضمة الهمزة ، ورجحـــان الفتح على الكسر فى ايمن وايم لثقل لخـــروج من كسر الهمزة الى ياء ، ثم الى ضم الميم ، ثم ضم النـــون ، ورجحـــان الفتح على الكسر فى كلمة اســـم اخفته ، وجـــواز الضم والكسر والإشمام فى نحو : اختار وانقاد إذا بنيـــا للمفعول ، ووجوب الكسر فيما بقى من همز الوصـــل •

تتمتـــان :

الأولى : قال الحافظ السيوطى : كثر قطع همزة الوصـــل فى أوائل إنصـــاف الأبيـــات ، يعنى أول الشـــطر الأول وأول الشـــطر الثانى ،

ومثل ذلك أول الشطر الثالث فى المثلثات ، والخامس فى المخمسات ، وهكذا لأنهما إذ ذاك كأنهما فى ابتداء الكلام كقوله : اتسع الحزق على الراقع .

الثانية : الأصل فى الساكنين تحريك أحدهما لأنه أقل إخلالا ، فلا يعدل عنه الى حذفه إلا عند التعذر بوجه ، وأصل الحذف أو التحرك فى الأخير لانتهاء الثقل عنده ، ولا يكونان فى الأول إلا لمرجح ، وقيل : الأصل تحريك الأول لأنه به يتوصل الى النطق بالثانى ، فهو كهمزة الوصل ، وقيل تحريك ما كان منهما آخراً لكلمة أولا أو ثانيا ، لأن آخرها محل التغيير ، ولذا كان محل اعراب ، والتقاء الساكنين حال عارض لهما ، والساكن أصله إما السكون أو الحركة ، ويلتقى الساكنان فى الوقف مطلقاً عند كثير لا فى الوصل ، إلا إن كان الأول ليناً والثانى مدغماً متصلا .

وقد يبدل هذا اللين ان كان ألفاً همزة مفتوحة فراراً من التقاءهما ، قرىء : (إنس ولاجأن) ، (ولا الضألين) قال أبو حيان : هو كثير لا يقاس ، والكثير فى المنفصل حذف اللين ، ويحذف الأول مطلقاً ان كان مداً أو نون توكيد خفيفة ، أو نون لدن ، وكان الثانى غير مدغم نحو : (ادخلا النار) و (يقولوا التى هى أحسن) و (أفى الله شك) واضرب الرجل بفتح الباء دلالة على نون التوكيد ولد الصباح ، أى لدن وشذ : التقت حلقتا البطان ، بإثبات الألف ، وها الله ، واى الله بإثبات الألف والياء ، وكسر نون لدن كقوله : من لدن الظهر إلى العصر .

وان كان غير ذلك حرك الأول إلا إن كان الثانى آخر كلمة فيحرك كاين ، ويكسر التنوين قبل ساكن ويضم عند بعض العرب ان كان بعد ذلك الساكن ضم لازم اتباعاً كزيداً اخرج ابيه ، ويكسر قبل العارض كزيد ابنك .

وعن الجرمى أن حذف التنوين لساكن بعده لغـــة ، وعليها قرىء : (أحد اللــه) ، (ولا الليــل سابق النهــار) بنصب النهــار ، وعـدم تنوين ســابق ، ويحتملها والضرورة قوله : ولا ذاكر الله إلا قليــلا بالنصب ، وأصــل ما حرك من الســاكنين الكسر لأنه حــركة لا توهم إعرابا ، لأنه لا يكون إعرابا فى كلمة ليس فيهــا تنوين ولا أل ولا إضافة فى سعة ، بخــلاف الضــم والفتح هذا قولهم •

وأجاز صاحب البسيط أن يكون الأصــل الفتح لخفته ، لأن الفرار من الثقل ، وقد يقال لا أصــل فى ذلك ، وإنمــا تعين اوجــه قلنــا ، ويعدل عن الكسر للتخفيف كاين اذا كسر النــون بعد اليــاء كالياءين ، وكذا غير النــون ، ومنه قراءة الم الله بفتح الميم ، أو الجبر كقبــل بالضم جبر الحــذف الاضافة بحــركة تخالف حركة إعرابه ، وللاتباع كمنذ ، وقل ادع أو انقص ، أو للــرد للأصــل كمنذ اليوم بالضم ، لأن أصلها منــذ ، وللبس كأنت واضربن بالفتح ، ولــو كسرا لالتبســا بخطــاب المؤنث •

وللحمل على النظــير كنحن بالضرم حمــلا على هم ، والــواد وللتجانس والغالب فتح نون من قبــل أل ، وكسرها مع ساكن غيرها ، وقل العكس ، والغالب فى حذفهــا أن تكون قبل أل كقوله :

✽ كانهمــا ملان لم يتغيرا ✽

أى من الآن ، وجعله النظم قليلا وابن عصفور ضرورة ، وأبو حيان حســنا كثيرا مقيسا سعة وضرورة لوروده كثيرا ، وهم كثيرا ما يبنون الحكم على بيت أو بيتين ، واشترط أن لا تدغم اللام ، كمــا لا تحذف نون بين إلا عند أل الظاهرة كبلحارث ، أى بنى الحارث ، ووقــع حذفها فى شعر الشطسى قبل المدغمة ، لكن أظهر عند الحذف قال :

المطمئـــن الشـــــتاء ســــــــداثقا
ملنيب غـــــــــــرا • • • • • •

أى من النيب ، والغالب كسر نون عن قبل أل وغيرها ، وقد تضم قبلهـــا •

حكى الاخفش عن القوم : ولا وجـــه له ، ويغلب ضم واو الجمع بعد فتح كاخشـــوا الناس ، وكسر واو غـــيره : كلواستطعنا ، وقـــل العكس وفتح واو الجمع كاشتروا الضـــلالة ، وفى التصريح اذا اجتمع أصـــل وزائد ، وثانيهما صحيح ، ســـواء كان الأول حرف علة أم لا ، حذف الأصلى ويحذف حرف المـــد قبل ساكن صحيح أ ه وأم أخـــت ال مثل أل •

الإعـــراب : الواو للاستئناف أو لعطف جملة الطلب على جمـــلة الخبر ، واعز فعل أمر محذوف الآخـــر وهـــو الواو ، بدليـــل الضمة مستتر الفاعل وجوباً ، والهاء مفعول به واســـوى متعلق به ، والهـــاء مضاف اليه ، وكالمضارع حال من هاء اغـــزه ، وجـــر ســـوى باللام بناء على مذهبه ، وان جعلنـــا لســـواه حالا من هاء اغزه ، فالأولى أن يقال للمضارع باللام متعلقة باغـــز ، وما ذكـــر أولى من جعـــل كالمضـــارع نعت لمصـــدر محذوف على حذف مضاف ، أى اغزوا ثابتـــاً كغز ، والمضـــارع اوغزوا مثل غزو للمضارع لاستدعاء هذا الحـــذف ، وذى بدل من المضارع بمعنى صاحب أو نعته ، بناء على أن اضـــافتها تفيد التعريف عند المعرفة •

والجزم مضاف اليه ، والذى نعت المضارع ، واختزل ماض مبنى للمفعول أوله نائب ومضاف اليه والجمـــلة صلة ، والرابط الهاء •

والواو للعطف على اعز ، وبهمز متعق بصـــل قدم للوزن ، وانحصر والوصل مضاف اليه ، ومنكسراً حال لازمة من همز •

وصل فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، والجملة معطوفة بالواو ، وساكنا مفعول صل أى حرفاً ساكناً ، وكان ماض مستتر الاسم جوازاً ، وبالمحذوف متعلق بمتصلا ، قدم للوزن والروى ، ومتصلا خبر كان ، والجملة نعت ثان لحرفاً من قولك حرفاً ساكناً أو حالا منه ، أو من ضمير ساكنا •

قالوا : أونعت لساكن والواو للعطف على أصل أو اعز ، والهمز مفعول مقدم لضم قدم للوزن •

وقبل ظرف زمان على ما مر متعلق بضم أو بمحذوف حال من الهمز ، ولزوم مضاف اليه والضم مضاف اليه لزوم ، وضم فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، والجملة عطف بالواو ، والهمزة مبتدأ وضم مبنى للمفعول مستتر النائب خبره ، وقبل متعلق بضم أو بمحذوف حال من ضميره أو من المبتدأ على القول بالجواز ، وجملة المبتدأ والخبر مستأنفة أو معطوفة على إحدى الطلبيتين قبلها ، أو الهمز مبتدأ وضم أمر هو خبره ، والرابط محذوف أى ضمه ، والعطف كما ذكر وهذا ضعيف •

ونحو مبتدأ مضاف لاغز وبكسر متعلق بمحذوف حال من نحو بناء على جواز الحال من المبتدأ ، وعلى تعريف نحو ، أو تخصيصه بالاضافة أو من ضمير قبلا أو بقبلا •

ومشم بفتح الشين نعت لكسر ، والضم مضاف اليه ، وقد حرف تحقيق وقبل ماض مبنى للمفعول مستتر النائب ، والجملة خبر ، ويجوز تعليق بكسر بمحذوف خبر وقد قبلا حال منه أمن ضمير مشم ، أو نعت ثان لكسر وفى بعض النسخ وشم بالعطف على كسراً وبالنصب

على المية والمبتدأ وخبره جملة مستأنفة فالواو للاستئناف ، ويجـوز العطف على احدى الجمل ، وشذ ماض •

وبالحذف متعلق به أي بسبب الحذف ومر فاعل شـذ ، والجملة مستأنفة ، فالواو للاستئناف ، ويجـوز العطف على احدى الجمل وخذ وكل معطوفان على مر ، أو كل على متلوه ويجـروز تعليق بالحـذف بمحذوف حـال من خـذ ، وكل ومر وفش ماض ، وقوله : وامر فاعله ، والجمـلة معطوفة على الجملة قبلهـا أولى من الاستئناف ، ومن العطف على غـيرها •

ومسـتندر خبر وتتميم مبتدأ ويجـوز كـون مسـتندر مبتدأ ، وتتميم فاعل أغنى عن الخبر ، بناء على عـدم اشتراط الاعتمـاد فى ذلك والجمـلة ، مستأنفة أو معطوفة على احدى الجمل ، وخـذ مضاف اليه اضافة مصدر لمفعوله ، مع حـذف فاعله ، أو استتاره على خلاف ، وكلا معطوف على خذ ، وأصـل خذ وكل ومر أفعـال أمر ، ولذ وصلت كل فى آخـر البيت بنـون التوكيد الخفيفة ، وأبدلت ألفـا للوقف ، والله أعلم وأحكم •

بـــاب

أبنية اســماء الفاعلين والمفعولين

والله الموفق ، أى المقيسة والسماعية والثلاثية وغيرها ، والمجردة والمزيد فيهــا ، وبدا باسم الفاعل من الثلاثى ثم من غيره ، فباســم المفعــول من غيره ، ثم منــه ، ومراده باسم الفاعل ما يشمل الصفة المشبهة ، كما يفهم من قوله : ومنــه سيغ كسهل والظريف ، ومن مثله اعترض الشيخ خالد تعبير الألفية والتوضيح بأسماء الفاعلين ، وأسماء المفعولين تبعــا لابن هشام فى الحواشى ، بأن مفعــولا وفاعــلا هنــا اسمان اللفظ ، واللفظ غير عالم ، وغير العالم لا يجمــع جمــع المذكــر الســالم .

قلت : ويجاب بأن الكوفيين أجــازوا جمعه ، ولكن الناظم يمنعه ، فلعله بنى عليــه هنا ، إذ جمــع وبأن اضــافة أبنيــة الى أســماء للبيــان ، والفاعلين والمفعولين المراد بهما الذوات لا الألفاظ ، أى بــاب ابنية هى أســماء الذوات الفاعلين ، والذوات المفعولين ، أى المفعــول فيهم شىء ، وغلب العاقل على غيره .

واذا علمت أن مراد النــاظم بأســماء الفاعلين ما يشــمل الصفة المشبهة ، لأن إطلاق الفاعل على الصفة المشبهة فى اللغة كثير ، ويطــلق عليها أيضاً قليــلا فى الاصطلاح ، بل يطــاق عليها وعلى كل وصــف مشــارك للفعــل فى مادة حروف الاشتقاق ، وتحمــل ضمير الفــاعل كثيراً فى اللغة ، وقليلا فى الاصطلاح ، فينبغى أن نحــد اسم الفاعل بما يشمله ويشمل الصفة المشبهة ، لأن مراد الناظم ما يشملها ، حتى إن أكثر ما ذكر فى البــاب الصفة المشبهة فنقول :

اسم الفاعل الصفة الدالة على الحدث ، الصادر من الذات ، أو القائم بها دون دلالة على زيادة ، وذلك كالضرب من ضارب ، والظرافة من ظريف ، وأما اسم الفاعل بالمعنى الشامل للمشبهة وغيرها ، فحده ما ذكر بإسقاط قولى دون دلالة على زيادة ، أو بقولنا الصفة الدالة على فاعل ، والمراد بالفاعل من أوقع الفعل أو قام به الفعل .

وأما اسم الفاعل الخاص المقابل للصفة المشبهة ، واسم التفضيل وغيرهما ، فحده الناظم فى التسهيل بقوله : هو الصفة الدالة على فاعل ، جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه ، أى لمعنى المضارع وهو الإبهام أو الاستقبال ، أو لمعنى الماضى ، فالصفة جنس يشمل جميع الصفات ، ومع هذا يخرج غير الصفة من الأسماء ، ويخرج الأفعال والحروف .

وقوله : الدالة على فاعل أى الذى فعل الحدث مخرج الاسم المفعول ، وما أدى معناه : كمضروب وذبيح ، وضرب ونسج ، بمعنى مذبوح ومضروب ومنسوج وضحكة ، بضم الضاد وسكون الحاء ، أى مضحوك عليه ، وإن فتحت الضاد كان بمعنى ضاحك ، وهذه قاعدة كلية .

والحكم على ذلك بالخروج فرع الدخول فى الجنس ، لأنه صفة تأويلا ، وقوله جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها ، أى فى مطلق الحركة والسكون لفظاً أو تقديراً : كيقوم وقائم ، الأصل يقوم كينصر مخرج لما جرى فى التذكير فقط من الصفات المشبهة ، واسم التفضيل وغيرها ، نحو أهيف وأسمر ، فإنهما جاريان على مضارعهما فى الحركات والسكنات ، وعدد الحروف فى حال

التذكير لا فى التأنيث ، لأن المؤنث هيفاء وسمراء ، وليس جارياً على مضارعه فى ذلك •

وهكذا كل وصف على أفعل ومؤنثه على فعلاء بالمد ، وذلك صفات مشبهات ، ونحو : أفضل فانه جار دون مؤنثه الذى هو فضلى ، وذلك اسم تفضيل ، ويخرج اسم التفضيل الدال على زيادة أيضاً من قوله : الدالة على فاعل ، فإن مراده الدالة عليه دون زيادة ، والمراد بفاعل ما شمل الحدث الذى تدل عليه اسم التفضيل والصفة المشبهة ، وقد أخرجهما ومخرج لما جرى من الصفات على الماضى : كخرج وأشر وبطر ، بكسر الثوانى ، وبالتنوين فانها جارية على الماضى الذى هو فرح وأشر وبطر فى الحركة والسكون ، وعدد الحروف ، ومخرج لما لم يجر على فعله أصلا : كسهل ، وصريف وضراب وضروب ونحوهما من المبالغة •

وقوله : لمعناه أو معنى الماضى فخرج لما دل على الحال من الصفات ، كشاحط الدار ، وطاهر القلب ، فإنهما ولو جريا على المضارع لكنهما للحال الحاضرة ، وهما صفتان مشبهتان ، وهذا إذا قلنا : إن المضارع مبهم بالوضع أو مستقبل به ، وأما اذا قلنا إنه للحال فلا يخرج من حده ما وازن المضارع من نحو : شاحط الدار ، وطاهر القلب ، إلا إن أراد بالفاعل الصادر منه الفعل دون من قام به ، ولم يصدر منه ، لكن يرد عليه نحو : مؤمن وكافر مما يسمى صفة شبهة •

وزعم الصبان أن مراده بمعنى المضارع الحال والاستقبال والاستمرار التجددى ، وحد ابن هشام فى التوضيح اسم الفاعل بأنه ما دل على الحدث والحدوث وفاعله ، فما واقعة على الاسم

أو اللفظ أو الكلمة أو الصفة ، وذكرت نظراً للفظ ، فقوله : ما دل على الحدث جنس يشمل جميع الصفات والأفعال ، لأن الجميع يدل على الحدث ، وهو ما صدر من الفاعل ، كالقيام فى قائم ، وما قام به كالحسن فى حسن ، ومع هذا هو مخرج لنحو رجل وزيد ، مما لا يدل على الحدث .

وقوله : الحدوث فصل مخرج لاسم التفضيل والمشبهة ، فإنهما إنما يدلان على الثبوت ، ومخرج للمصدر واسمه ، فإنهما وإن دلا على الحدث لكن لا يدلان على الحدوث ، بل على مجرد الحدث فقط ، وإن أوقعنا ما على الصفة خرج بهما المصدر ، واسمه ونحو : زيد ورجل ، ونحو : الحارث والضارب اسمان علمان ، فإنهما لا يدلان على الحدث ، ولا على الحدوث فيخرجان بكل ما أخرج به مثل : زيد ورجل .

وقوله : وفاعله أى وفاعل الحدث مخرج لاسم المفعول ، وما أدى معناه ، وللفعل فإن الحق أن الفعل لا يدل على الفاعل إلا بالتزام العقلى لا بالوضع ، وإنما يدل بالوضع على الزمان والحدث يدل على الزمان بهيئته ، وعلى الحدث بالذات والجوهر ، وقد يدل الفعل على الثبوت فيخرج بقوله الحدوث ، وفى بعض النسخ تقديم الحدوث على الحدث ويرده أن الحدث فصل ، والحدوث جنس ، والجنس لا يتقدم فى الحدود على الفصل عند أهل المنطق .

وقال ابن الحاجب : اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث ، ومراده بالفعل المصدر لا الفعل الاصطلاحى ، وإن كان من النحاة من يقول : إن اسم الفاعل مشتق من الفعل الاصطلاحى ، لأن المضمر فى قوله : لمن قام به عائد للفعل ، والقائم

هو الحدث ، والأولى أن يقول لمن قام به ، لأن المجهول أمره يعبر عنه بما ، ولعله قصد تغليب العاقل ، وقد عبر الدمامينى بما قلنا ، عبر بحد ّ بن الحاجب ، لكن عبر بالمصدر بدل الفعل ، وشىء بدل من ، وكأنه أشار الى تفسير حد ابن الحاجب ، فان معنى ما ، ومعنى شىء واحد •

قال : اسم الفاعل الاسم المشتق من مصدر الشىء ، قام به بمعنى الحدوث ، فعبر بالمصدر إشارة الى أن مراد ابن الحاجب بالفعل المصدر أو على حذف مضاف أى مصدر الفعل ، وأن الحق أن يعبر به لئلا يوهم الفعل الاصطلاحى ، وعبر ّ بشىء إشارة الى أن من فى كلام ابن الحاجب بمعنى شىء ، وأن الأولى أن يعبر بشىء أو بما •

وخرج بقوله : لمن قام به اسم المفعول والآلة والموضع والزمان ، قال الرضى على ابن الحاجب : ويدخل الصفة المشبهة ، ولا يشمل جميع أسماء الفاعلين نحو : زيد مقابل عمرو ، وأنا مقرب من فلان أو مبعد منه ، ومجتمع معه ، فان هذه الأحداث نسبة بين الفاعل والافعول لا تقوم بأحدهما معينا دون الآخر •

وأقول : الحق أنه يشملها لأنه قام بها ، ولا يضر أنه قام بها مع غيره •

وقوله : بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة ، لأن وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار ، وإن قصد بها الحدوث فهى اسم فاعل كحاسن الآن أو غداً ، وظارف وكارم ، الأصل حسن وظريف وكريم ، ولما أريد الحدوث انتقلت الى وزن فاعل ، ويخرج بقيد الحدوث ما على وزن فاعل ، ولم يدل عليه فانه صفة مشبهة

كظاهر القلب ، شاحط الدار ، وصائم النهار ، وقائم الليـل ، لعروض الاستمرار فيها ، ولو كان أصلها الحدوث •

وأما صفات الله فانها ولو دلت على الاستمرار لكن لا بصيغها ، بل باعتبار الموصوف فهى أسماء فاعل ، وكذا الصفات الدالة على الدوام بجوهرها وذاتهـا ، لا بصيغتها : كدائـم وراسـخ ، وخـالد ولازم وواجب ، فإنها دالة على حدوث الدوام والرسوخ ، والخلود واللـزوم والوجوب ، كذا ظهر لى فبطل إيراد صاحب شراح مراح الأرواح •

قال الدمامينى : وقولنا لشىء قام به يشمل ذا العـلم كزيد قائم وغيره ، نحـو الفاعل مرتفع •

وقال السيوطى : اسم الفاعل ما دل على حـدث وصاحبه •

قلت : قوله على حدث لا يخـرج الصفة المشبهة كما زعم ، لأنهما يدلان على حـدث والحـق أن يقول : ما دل على حـدوث إلخ فتخرج الصفة المشبهة واسم التفضيل ، ولعله قال : ذلك وحرفه الناسخ •

وخرج بقوله : وصاحبه اسم المفعول والمصدر ، ويخرج المصـدر أيضـا بالحدوث لو عبر به ، وأما الصفة المشـبهة فحـدها الناظم فى التسهيل بأنهـا الصفة الملاقية فعـلا لازماً ثابتـا ، معنـاها تحقيقاً أو تقديراً قابلة للتجـريد والملابسة والتعريف والتنكير بلا شرط •

قلت فيه : إن قوله : قابلة إلخ يغنى عنـه قوله الملاقية فعـلا تأمـل •

وحدها فى الخلاصة بأنها صفة استحسن جر ما هو فاعل لحدثهـا

فى المعنى بها ، وهو تعريف بالخاصة مثل : الإنسان حيوان ضاحك ، وقيد الفاعل بالمعنى ، لأنه لا تضاف الصفة اليه إلا بعد تحويل الإسناد عنه الى ضمير الموصوف ، فلم يبق فاعلا إلا من جهة المعنى •

وخرج باستحسان جر الفاعل بها اسم الفاعل وغيره ، فانه لا يحسن فيه ذلك لأنه إن كان لازماً وقصد ثبوت معناه صار منها ، وأطلق عليه اسمها ، واستحسن جر فاعله ، ولا يرد علينا قبح الإضافة فى كاتب الأب ، لأن الكلام فى اللازم وكاتب متعد ، ولنا أن نقول : المراد بالاستحسان الجواز المطلق والصحة ، ولأن استحسان الجر بالنوع كاف ، وإن كان متعدياً فالجمهور على منع اضافته ، وان قصد ثبوته فلا استحسان ، وأجازه بعض بشرط قصد الثبوت وأمن اللبس بالاضافة للمفعول ، وعليه الناظم وأجازه بعض بشرط قصد الثبوت ، وحذف المفعول اقتصار أو على الجواز فهو أيضا من الصفة المشبهة على ما للبليدى والحفنى ، ويرد عليهما أنه لا يلزم من الجواز الاستحسان ، فلا يدخل فى تعريف الصفة المشبهة إلا إن قيل بالاستحسان •

وقد يجاب بأن المراد بالاستحسان مطلق الجواز أو الاستحسان فى الجملة ، واسم الفاعل يستحسن جر فاعله به فى الجملة ، أى فى بعض الصور ، وهو ما إذا كان لازما ، والخلاف فى المتعدى لواحد ، وأما المتعدى لاثنين فلا يضاف للفاعل اتفاقا ، ويرد على تعريف الخلاصة صور امتناع الجر فى بعض الصفات المشبهة ، وضعفه فى بعض ، فإن الممتنع والضعيف لا استحسان فيهما وأجيب بأن المراد استحسان الجر بلوغها ، وإن لم يكن بشخصها ، وأجيب عن صور الضعف أيضا بان المراد بالاستحسان خلاف الاستقباح ، والضعيف لا قبح فيه ،

وان قوبل بالحسنى ، بنـــاء على أن المـــراد بالحسن خــلاف القبيح والضعيف •

وأورد ابن الناظم على ذاك التعريف أن فيه دوراً ، لأنّ العـــلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتهـــا الى الفاعل واستحسان اضافتها اليه متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة •

وأجاب ابن هشام ، والشيخ خالد ، وغيرهما بأن الاستحسان انما يتوقف على النظر فى معناها الثابت لفاعليهـــا ، بحيث لوحـــول إسنادها عنـــه الى ضمير الموصـــوف لم يكن لبس ولا قبح ، فتحسن الاضـــافة ويجـــاب أيضـــا بأن البيت من حيز الأخبـــار لا للتعريف ، وعرفهـــا ابن الناظم والشيخ خالد تبعـــاً له بأنهـــا مما صيغ لغـــير تفضيل من فعـــل لازم لقصـــد نسبة الحـــدث الى الموصـــوف بـــه دون افـــادة معنى الحدوث ، وبيحث فيـــه •

وفى تعريف الخلاصة على ما ذكر الشـــيخ يس عن ابن هشـــام بأنهما يقتضيان أن الحسن من قولك : زيد حسن صفة مشبهة ، مع أن النحـــاة لا يسمونها صفة مشبهة إلا إذا خفضت أو نصبت •

قلت : الحـــق أنه لا يرد ذلك لأنـــا لا نســـلم اشـــتراط النصب والخفض ، ولأنهم نصوا على أنها صفة مشبهة فى نحـــو : زيـــد حسن وجهه برفع المعمول ، وأيضـــا وعرفها الدماميني بأنهـــا اسم اشـــتق من مصدر لازم لشىء قام به على معنى الثبوت ، أى الاستمرار •

قال : فخـــرج اسم المفعول والآلة ، والمكان والزمـــان ، واســـم الفاعل من لازم ، لأنه وان اشتق من لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث نحـــو : قائم وقاعد •

قلت : هذا الحــد شامل لاسم التفضيل من اللازم فهو غير مانع إلا إن قيل : انه صفة مشبهة ، بل قــد يقــال مطلقا اسم التفضيل صفة مشــبهة •

وأقول : الحق عندى وان قالوا ما قالوا إن الصفة المشبهة كما لم توضع للحدوث ، لم توضــع للثبــوت فى جميع الأزمنــة ، فما معنى قولك زيد حسن إلا زيــد ذو حسن فى زمــان أو أزمنة ، إلا أنه لمــا أطلق ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض ، وقد حــكم بالحصــول ولا دايــل على الحصــول فى بعض دون بعض ، كان الظاهــر ثبــوته فى الأزمنة إلا إن خصــه دليــل ببعضها نحــو : كان زيد حســناً ، ثم قبح أو كان الآن حسناً أو سيصير حسناً ، فما معناها عند الاطلاق إلا الاتصــاف الموصوف بالحــدث ، وهو قدر مشترك صالح للأزمنة ، ثم رأيت الرضى نص على ذلك ففرحت جــداً لموافقة الرضى المحقق ، وإن لم يرتضه الدمامينى •

قال ابن الحاجب : الصفة المشبهة ما اشتق من فعــل لازم لمــن قام بــه على معنى الثبــوت ، فقوله من فعــل أى مصــدر ، وقوله : لازم يخــرج اسم الفاعل واسم المفعــول المتعديين ، وقوله : لمن قام به يخــرج اســم المفعــول اللازم المتعــدى بحــرف جــر ، والمكان والزمان والآلة ، وقوله : على معنى الثبوت يخرج اسم الفاعل اللازم ، فإنه وان كان من لازم لكنه للحــدوث •

وأما اسم المفعول فحــده ابن هشــام بأنــه ما دل على حــدث ومفعــوله ، وأخرج بقوله : ومفعــوله ما عــداه ، وحــده ابن الحاجب بأنــه ما اشــتق من فعــل لمن وقــع عليه ، وأراد بالفعــل المصــدر بدليــل ضمير وقع أو الفعل الاصطلاحى ، ويقدر مضاف أى من مصدر

فعـل ، والأولى لما وقع عليـه أو أراد العـاقل وغـيره ، وعبر بمن تغليبـاً للعـاقل .

قال الرضى : أو جـرى مجرى الوقوع عليـه ، ليدخل نحـو : أوجـدت ضرباً ، وعلمت عـدم خروجـك ، فالضرب موجـد والعدم معلوم ، هذا ويخرج المصـدر أيضاً من لفظ الاشتقاق حيث ذكـر ، لأنه غير مشتق ، وكـذا جميع ما ليس بمشتق وحـده فى مراح الأرواح بأنـه اسم مشتق من يفعـل لمن وقـع عليه الفعل ، يعنى يفعـل بضم اليـاء وفتح العـين ، وأخـرج به اسم الفاعل لأنـه عنـده مشـتق من يفعل بفتح اليـاء ، لا من المصـدر ، وكـذا اسم المفعـول مشتق من المبنى للمفعول لا من المصـدر ، إلا إن قدر مضـاف أى من مصدر يفعـل ، وأخـرج بقوله : لمـن وقـع إلـخ ما عـدا اسم الفـاعل واسم المفعـول .

وأقول : حاجة لقوله : يفعـل لأن اسم الفاعل يخـرجه قوله لمـن وقع إلخ ، وسمى اسم الفـاعل اسم الفـاعل لأنـه اسم لمن فعـل الفعـل .

قال ابن الحاجب : سمى بلفظ الفاعل الذى هو وزن اسم فاعـل الثلاثى لكثرة الثلاثى ، فجعلوا أصـل الباب له ، ولم يقولوا اسـم المفعـل أى بضم الميم وكسر العـين ، ولا المستفعل أى كذلك أى ونحو ذلك كالمفعـل بالتشـديد ، والمنفعل وهو عندى سهو ، لأنه ليس القصد بقولهم : اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على وزن اسم فاعل ، بـل المراد اسم ما فعـل الشىء ، ولم يأت المفعـل والمسـتفعل والمنفعـل والمتفعل بمعنى ما فعـل الفعل حتى يقـال : اسم المفعـل والمستفعل والمنفعل ونحـو ذلك .

قال الشيخ الرضى : بل لو قال : إنهم أطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والجاهل والظاهر ، لأن الأغلب فيما بنى له هذه الصيغة أن يفعل فعلا كالقائم والقاعد ، والمخرج والمستخرج ، لكان شيئا وسمى اسم المفعول اسم مفعول مع أن المفعول فى الحقيقة هو المصدر ، لأنه هو الذى يفعله الفاعل أو هذا الذى نحن فيه هو اسم المفعول به ، أى الذى فعل به الفعل ، أى أوقع عليه الفعل ، يقال : فعلت به الضرب أى أوقعته عليه ، لكن حذف الجار وانتصب المجرور ، فارتفع على النيابة ، واستتر وسميت الصفة المشبهة صفة مشبهة ، لأنها أشبهت اسم الفاعل فى التذكير والتأنيث ، والافراد والتثنية ، وجمع السلامة لمذكر ، وجمع السلامة لمؤنث ، وجمع التكسير لمذكر أو مؤنث ، وفى عمل النصب وفى ثبوت الفاعل ورفعه ظاهراً أو مستتراً ، وفى اشتراط الاعتماد عند التجرد من أل ، وفى الدلالة على الحدث وعلى الفاعل .

.. قالوا : وفى الدلالة على الزمان ، هذا ما اجتمع فيه الصفة المشبهة واسم الفاعل ، ويفترقان فى أمور :

الأول : أنها لا تصاغ إلا من قاصر أو منزل منزلته ، وهو يصاغ منه ومن المتعدى .

الثانى : أنه يكون للازمنة وهى لا تكون إلا للحاضر أى الماضى المتصل بالزمان الحاضر ، قاله ابن هشام كأبى حيان الإمام الأندلسى ، وقال أبو سعيد السيرافى انها أبداً للماضى ، وقال أبو بكر ابن السراج والشلوبين والناظم : إنها الحال ، وجمع بعض الأندلسيين بين القولين بأن مراد السيرافى أن معناها ثابت فى الماضى ، ودام الى الحال ولم ينقطع ، ومراد ابن السراج أن معناها موجود فى الحال كما وجد قبله .

الثالث : أنه لا يكون إلا مجارياً للمضارع ، وهى تكون مجارية له دائماً ان كانت من غير الثلاثى ، كمعتدل القامة ، وقليلا إن كانت من الثلاثى كطاهر القلب ، والغالب فيه عدم جريانها ، وقول جماعة منهم ابن الحاجب : إنها لا تكون مجارية أصلا مردود باتفاقهم ، على أن منها شاخط الدار ، وضامر الكشح ، وساهم الوجه ، وخامل الذكر ، وحالك اللون ، وظاهر الفاقة ، وطاهر العرض ، ومطمئن القلب ، ومعتدل القامة ، وأجيب بأن هذه أسماء فاعلين قصد بها الثبوت ، فعوملت معاملة المشبهة ، ويأتى الجواب إن شاء الله •

قيل : ومن تلك الجماعة الزمخشرى إذ قال فى المفصل : الصفة المشبهة هى التى ليست من الصفات الجارية •

قلت : قد يريد انها ليست من الصفات الجارية دائما ، فلا يرد عليه أنها قد تجرى •

الرابع : جواز تقديم معموله ومنع تقديم معمولها •

الخامس : أن معموله سببى وأجنبى ، ومعمولها سببى ، ولا يرد على وجوب تأخيره وسببيته نحو : زيد بك فرح ، لأن المراد بالمعمول ما علمت فيه بحق الشبه ، وعملها فى الظروف والحال والتمييز ونحوها ، إنما هو لما فيها من رائحة الفعل ومعناه •

السادس : انه لا يخالف فعله فى العمل ، وهى تخالفه تنصب مع قصورها ، وفعلها لا ينصب خلافا لبعض يقول : إنه ينصب على التشبيه نحو زيد حسن وجهه ، وأما حديث : « ان امرأة كانت تهراق الدماء » بنصب الدماء فانتصب فيه على التمييز وزيادة أل أو على المفعولية بناء على أن تهراق مبنى للفاعل ، أصله بالياء قلبت ألفا لقلب الكسرة فتحة قافه

الناظم ، ويرده أن شرط ذلك تحرك الياء كقولهم : جـارأة وقاصـاة ، وناصاة وبقا ، فى جارية وقاضية وناصية وبقى ، أو على المفعولية لمحذوف أى تريق الدمـاء ، أو على التشبيه بالمفعولية للمذكور ، وهـذا يأباه كثير بناء على أن النصب على التشبيه لا يكون فى الأفعال ، أو على أنـه مفعول ثان على توهم التعدى الى ثان كان الهمـزة دخلت على الهـاء المعوضة عن همزة أراق فعداه بها الى ثان ، وهذا ضعيف ، ويجوز رفعه على البـدلية من ضـمير تهـراق وحـذف الرابـط للعـلم بـه ، أو نابت عنه أل •

السـابع : أنه يجوز حذفه وبقاء معموله دونها نحـو : أنا زيـد أضاربه بالنصب على الاشتغال بوصف محذوف ، وهذا ضارب زيد وعمرا بنصب عمرو باضمار وصـف منـون أو فعـل أو بالعطف على محـل المخفوض عند مجيز هذا ، وهى لا تحذف ، ويبقى معمـولها ولا تفسر عاملا قبلهـا •

الثـامن : أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفـاعل ، واضـافته الى مضاف الى ضميره نحـو : مررت بقاتل أبيه ، ويقبح مررت بحسن وجهه ، وبرجل حسن وجهه •

التاسـع : أنه يفصل من معموله المرفوع والمنصوب دونها •

العـاشر : أنه يجوز اتباع معموله بالتوابع ، ولا ينعت معمولها عند الزجاج ومتأخـرى المغاربة لعدم السـماع ، أو لأن معمولها سببى فأشبه الضمير لرجوعه على مسماه ، والضمير لا ينعت فكذا مثـله ، ويرد عليهم الحديث فى صفة الدجـال : « أعور عينه اليمنى » وأجيب بأن اليمنى خبر لمحـذوف لا نعـت ، كأنه قيـل : أى عينين فقال : اليمنى •

الحادى عشر : جواز اتباع مجروره على المحلّ عند كثير دونها ، فلا يجـوز هو حسن الوجه والبدن وقوى الرجل واليد برفع الاسـم الثانى أو نصبه بعد خفض الأول ، خلافا للفـراء فى الرفع ، وأجـاز البغداديون اتباع المنصـوب بمجرور فى اسم الفاعل ، والمشبهة وبسطت هذا فى النحـو .

الثانى عشر : أنه الأصـل فى معمولها الجـر اذا وليه أل ، قاله الجزولى ، والأصل النصب كمررت بالرجـل الحسن الوجه ، والمـراد بالأصل الكثير فيما قال الدمامينى .

الثالث عشر : استحسان اضافتها الى ما هو فاعل فى المعنى .

كـــوزن فاعــل اســم فاعــل جعــلا
من الثــلاثى الذى ما وزنـــه فعـــــلا

أى اسم الفاعل من مصدر الفعل الثلاثى المفتوح العين أو مكسورها لا مضمومها ، جعل على وزن فاعل تعــديا كان الفعــل أو لازما صحيحا أو معتلا أو مضــاعفا ، لكنه مطرد فى المفتوح مطلقا ، كضرب فهــو ضارب ، وقعد فهو قاعد ، ووعــد فهو واعد ، وقال فهو قائل ، ورد فهو راد ، وقضى فهــو قاض ، وفى المكســور ان كان متعــدياً نحــو : علم فهــو عالم ، وشرب فهو شــارب ، ولقم فهو لاقم ، وفضح فهــو فاضح ، ووســع فهو واسع ، وهاب فهــو هائب ، وبقى فهو بــاق ، ومس فهو ماس .

وقيل لا يقاس فيه ، ويقل فى المكسور اللازم قيل جــداً : كســلم فهــو سالم ، وفطح الأنف فهو فاطح اذا لصــق بالوجــه ، وظاهــر البيت اســتواء المفتوح والمكسور ، وليس كذلك فان المكســور اللازم مساو للمضموم فى كون اسم الفاعل منه على وزن فاعل قليــلا نحو فره بضم الــراء فهو فاره ، وطهر فهــو طاهر ، ونعم فهــو ناعم ، فكان الأولى أن لا يخــرج المضموم بقوله : ما وزنه فعــلا بضــم العين ، بل يطلق ويذكر أن وزن فاعــل يأتى من الجميع ، ثم يذكــر مواضــع القياس كما فعل فى الخلاصــة ، لكنه قد أخــرج المكســور من قياس ، ذلك بقوله : وصيغ من لازم إلخ ، وقد يجىء اسم الفاعل من غير الثلاثى على فاعل نحــو : أيفع الغلام فهو يافع ، ولا يقال موفــع ، وأورق الشجر فهو وارق ، ولا يقال مورق .

قلت : وقد يقال : كقوله :

❋ فيا شجر الخابور مالك مورق ❋

وأعشب المكان فهو عاشب ، ولا يقال معشب ، وأورس المكان فهو وارس ولا يقال مورس ، والورس نبات أصفر ، وطوحته الطوائح ، وأطاحته فهى طائحات ، لا يقال مطوحات و لامطيحات ، وذلك من النوادر ، والقياس : موفع وموزق ومعشب ومورس ومطوح ومطيح •

قال الرضى : ومن ذلك قوله تعالى : (وأرسلنا الرياح لواقح) على بعض التأويلات ألقحت الريح فهى لاقح لا ملقح •

قلت : ومنه أيضا : أبقل فهو باقل ، وقد يقال : مبقل كما قيل أيضا : مورس ومورق ، وأقرب فهو قارب ، اذا كانت إبله قوارب ، وأمحل البلد فهو ما حل ، والى ذلك أشار الناظم فى التسهيل بقوله : وعن مفعل بفاعل ، أى وربما استغنى عن مفعل بضم الميم وسكون الفاء وكسر العين ، بفاعل ، وقد علمت أنه ربما استغنى به أيضا عن مفعل بالتشديد : كطوحته الطوائح فهى طائحات ، والطوائح أيضا جمع طائح ، وقيل ذلك كله مبنى على حذف الزوائد ، كما قيل بذلك فى اسم المصدر نحو أخرجه خروجا ، وربما استغنى عن فاعل بمفعل بضم الميم وسكون الفاء وكسر العين نحو : حبه فهو محب بكسر الحاء ، ولا يقال حاب ، وعم بمعروفه فهو معم بكسر العين ، ومعم بفتحها ، ولمَّ فهو ملم بكسر اللام وفتحها أيضا عند بعض ، لا يقال عام ولام كما أشار اليه فى التسهيل أيضا •

قالوا : وقد يجىء فاعل بمعنى مفعول نحو : (ماء دافق) اى مدفوق (عيشة راضية) أى مرضية •

ويجاب : بأن دفق يكون لازما ومتعدياً ، ودافق من اللازم

بمعنى مندفق ، وبأن دافق اذا سلمنا أنه من المتعـدى ، وراضية من المستغنى به عن النسب كتابل بناء على انه لا يلزم أن يكون فاعل مما لا فعل له : كتامر ولابن ، بل يجوز مما له فعل أن يصاغ منه فاعل للنسب، وكذلك قد يجيء لفظ مفعـول فمعنى فاعـل نحـو : (وعده مأتيـا) أى آتيا ، وأصله مأتويا كمضروب ، قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء .

ويجـاب : بأنه من أتيت الأمر أى فعلته فهو مأتى ، أى مفعـول فهو بلفظ مفعـول على معنى مفعول ، وكذلك جاء اسـم الفاعل من أفعل على فعال كأجبره فهو جبار قاله الجوهرى .

وقال البيضاوى : الجبار من من جـده على الأمـر بمعنى أجبره ، وكذلك من فعل بالتشـديد كلبس فهو لباس ، ونقـل ملبس ، ثـم إن كان فاعل من الصحيح لم يلحقه تغيير مما يأتى ، وإن كان معتـل الفاء بالواو وبالياء ، فكذلك نحـو : واعـد ووافر وياسر ويابس ، وان كان معتل العين بالياء أو بالواو ، قلبت همزة نحـو : قائل وبائع ، والأصـل قاول بالواو وقايل بالياء ، ولكن علوهما حملا على الفعـل ، فكما قالوا : باع قال بقلب الـواو واليـاء ألفـا ، كـذلك قلبـوهما فى همـزة الوصـف .

وقيل : أبدلوا الألف همزة فى الوصف والألف أصلها واو أو يـاء قلبتـا ألفا لوقوعهما متحركتين بعد فتحة مفصولة بفاصـل غـير حصين وهـو الألف .

وقال المبرد : دخلت ألف فاعـل على ألف قال باع مثـلا ، فالتقى ألفان ولم يمكن حذف إحداهمـا للإلبـاس بالماضى ، فوجـب تحريك إحداهمـا ، وحركت التى نهى بدل عن العين لأن أصلها الحـركة والألف

إذا تحركت صارت همـزة ، وتكتب همزة تحت صـورة ياء بلا نقط ، وقيل تكتب ياء ولا تنقط ولا تقلب العين همزة اذا اعتلت وصحت ، بـل تبقى واو وياء لجريانها مجـرى الصحيح كعين فهو عاين وصيد فهـو صائد بالياء منقوطة ، وفوه فهـو فاوه ، وعـور فهـو عـاور بالواو ، لأن العـين لما صحت فى الفعل خوف الإلباس بعـان وصاد وفاه وعار ، وصحت فى اسم الفاعل بنعاله ، قيـل : لأن اسـم الفاعل فرع الفعل فى الإعـلال ، والتصحيح وهو مشـكل من وجهين :

أحدهما : أن اسم الفاعل قد يعل ولا فعـل له : كجـائز بمعنى البستان ، وجائزة بمعنى الخشبة فى وسط السقف ، فان ادعوا أنهمـا نقـلا من أسماء الفاعلين ، فقل كثر النقـل فى أسماء الأجناس ، وهـو قليـل ، بل قيل ممنوع والآخران الصحيح أن الوصف فرع عن المصدر لا فرع عن الفعـل .

قلت : يجاب عن هذا الوجه الآخر بأن فرعية الوصف على المصدر إنما هى من حيث الاشتقاق ، فلا ينـافى فرعيته على الفعـل من حيث الاعـلال والتصحيح ، كذا يظهر لى ، ولم يظهر لى جواب عن الأول ، ثم رأيت الصبان أجاب عن الآخر بذلك ، فالحمد لله على الموافقة .

وعن الأول بالتزام النقل مع التكثير ، هذا ولا فرق فى ذلك الإبدال همزة بين المفرد والتثنية ، وجمعهـا وجمـع السـلامة لمؤنث والتذكير والتأنيث ، ومثل الوصف فيه الاسم كجائز وجائزة المذكـورين ، وذلك الإبدال واجب ، وحيث عبر بعض بالجـواز فالمراد عـدم الامتنـاع الصـادق بالواجب ، لا كمـا يتوهمه بعض من جـواز الإبدال وعدمه فى الاسم كجائز وجائزة المذكورين بالجيم ، وجائز بالحـاء المهملة بمعنى مجتمع المـاء .

وان كان معتل اللام قلبت اللام الواوية ياء لتحركها بعد كسرة ، ولتطرفهـا ولكن لم تقلب إلا بعد زوال حركتهـا ، وتبقى اليـاء ، ولكن اذا لم يكن التنوين تثبت اليـاءان نحـو : الداعى والرامى ، واذا كانا حذفتا لانتقـاء لساكنين ، لأنه حرف صحيح وهما حرفا علة فحذفهمـا أولى كداع ورام وباق ، وذلك فى غير النصب ، وأما فى النصب فتثبتان مع التنوين نحـو : رأيت داعياً وراميا ، وأصـل الداعى الداعو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة ، وأصـل داع داعـو ، قلبت الواو يـاء لذلك ، فصـار داعى ثقلت ضمة اليـاء أو كسرتهـا ، فحذفت فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء وكذا أصـل رام رامى ، ثقلت الضمة أو الكسرة فحذفت ، فالتقى ساكنان ، فحذفت اليـاء ، وقد تثبت اليـاء مضمومة أو مكسـورة حالة التنوين كداعى ورامى وهو قليل مبسوط فى النحو ، ويجـوز إثبات اليـاء وحذفها فى الوقف حـال الرفع والجـر •

ولكن الراجح فى المنون حذفهـا عند سيبويه ، وإثباتها عند يونس نحـو : هـذا داع ورام بسـكون العـين والميم ، وداعـى ورامـى بكسرهما بعدهما ياء ، والإثبات لأنه الأصـل ، وقد ثبتت فى الوصـل ، ولم يحـدث ما يوجب حذفها ، والحـذف للفرق بين الوصـل والوقف ، والراجح فى غير المنـون الإثبات ، وأما المنـون المنصـوب فتثبت ياؤه ويبدل التنوين ألفاً ، والمنصـوب غير المنـون تثبت ياؤه سـاكنة نحو : رأيت الداعى ، وما تقـدم من القلب للواو ياء سـواء فيـه المفـرد والمثنى ، وجمع السلامة المذكر والمؤنث : كداعية وداعيـان ، وداعيتان وداعون وداعيات ، ولكن تحـذف فى جمع السلامة لمذكر ، فان أصـل داعون داعيون ، نقلت ضمة اليـاء للعين فحذفت للتقـاء السـاكنين ، أو حذفت الضمة لثقلها فضمت العين لتجانس الواو لحـذف اليـاء من بينها لالتقـاء الساكنين ، وأصـل داعـين داعيين ، نقلـت الكسرة من اليـاء لثقلها ، أو حذفت كذلك وكسرت العـين لمناسبة ياء الجمـع ، وحذفت اليـاء لالتقاء الساكنين •

وذلك لأن المؤنث والتثنية والجمع فرع المذكر والمفرد ، ولأن علاماتها لطردها وزيادتها كان ما قبلها متطرف ، وإن كان مضاعفاً أدغمت العين فى اللام للتخفيف كرادّ ، ويجوز فكه لضرورة ، وإن اعتلت اللام وكان العين واواً ولم تقلب العين كراو والراوى ، وتبقى الهمزة أولا ووسطاً وآخراً بدون قلب كآمن وسائل وقارىء من أمن وسأل ، وقرأ بهمز الجميع ، لأن الهمزة حرف صحيح يقبل الحركات جميعا بدون ثقل مطلقاً حرك سابقها أو سكن ، وقد تخفف بالتسهيل اذا لم يبتدأ بها وتقلب أيضاً ياء فى الآخر كالقارى •

فمراد الناظم بفاعل ما كان على وزن فاعل لفظاً كضارب ، أو تقديراً كداع ، والداعى بسكون الياء ، والداعون وداعى بسكونها وزادوا منه ما كان على لفظ عالف كالحادى أصله الحاد ، وقلبت الواو ياء لتطرفها ، وهى فاء الكلمة تأخر الى ما بعد اللام أو نحو ذلك مما تعرفه من كيفية الوزن المذكورة •

واعلم أنه لما كان اسم الفاعل مشابهاً للمضارع معنى ، قصدوا فى بنائه الى مشابهته لفظاً لكمال المناسبة ، فزادوا ألفا بدل حرف المضارعة لخفتها بالقياس الى سائر الحروف ، فرقاً بين الماضى واسم الفاعل لأنه يحذف حرف المضارعة ، وتزاد ألف فيكون اسم فاعل ، ثم كسروا العين كسرة جديدة لا الكسرة التى فى الماضى والمضارع ان كانت فيه لاعتلال الكسرة ، وقيل : كسرت لئلا يلتبس بالماضى من المفاعلة لو فتحت ، ولئلا يثقل لو ضمت ، ويبحث بأن الكسر يلبس أيضاً بالأمر من المفاعلة •

وأجيب : بأن هذا اللبس اللازم للكسر يغتفر للضرورة أنه لم تبق حركة سواه ، لأنه التباس بما يشبه الأصل ، لأن الأمر يشبه المضارع ، والمضارع أصل لاسم الفاعل عند كثير ، بخلاف الفتح

فانه يلبس بالماضى وضعف بأن الضم فيثقل اللفظ أولى من الكسر فيلبس ، وزيدت الألف بين الفاء والعين ، لأنها لو زيدت قبل الفاء لزم الابتداء بالساكن ، وإن قلبت همزة وحركت بالضم لالتبس بالأمر من المضموم العين لأنه قد يغفل عن كسرة العين ، وبالمضارع من الرباعى ، وبالمبنى للمفعول من الماضى الرباعى ، أو بالفتح لالتبس بالمضارع المكسور العين ، أو بالأمر من الرباعى ، أو بالكسر لالتبس بالأمر من المضارع المكسور العين ، ولو زيدت الألف فى الآخر لالتبس بماضى الاثنين .

والمراد بقوله : اسم فاعل جعلا إما اسم فاعل المصطلح عليه لأن كل وصف دل على فاعل من الثلاثى ، وكان على زنة فاعل فهو اسم فاعل ، لكن قد يجرى مجرى الصفة المشبهة كضامر الكشح لأن مرادهم باسم الفاعل الثلاثى فى باب ذكر الأبنية ما كان على فاعل ، ولو كان صفة مشبهة ، وفى باب العمل ما ليس صفة مشبهة إلا أن قوله : الذى ما وزنه فعل يدل على أنه لو أراد ما ذكرنا لم يحتج اليه فى إخراج فعل بالضم ، فان صوغ فاعل منه وارد كما مر ، وإما ما هو الفاعل وإنما المراد أن الوصف الدال على فاعل يصاغ من الثلاثى الذى ليس بمضموم العين على فاعل ، وهذا أظهر لإخراجه فعل بالضم ، واحترز بالثلاثى من الرباعى والخماسى والسداسى فانها تأتى .

الإعراب : كوزن متعلق بجعل على القول بتعليق الكاف التشبيهية وتعلق قطعاً إن جعلت بمعنى على أو نحوها ، وفى ذلك تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ ، أو هو كما مر جائز وفاعل مضاف اليه ، ويكسر تنوينه ولابد ليستقيم الوزن ، ولئلا يلتقى ساكنان ، وهذا أولى من حذف تنوينه للضرورة ، وقطع همزة الوصل بعد للضرورة ، لأن كسر التنوين لئلا يلتقيا ، جائز سعة وهو أولى من ضرورتين .

واسم مبتدأ وجعلا ماض مبنى للمفعول مستتر النائب جوازاً ،

والجملة خبر ومعناه أوجد أو وضع أو نحوهما ، وان جعل من المتعدى لاثنين فالثانى كاف ، قوله : كوزن أو استقراره والأول ناب عن الفاعل ، وفى نسخة جعلوا فيكون اسم مفعولا أولا ويجوز جعل كوزن حالا منه ، وعلى كل حال يقدر مضاف أى وزن اسم فاعل جعل كوزن فاعلا ، والكاف بمعنى على فلا يقدر مضاف •

ومن الثلاثى : متعلق بمحذوف حال من ضمير جعلا أى من الفعل الثلاثى ، وحذف الياء المتحركة من ياء النسب : لاضرورة ، وحذفت الياء الساكنة فيهما لالتقائها ساكنة ، مع لام الراء الساكنة أو حذف الياء من جملة ضرورة ، ولا يغرنك ثبوت الياء فى الخط ، فانها لاحظ لها فى اللسان ، وما كتبت إلا لتدل على الحذف ، ويجوز أن تفتح ثاء الثلاث أولى ولا تكتب الياء بعد الثاء الآخرة ، فيكون مذكر ثلاثة فيقدر مضاف ، أى من ذى الثلاث ، فيوافق قوله فى الخلاصة من ذى ثلاثة أى من الفعل صاحب الأحرف الثلاثة ، وأسقط التاء بتاء على جواز تركها اذا كان المعدود مذكراً بلا قيد لغة ، أو تركها للضرورة ، أو بناء على أن لفظ الحرف يذكر ويؤنث ، كما يذكر ويؤنث اللفظ المخصوص من الحروف كالباء والتاء ، وأل على الأول للعهد ، وعلى الآخر للجنس أو للحقيقة •

وليس ببعيد جدا عما قيد ، ولعل وجه البعد نعت لمضاف اليه نيابة عن المضاف أو لإبدال من محذوف ، أو من المضاف اليه نيابة ، والذى نعت الثلاثى بياء النسب ، أو بدل من المضاف المحذوف أو نعته على القول بتعريف ذى بالإضافة ، أو نعت للثلاث ، أو بدله على سبيل نيابته •

وما نافية ووزن اسمها والهاء مضاف اليه وفعلا خبرها ، ووزن مبتدأ وفعلا خبره ، وهو على كل حال اسم لا فعل وجملة حرف النفى وما بعده صلة الذى والرابط هاء وزنه •

ومنه صيغ كسهل والظريف وقد
يكون افعلا وفعالا أو فعلا

وكالفرات وعفر والحصور وغمر
عاقر جنب ومشبه ثملا

أى وصيغ اسم الفاعل من مصدر فعل المضموم العين مطلقاً على أوزان •

منها : فَعْل بفتح الفاء وسكون العين : كسهل فهو سهل ، وضخم فهو ضخم ، ونزر فهو نزر ، وصعب فهو صعب ، والمؤنث سهلة ، والسهولة خلاف الصعوبة ، ووجه سهل قليلا اللحم ، وأما السهلة بكسر السين فتراب كالرمل يجىء به السيل والماء ، وأرض ونهر سهلة بفتح السين وكسر الهاء كثيرة ، وأما السهل بفتح فكسر كالسهل بضم فسكون فكل شىء الى اللين ، وأما السهل بفتح فسكون فالغرب ، ومن الأرض ضد الحزن •

ومنها : فعيل بفتح الفاء وكسر العين بعده ياء ساكنة سكوناً ميتاً : ككرم فهو كريم ، وظرف فهو ظريف ، وشرف فهو شريف ، وجمل فهو جميل ، والوزنان مقيسان كما هو ظاهر الهمع ، وهو ظاهر الخلاصة أيضا إذ قال : وفعل أولى وفعيل بفعل •

وقال الصبان : لم يصرح بالقياس لعدم كثرة فعل وفعيل ، فى فعل المضموم كثرة تقطع بقياسهما فيه عنده •

قال أبو يحيى ، وصاحب تحقيق المقال : قال الناظم فى شرح التسهيل : من استعمل القياس لعدم السماع فهو مصيب •

قال صاحب التحقيق : وانظره مع ما لابنـــه فى شرح الألفية •

قلت : قال فيه الذى كثر فى اسم الفاعل حتى كاد يطــرد مجيئه على فعل أو فعيــل أ هـ ، وهــو مخالف لأبيــه بعض مخالفة لأنــه قال : كادا يطـردان ، وكلام الناظــم فى شرح التســهيل جـواز قياســهما صراحاً إذ قال : من استعمل القياس فيهما لعــدم السماع إلخ ، وهــو يقتضى أنه لا يستعمل القياس مع ورود السماع بغيرهما ، وهو قــول الكثير فى مصادر الثلاثى •

وقال بعضهم : يستعمل القياس فيهما ، فلورود السماع •

قال الشاطبى : وغير المصنف يرى أن فعيــلا مقيس دون فعــل ، ونص ابن هشـام أنهما جميعاً مقيسان ، وأن فعيلا قبــل فعــل ، وإن قلت : ما فائدة قوله فى الخلاصــة والفعل جمــل ؟

قلت : زعم الشاطبى والحفنى وغيرهما : أن فائــدته الاحتراز عن جمــل بمعنى أذاب نحو : جملت الشحم أى أذبته فهو جميل ، فان فعله بالفتح وجميل فيــه بمعنى مجمول ، ويرد عليهم أن معرفة أن الفعــل جمــل بالضم لا بالفتح تستفاد من بنــائه الكلام على فعــل بالضـم إذ قال وفعل أولى ، وفعيل بفعل ، فالظاهر أن قوله والفعــل جمــل ليس تقييد بل استئناف لبيــان الواقع مع عــدم الحاجة اليــه بل ، زائــد ليكمل البيت برويه ، فالواو استئنافية لا حالية ، أو للحــال اللازمة نظراً الى فرض الكلام •

ومنهــا : أفعل نحو : خرق فهو أخرق وحمــق فهو أحمــق بمعنى وشنع فهو أشنع أى قبح ، ووطف فهو أوطف ، أى طــال شعر عينيه أو حاجبيه ، وظـلام أوطف أى أرخى ذيله ، وعيش أوطـف أى رخى ،

وخظب فهو أخظب بالخاء والظاء المعجمة المشالة ، أى كان أحمر الى الكدرة كذا فى التوضيح والتصريح وغيرهما ، وليس فى القاموس والصحاح والمصباح ، والذى فى القاموس أنه بالطاء المهملة ، وأن فعله مكسور العين ، وفسره باللون الكدر المشرب حمرة فى صفرة أو غبرة ترهقها خضرة ، وشجع فهو أشجع ، وحرش فهو أحرش أى خشن ، وليس هذا الوزن اسم تفضيل ، وان كان على وزانه فلا يوصل من التفضيلية ، وليس فيه معنى التفضيل ، فاشجع بمعنى شجاع •

ومنها : فعال بفتح الفاء والعين خفيفة بعدها ألف زائدة ، كما زيدت الهمزة فى أفعل ، والياء فى فعيل ، نحو : جبن فهو جبان بفتح الجيم والباء بدون تشديد ، أى هيوب للأشياء لا يقدم عليها ، ويقال أيضاً جبان بتشديد الباء وجبين بوزن أمير ، وحصنت المرأة فهى حصان بفتح الحاء والصاد ، أى امتنعت بالعفاف ، أو تزوجت ، قال حسان فى عائشة رضى الله عنها :

حصان رزان ما تزن بريبة
وتصبح غرثاً من لحوم القوافل

وحرم الشىء فهو حرام ، وكثيرا ما تقلب الاسمية على لفظ الحرام ، فيكون اسماً للشىء المحرم لا وصفاً ، ويكون أيضا مصدراً •

ومنها : فعل بفتح الفاء والعين كبطل فهو بطل بفتح الباء والطاء ، أى شجع حتى ان الدماء تبطل عنده ، ولا يؤخذ منه بثأرها ، أو تبطل جراحته فلا يكثر لها ، ويقال أيضا : بطال بتشديد الطاء بعدها ألف ، وحسن فهو حسن ، ويقال أيضا : حسين بوزن أمير ، وحسان كغراب ، وحسان بالضم والتشديد ، وتفتح عين الفعل أيضا

فيكون من باب نصر ، فيقال فى الوصف حاسن وظاهر بعض أنه يقال حاسن فى المضموم أيضا ، وتلك الأوزان الثلاثة قليلة ، أشار إليها والى قلتها : بقوله : وقد يكون أفعلا وفعالا أو فعل .

وان قلت : لو قال : وقد يكون أحمق أو جبان أو بطلا لكان أحسن ؟ قلت : قد قيل انه أحسن وعليه صاحب التحقيق ، ولا أسلمه لأن الكلام فى الوزن الشامل للافراد لا فى الافراد الخاصة ، وكذا التعبير فى الفعل وقع بالوزن العام ، وهو فعل بالضم ، فيقبح الخروج منه الى الخصوص المحض ، ولأن فعل بالضم لا يصاغ منه أحمق وجبان وبطل من لفظه ، بل من أفعال موازنة له ، ولأن الكل فى اسم الفاعل العام ، واليه مع عمومه ترجع الضمائر فى جعل وصيغ ويكون ، فبرجوع ضمير يكون الى الخاص يحتاج الى تكلف الاستخدام والتسامح ونحوهما ، ولأنه لو قال ذلك مع أنه قد وصفه بالقلة لتوهم خصوص أحمق وجبان ، وبطل مع أنه المتبادر من العبارة أيضاً ، بل يلزم الا بتقدير أداة التشبيه أى كأحمق إلخ .

وأما سهل وظريف وفرات وما بعده ، فانها ولو كانت ألفاظاً خاصة لكنها بتسليط أداة التشبيه عليها يكون المراد العموم .

ومنها : فعال بضم الفاء وفتح العين بدون تشديد بعدها ألف زائدة نحو : فرت الماء فهو فرات ، أى عذب جداً بتاء مثناة فوق ، ويكون أيضاً اسما للماء العذب جدا لا وصفاً ، ولنهر بالكوفة وللبحر وعلماً .

وأما فرت بكسر الراء فمعناه ضعف عقله بعد مسكة ، وأما بفتحها فمعناه فجر ، ووصف المكسور مثله بانه من باب فرح ، ووصف

المفتوح فاعل لأنه من باب نصر ، ويقال : مياه فرتان والفراتان الفرات ، ودجيـل أو دجلة ، وزعـق فهو زعاق أى مرّ وشجع فهو شجاع •

ومنها : فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو : عفر فهو عفر ، وعفرت المرأة فهى عفرة ، وفى الصحاح العفر الرجل الخبيث الداهى وأيضاً المكر الشجاع ، وكذلك العفريت أو أكثر بزيادة اليـاء والتاء •

أبو عبيدة : العفريت من كل شىء المبالغ فلان عفريت نفريت ، وفى الحديث : « إن الله يبغض العفريت النفريت الـذى لا يرزى فى أهـل ولا مال » والنفريت التباع ، وبدع فهو بدع أى كان غايته فى علم أو شرف أو شجاعة أو غيرها ، وطفل الشىء فهو طفل أى رخص ناعم ، وظاهـر القاموس أنه يفتح الطـاء وحرم فهو حـرم قرىء : « وحرم على قرية أهلكناها » بكسر الحاء ، وسكون الراء ، وظاهر التوضيح أن تلك الأوزان كلهـا مقيسـة ، وكذا فعـل بضمتين كجنب لكن فعيـل أولى وبعـده فعل بالسكون كالشهم أى ذكى الفـؤاد أو ضخم وبعدهما افعل وفعـل بفتحتين وفعـال بالفتح ، وفعال بالضم ، وفعـل بضمتين ، وفعل بكسر وسـكون •

قال : وقياس الوصف من فعل بالضم فعيل كظريف وشريف ، ودونه أى دون فعيل فعل كشـهم وضخم ودونهما ، أى دون فعيـل وفعـل أفعل كأخطب اذا كان أحمـر أى الكدرة أى مائلا اليها ، وفعـل كبطل وحسن ، وفعال بالفتح كجبان ، وفعال بالضم كشجاع ، وفعـل كجنب ، وفعل كعفر أى شجاع ماكر انتهى •

وذلك خلاف المشهور ، بل قال أبو يحيى : اتفقـوا على أن غير فعل بالسكون وفعيل مقصـور على السماع ، وقد يقال : ضمير دونـه عائـد

للقيـاس ، وضمير دونهمـا الفعيل وفعـل ، أما لفعيـل فليفيد عـدم القياس ، وأما لفعـل فليفيد أن عـدم القياس فى الأمثلة أقـوى منـه فى فعل ، فيفيد أن المقيس فعيل فقط ، وكـذا اذا أرجعنـا الضميرين كما مـر أولا وأراد الدونيـة معرضـا عن القيـاس ، لعـدمه فى غـير فعيـل .

ومنهـا : فعول بفتح الفـاء وضم العين كعزرت الناقة فهى عزوز ضاق مجرى لبنهـا ، وقيل : مخرج بولهـا ، وحصرت فهى حصـور ، أى ضاق مخرج لبنها ، وقيل : مخرج بولها ، وحصرت فهى حصـور ، أى ضاق مخرج لبنها ، وحصر الرجـل فهو حصور ، أى لا شـهوة له بالنسـاء ، والحصـور أيضا البخيل السيىء الخلق ، وجعل الجوهرى حصرت الناقة هو بفتح الصاد ، ويقال أيضا أحصرت .

قال أبو يحيى : وهو مخالف لمـا أشار اليه المصنف وابنه .

قلت : الذى فى النظم من المضموم لا من المفتوح ، لمعنى من معانى المضمـوم ، ولا من المكسـور إذ قـد جـاء مكسـورا كفـرح ، وفى القاموس : الحصـور الناقة الضيقة الإحليـل ، وحصر ككرم ، وفرح وأحصر ومن لا يأتى النسـاء وهـو قادر على ذلك أو الممنـوع منهن أو من لا يشتهيهن ، ولا يقربهـن ، والمجبـوب والبخيـل والهيـوب المحجم عن الشىء والكاتم للسر . انتهى .

وكذا حصرت المرأة ضاق مجـرى لبنهـا ، فقد رأيت نص القاموس على بناء حصر الفاعل وضم صاده .

وزعم الصبان أن حصر مبنى للمفعـول دائمـا وأن تمثيلهم بـه لضموم العين باعتبار الأصـل ، وأنه لا يرد أن أصـل المبنى للمفعول

متعد ، والمضموم العين الذى الكلام فيه لازم لما مر عن ابن قاسم ، أن المبنى للمفعول قد يكون سماعا من اللازم ، نحو : جنى فيجمل هذا منه ، وانظر ما الدليل على أن أصله بضم العين .

ومنها : فعل بضم الفاء وسكون العين نحو : غمر فهو غمّر اى لم يجرب الأمور وهو بالغين المعجمة ، وفى القاموس أنه تفتح عينه أيضا وتكسر وتفتح مع الميم أيضا ، وعن بعض : أن الغمر بالفتح فالسكون الماء الكثير ، أو الكريم الواسع الخلق ، أو معظم البحر ، أو الجواد من الخيل ، أو السابغ من الثياب ، أو جماعة الناس ولفيفهم ، ويقال : لفيفهم الغمر بفتحتين ، والغمر بالكسر فالسكون الحقد المستور ، والغمر بالضم فالسكون من لم يجرب الأمور ، وصلب المكان فهو صلب ، وصلُب الشىء فهو صلب أى اشتد ومنها فاعل بزيادة الألف نحو : عقرت المرأة فهى عاقر لا عاقرة ، أى لم تحمل وهى فى سن الحمل .

وزعم صاحب فتح الأقفال : أنها جاوزت سن الحمل ، بل التى لا تلد وعقر الأمر لم يفتح عاقبة ، والعاقر من الرمل ما لا ينبت والعظيم منه ، والمرأة التى لا مثل لها .

وذكر فى القاموس أنه يقال : عقرت بالبناء للمفعول أى عقمت ، وعقرت بفتح القاف تعقرت بكسرها فهى عاقر ، ورجل عاقر وعقير لا يولد له ولد .

ونص صاحب التحقيق أنه يقال أيضا : عقر بالكسر فهو مثلث فلك أن تقول : استغنوا بعاقر من عقر المفتوح ، عن فعيل من فعل المضموم ، وبرع أى فاق فى كل فضيلة فهو بارع ، وبرع فهو بارع ، أى جميل وهى بارعة ، وفره الفرس فهو فاره أى ناشط ، وفره الرجل

أى حذق فهــو فاره ، والفــاره القينة والشــديدة الأكل ، والجــارية المليحــة ، وفجر الرجــل فهو فاجر ، وفرس فهو فارس أى حــاذق بركوب الخيل ، وفحش فهو فاحش ، وودع فهو وادع أى ساكن ، ومستقر ويقال أيضــا : وديع ، ووســع فهو واســع أى دارع ، وبســل فهو باســل أى شجاع لا يفلت قرنه ، وحــزم فهو حازم اى مشمر محتــاط فى الأمــور ، ويقال أيضا : حزيم ، وصرم السيف فهو صارم أى قاطع ، ويقــال أيضا الصروم وصرم الرجــل فهو صــارم ، أى شــجاع ، وفحم الشعر فهو فاحــم ، أى اســود ، ويقــال أيضا : فحــيم ونبه قدره فهو نابه أى ذو شــهرة ، ويقال أيضــا النبه بفتحتين ، وتفتح أيضا ياء انفعل وتكسر أى شرف فهو نابه ونبيه ونبه بفتحتين ، وحمض فهو حامض ويقال أيضــا حمض بالفتح وحمض بالكسر كفــرح ، وقيــل ، الكسر فى اللبن خاصــة •

ومنهــا : فعل بضمتين كجنب فهو جنب وهم جنب ، وهمــا جنب بلفظ واحــد ، ويقــال فى الفعل جنب بالفتح أيضا •

ومنهــا : فعل بفتح الفــاء وكسر العــين مشبه ثمل بفتح التــاء وكسر الميم فى الــوزن فقط ، لأن ثمل فعل مكســور العين ، وهو لازم فليس مــراده أن ثمــل وصــف وفعله مضموم كــذا لصاحب فتــح الأفعــال •

قلت : لا مانع من أن يريــد به ذلك أنــه وصف مفتــوح الأول مكسور الثانى ، وفعله بالضم وهو بناء مثلثة فانه و لو اشتهر كسر عينه كفرح لكن جــاء ضمها كما هو صريح تحقيق المقــال إلا إن لــم يطلع على الضم اطلاعا لكن عن ظاهر النظــم ، ومعناه سكر أو قارب السكر ، وثمل السيف بعــد عهــده بالصــقل ، وندس فهــو ندس أى عــالم بالأخبــار مدقق للنظــر فى الأمــور وفطن فهو فطن •

قيل : والمشهور فيهما الكسر ، وذكر فى القاموس أن فطن بفتح طاؤه أيضا كنصر وتكسر كفرح ، وأنه يقال أيضا فى الوصف فاطن وفطين وفطون بالفتح ، وفطن بالفتح والسكون وبالضم والسكون ، وندس بالكسر هو المذكور فى القاموس بوزن فرح ، وقد يقال : فاطن وصف فطن المفتوح ، وفطن بالكسر وصف فطن بالكسر ، وحصف فهو حصف أى رزين الفعل ، والمشهور فيه حصيف بالياء قالته صاحب التحقيق •

قلت : قد ورد حصف بالكسر أيضا ، فلعل حصفا بالكسر وصف له ، كفرح فهو فرح ، وخشن المكان بضم الشين فهو خشن تكسرها ، هذا ما فى القاموس •

وزعم الأشمونى أن الوصف خشن بكسرتين ، فلعل ذلك لغتان ، وبهج فهو بهج أى حسن ، وسمح فهو سمح ضده ، وبدغ بغين معجمة فهو بدغ أى سمين ناعم ، ولم يذكر الناظم فعلا بكسرتين ، وذكره الأشمونى ، ولم يذكر فعالا بفتح الفاء وتشديد العين بعدها ألف زائدة ، وذكره صاحب التحقيق ، وأبو يحيى كوضؤ فهو وضاء ولم يذكر فعلانا ، وذكره صاحب التحقيق كسرع فهو سرعان بفتح الأول وسكون الثانى ، وزيادة ألف ونون بعد الثالث ، ولم يذكر مفعولا ، وذكره صاحب التحقيق كودع فهو مودوع أى وادع ، ولم يذكر الناظم ذلك لشذوذه •

وقد يحول فعيل الى فعال بالفتح والتخفيف : كطويل وطوال بفتح الطاء ، والواو مخففة ، والى فعال بالتشديد ككريم وكرام بفتح الكاف ، وتشديد الراء •

وقول صاحب التحقيق : واعلم أنه قد شذ فيه أيضا فاعل قالوا :

فره فهو فاره ، إن أراد به الاستدراك على الناظم فسهو لأن الناظم قد مثل له بعاقر كما شرحه صاحب التحقيق بنفسه ، وان أراد التنبيه على شذوذ فاعل لأنه ذكره الناظم بدون النص على شذوذه ، وذكره هو أيضا فى محل شرحه بدون النص على الشذوذ فصحيح ، والمتبادر أنه أراد الاحتمال الأول سهواً ، وجل وعزّ من لا يسهو وانهاء من قوله فى أول البيت ، ومنه صيغ عائد الى فعل بانضم آخر البيت قبله كما هو ظاهر ، ونص عليه أبو يحيى وصاحب تحقيق المقال وغيرهما .

الإعراب : الواو لعطف جملة صيغ على جملة جعلا ، وجعلوا فى البيت قبله ، ومنه متعلق بصيغ ، وقدم للوزن وصيغ بإخلاص كسر الصاد أو اشمامه الضم ، ويجوز صوغ فعل ماض مبنى للمفعول ونائبه مستتر فيه جوازاً عائد الى اسم الفاعل فى قوله : اسم فاعل جعلا .

وكسهل متعلق بمحذوف حال من المستتر أو الكاف اسم حال ، وسهل مضاف اليه ، وهذا أولى من جعلها اسما نائبا ، والظريف معطوف على سهل ، والواو للاستئناف أو للعطف على جملة صيغ أو جعل ، وقد حرف تقليل ، ويكون مضارع مستتر الاسم جوازاً عائدا الى الفاعل المذكور ، وافعل خبره على حذف مضاف أى مثل افعلا ، ونحو افعلا ، وموازن أفعل وفعالا معطوف بأو على أفعل ، ويوجد فى النسخ مكتوبا بألف التنوين ، ولا يقبل الوزن تنوينه ، فالصواب منع تنوينه للوزن لأن اللام هى أول الوتد المجموع ، فإنما يلين متحرك آخر يكون وسط الوتد المجموع ، فهو همزة أو وآخر الوتد الواو ، ولعله وصل همزة فحذفها من المنطق ، وكسر التنوين لئلا يلتقى ساكنان .

وفعلا معطوف بأو على فعالا ، أو على أفعل ، والواو للعطف ،

وكالفرات متعلق بمحذوف ، وهذه المحذوف منصوب معطوف بالواو ، على أفعل المنصوب على الخبرية ليكون ، أو يقدر بلا تعليق الكاف به ، أو الكاف اسم معطوف على افعل ، والفرات مضاف اليه الكاف أي ومثل الفرات ، وما بعده معطوف على الفرات ، أو كل على متلوه بإسقاط العاطف في عاقر وجنب ، ومشبه كذا في النسخ بالرفع أو بالجر ، والصواب مشبها بالنصب معطوف على افعلا ، وعلى كاف •

قوله : وكالفرات ان جعل اسما أو على الاستقرار المحذوف ان جعل حرفاً ، أو على محل المجرور أو محل الجار والمجرور على الخلاف في محل النصب ، هل هو للمجرور أولا أو للجار ولا شيء يقول من قال للجار ، ووجه الرفع أنه مبتدأ محذوف الخبر أي ومشبه ثمل كذلك ، أو نائب لمحذوف أي وقد يصاغ مشبه ثملا ، وقد يأتي أو نحوهما ، ولا وجه للجر خال عن تكلف ، مثل أن يقال : معطوف كما تقدم ، وجر للمجاورة للمجرور ويقدر نصبه بناء على جواز الخفض على الجوار في المعطوف مع فصل العاطف ، وهو قول رده ابن هشام وغيره كما بسطته في النحو ، وإنما لم أعطفه على الفرات أو على جنب لأنه يلزم عليه أن يكون التقدير : وكمشبه ثمل لأن ما عطف عليه (ح) قد تسلط عليه الكاف تلواً أو بالعطف وهو فاسد ، لأن المراد مشبه ثمل لا مثل مشبهه إلا أن يجعل كناية عن ثبوت مثل مشبهه ، فيفيد أن هناك ما أشبه ثمل ، وما أشبه ما أشبهه •

وغاية هذا المفاد الإشعار بثبوت أمثلة على وزن ثمل ، لأن ما أشبه ثمل ليس وصفاً واحداً ، أو تجعل الكاف المقدرة من حيث العطف على مدخول الكاف زائدة ، وهذا أبعد لأن فيه تقدير الزائد ، وثمل مفعول به لمشبه •

وصيغ من لازم موازنه فعلا
بوزنه كشج ومنسبه عجلا

والشاذ والأشنب الجذلان ثمت قد
يأتى كفان وشبه واحد النجلا

حملا على غيره لنسبة كخفيـ
ـف شيب أطيب فى الصوغ من فعلا

أى وصيغ اسم الفاعل كثيرا قياسا من الفعل اللازم المكسور العين على وزن هذا اللازم المكسور ، كشجى بالشين المعجمة ، وجيم مكسورة ، وياء مفتوحة فهو شج بفتح الشين وكسر الجيم وحذف الياء ، لالتقائها ساكنة مع التنوين ، وهو الذى فى النظم ، فوزنه فع بحذف اللام ، وأصله شجى بوزن فعل بفتح الأول وكسر الثانى وتنوين الثالث ، تقلب الضمة فحذفت فبقيت الياء ساكنة قبل التنوين ، فالتقى ساكنان فحذفت الياء لأنها حرف علة ، وبعض كلمة ، والتنوين حرف صحيح ، وكلمة تامة ، وكذا فى حال الجر •

وأما فى حال النصب فتثبت الياء ، ومعناه حزن وهذا من معتل اللام ، ومثال ذلك من صحيحها : فرح فهو فرح ، وأشر فهو أشر أى يحمد النعمة والعافية ، وكذا بطر فهو بطر بمعناه ووزنه ، وقيل : هما بمعنى شدة المرح ، ويطلق البطر أيضا على النشاط والدهش والحيرة والطغيان بالنعمة ، وكراهية الشىء من غير أن يستحق الكراهة ، وذلك كله بصحيحه ومعتله موازن لفعله ، واليه أشار بقوله : بوزنه كشج وهو الوزن الأول ، وهو مقيس مطلقا •

وقيل فى الأعــراض : ســواء كانت داء كشح وجـو مثله وزنـا ومعنى ، وحبط ووقع أو غير ذا كفرح وبطر والأعراض جمع عـرض بفتح العين والراء ، والمراد به هنـا المعنى العارض للذات غـير الراسخ فيهـا ، فيخـرج اللون والخلقـة لا العرض المقابل للجسم المحدود ، بأنه ما لا يستقل عند بعض ، وبأنه ما لا يـدوم أكثر من حـال عنـد آخـرين المبســوط فى علم الكلام •

وصيغ اسم الفاعل أيضا كثير قياسا من الفعـل اللازم المكســور العــين على وزن فعل بفتح الفاء وضم العين ، وهو الوزن الثـانى ، واليــه أشار بقوله : ومشبه عجـلا بفتح العين وضم الجيم اسم فاعل من عجــل بكسر الجيم ، ومنه يقظ بكسر القــاف ، فهـو يقظ بضمها ، وطمع بكسر الميم فهو طمع بضمها ، ودنس بكسر النــون فهـو دنس بضمها ، وكذا ندس فهو ندس •

وورد منه أشر بكسر الشــين فهو أشر بضمها ، والقياس الراجح كسرها كما مــرّ فى الوزن الأول ، وورد : أشر بكسر الشـين فهو أشر بفتحهــا كالمصــدر ، وورد أيضــا أشر بالكسر فهـو أشر بالســكون وورد أشران كسكران ، والقياس الكسر ويليــه الضم وورد عجـــل بكسر الجيم فهو عجـل بكسرها أيضا ، وهــو أولى من ضمها ، وورد عجــلان كسكران ، وعاجل وعجيل على غير قياس ، وورد يقــظ بالكسر ففهو يقظ بالكسر أيضا وهو أولى من الضم •

وورد يقظــان كسكران على غــير قياس ، وورد مضــموم عــين الفعل ككرم ووصفه ذلك كله ، وورد طمع بكسر الميم فهو طمع بالكسر أيضاً وهو أولى من الضــم ، وورد على غــير قياس طامع كضـارب • وورد ندس بالكسر فهو ندس بالكسر أيضــا ، وهو أولى من الضم •

وورد دنس بالكسر فى تقديم الدال ، وهو ولى من الضم وأكثر ، ويصاغ اسم الفاعل أيضا على قياس ، وكثرة من فعل المكسور العين اللازم على فعل بفتح الفاء ، وسكون العين وهو الوزن الثالث ، واليه أشار بقوله : وانشاذ تقول شيز بالشين المعجمة والهمزة المكسورة بعدها زاى المكان فهو شأز بفتح الشين وسكون الهمزة ، أو تبدل ألفا أى خشن بكثرة حجارته ، وهو لغة تميم ، وصله شئز بكسر الهمزة كفرح فهو فرح ، وخفف بالاسكان •

وورد على الأصل أيضا وهو لغة غير تميم ، وورد شئز جنبى بالتنوين ، وكسر الهمزة وهو كثير أيضا أو أكثر ، ويكون بمعنى الغلط ، وبمعنى الارتفاع ، وبمعنى الاشتداد ، وبمعنى القلق ، وبمعنى الدعر ، وقد يبنى للمفعول هدا الآخر كعنى ، وأما شأزها بمعنى جامعها وشأزت الخيل بمعنى سمنت فمفتوح العين والأول متعد والكلام هنا فى المكسور اللازم •

ويصاغ اسم الفاعل أيضا على قياس وكثرة من فعل المكسور اللازم على أفعل بفتح الهمزة الزائدة والعين ، وسكون الفاء على وزن اسم التفضل ، وليس اسم تفضيل وهو الوزن الرابع ، واليه أشار بقوله : والأشنب يقال : شنب بكسر النون فهو أشنب ، وشنبت فهى شنباء بالمد ، ويقال هو شنب وهى شنبة بالكسر ، وشانب وشانبة ، وشنيب وشنيبة ، ككريم وكريمة ، والقياس أشنب ، وحكى سيبويه شمباء فى التأنيث بابدال النون ميما ، والشنب قال بعضهم ماء يجرى على الأسنان ، وقيل رقة وجدت فى الأسنان تراها كالمنشار حين تطلع ، وذلك فى الشبيبة لأنها اذا أتت عليها السنون احتكت ، وقيل : برد وعذوبة فى الأسنان ، ومنه شنب يومنا فهو شنب بالكسر ، وشانب أى برد •

قال الجرمى : سمعت الأصمعى يقول : برد الفم والأسنان فقلت ان أصحابنا يقولون : هو حدتها حين تطلع ، فيراد بذلك حداثتها وطراوتها ، لأنها إذا أتت عليها السنون احتكت ، فقال ما هو إلا بردها ، وقول ذى الرمة :

لمياء فى شفتيها حوة لعس
وفى اللثات وفى أنيابها شنب

يرد قول الأصمعى لأن اللثة لا تكون فيها حدة .

قلت : للأصمعى أن يقول فى اللثات معطوف على شفتيها ، فيكون المراد وصفها بالحوة ، واللعس لا بالحدة ، فلا دليل فى البيت كذا ظهر لى ، وأبو يحيى لم يتنبه لهذه فسلم ذلك أو لم يسلم ، والله أعلم .

وقيل : الشنب نقط بيض فى الأسنان ، وقال الأصمعى أيضا : سألت رؤبة عن الشنب ، فأخذ حبة رمان وأومأ إلىّ بصبيبها أى مائها ، وفى القاموس : الشنباء من الرمان الاملسية ليس لها حب ، إنما هى ماء فى قشر ، والمشانب الأفواه الطيبة ، ومن ذلك الوزن : خضر فهو أخضر ، وسود فهو أسود ، وحمر فهو أحمر ، وبيض فهو أبيض ، وصفر فهو أصفر ، وزرق فهو أزرق ، ودهم فهو أدهم ، وكدر فهو أكدر ، وحول فهو أحول نوع من النظر والبصر ، وعور فهو أعور ، ودقن فهو أدقن أى عظم دقنه ، وجهر فهو أجهر لا يبصر فى الشمس ، وعمى فهو أعمى .

ويقاس ذلك الوزن مطلقاً ، وقيد فيما دل على اللون ، وفيما دل على الخلقة أى الحال المصور عليه البدن ، كالعور والجهر والحور ، حور فهو أحور أى شديد بياض العين ، وسوادها مستدير ،

وحدقتها رقيق جفونها أبيض حواليهـا ، وقيل : شـدة بياضها وسوادها فى بياض الجسد ، وقيل : اسـوداد جل العين أو كلها كالظبى ، ولا يكون فى ابن آدم ، بل يستعار لـه ، وألمى فهـو ألمى أى أسـود حمـرة الشفتين ، ويصـاغ أيضـا اسم الفاعل على قياس ، وكثرة من فعـل المكسور اللازم على وزن فعـلان بفتح الفـاء وسكون العين ، وزيـادة الألف والنـون فى الآخـر ، وهى الوزن الخامس واليـه أشار بقوله : الجذلان ، تقـول جذل بذال معجمة مكسورة فهو جذلان أى فـرح ، وورد هو جـذل بالكسر أيضـاً ، وورد فى الشعر جـادل ، وقد يقـال ألفـه للاشباع أو صيغ للدلالة على الحدوث ٠

ومن ذلك فرح فهو فرحـان ، وورد أيضـا هو فرح بالكسر وهو أولى وأكثر ، وورد هو فرح بالضـم ، وفـروح كصـبور ، ومفروح كمضروب ، ومعناه فارح ، وورد فارح كضـارب وشبع فهو شبعان ، وسـمع فى الشعر شابع ٠

قال فى القاموس : ولا يجوز فى غيره ، وقد يقال : إنه فى الشعر ألفـه للاشباع أو دال على الحدوث ، فيقاس مطلقا اذا دل عليـه ، وروى فهـو ريان بفتح الراء وتشـديد اليـاء ، واذا دل على الحدوث قيـل لا وكقاض ، وسكر فهو سكران ، ويقـال أيضا هو سكر بالكسر ، وعطش فهو عطشان ، ويقال أيضـا هـو عطش بكسر الطـاء وضمها ، وفى القاموس : عطشان الآن وعاطش غدا ٠

وأقول : يجـوز عاطش اذا دل على الحـدوث مطلقـا ، وظمىء بظاء معجمة مشـالة بعدها ميم مكسـورة ، وبعدها همزة فهـو ظمآن ، عطش ، ويقال ظمىء بكسر ميم وصفا تليهـا همزة ، وغرث بغين معجمة وثاء مثلثة فهو غرثان ، أى جائع ، وصـدى فهـو صديان ، أى عطشا ، ويقال أيضا صد كشج ، وصاد كقاض ، ويقاس هـذا الـوزن مطلقا ،

وقيد فيما دل على الامتلاء كشبعان وريان ، أو على حرارة الباطن كعطشان وصديان ، واعترض التمثيل للامتلاء بريان ، بأن الرى أنقظ حاجة الشراب وقد يكون ذاك بدون امتلاء ، بل قد يحصل من غير تناول شيء أصلا .

وأقول : لنا أن نجيب بأن مراد الممثلين به للامتلاء الرى الحاصل بعد الامتلاء ، وبالامتلاء ، والمثال انما يحمل على ما مثل به له ، ولو كانت له وجوه سواه هذا ما ظهر لى .

وأجاب الصبان : بأن المراد الامتلاء حقيقة أو حكما ما رأيت من كون الأوزان الخمسة مقيسة مطلقا ، هو ما ذكره صاحب فتح الأقفال ، بناء على ظاهر النظم ، وصرح ابن هشام العلام ، ومن تبعه من العلماء الأعلام أن المقيس انما هو الأول والرابع والخامس فقط ، فعل بكسر العين وأفعل وفعلان ، وانه انما يقاس فعل فى الأعراض ، وأفعل فى الألوان والخلق ، وفعلا فيما دل على حرارة الباطن ، أو على الامتلاء ، وقد يشارك فعلا بالكسر فعل بالضم فى الأعراض كعجل بالكسر فهو عجل به وبالضم ، وقد يشاركه أيضاً فعلان كفرح وجذل بالكسر ، فهو فرح وجذل به أيضا ، وجذلان وفرحان .

وقد يشاركه فعل بالكسر أفعل كخضر بالكسر فهو خضر به أيضا ، وأخضر فى الألوان ، وقد يشارك فعل بالكسر فعلاناً فى الامتلاء والحرارة كصدى بكسر الدال فهو صديان ، وصد كشج أصله صدى ثقلت الضمة على الياء ، فحذفت فالتقت الياء ساكنة مع التنوين فحذفت ، وقد تأتى الثلاثة من مادة واحدة كشعث بكسر العين فهو شعث بكسر أيضا ، وأشعث وشعثان ، ولك أن تقول : اجتمعت فيه المعانى الثلاثة ، فان الشعث عرض وفيه بعض لون وحرارة باطن

آثرته كما يلزم من المشى الطويل فى السفر ، وعدم الدهن ، وقيل يقاس أفعل فى الآفات والخلق .

ويقاس فعلان فى الامتلاء وضده ، وفعل بالكسر فى غير ذلك فعلى قول ابن هشام ومن تبعه يشذ ما جاء على فعل بالكسر إن لم يكن وإلا على عرض ، وعلى هذا القول الآخر لا يكون شاذاً إذا لم يدل على آفة أو خلقة أو امتلاء أو ضده ، سواء دل على عرض أو غيره ، ومما شذ فى المكسور اللازم فعل بالسكون اذا لم يكن أصله فعلا بالكسر وخفف : ككهل فهو كهل بسكون الهاء ، وقيل شاذ مطلقاً ، والقياس كهل بالكسر أيضا لأنه عرض ، وقد تقدم أن الأصل الغالب فى المكسور اللازم المعتل اللام ، والمكسور اللازم الصحيح اللام ، المغنى عن انفعل المضموم ، أن يكون وصفهما على وزن فعيل بالياء : كغنى فهو غنى ، وحنى فهو حنى ، وشقى فهو شقى بكسر ما قبل الياء فى الوصف والفعل ، وتخفيف ياء الفعل مفتوحة ، وتشديد الياء فى الوصف ، ففى يائه ياءان إحداهما زائدة وهى ياء فعيل ، والأحرى أصل وهى لام الكلمة ، أدغمت الأولى فيها .

وبعد ذلك فاعلم أنه قد يأتى اسم الفاعل من المكسور اللازم على فاعل على قلة ، ودون قياس كما مر بزيادة الألف ، وهو الوزن السادس ، واليه أشار بقوله : ثم قد يأتى كفان تقول : فنى بكسر النون فهو فانٍ كقاض أصله فانى بضم الياء أو كسرها ، ثقلت الضمة أو الكسرة عليها ، فحذفت فبقيت الياء ساكنة مع التنوين ، فحذفت لالتقاء الساكنين ، وبقى بكسر القاف فهو باق ، أصله باقى ففعل ما مر ، ورضى بكسر الضاد فهو راض أصله راضى كذلك .

وقد يأتى على قلة وبلا قياس أيضاً على فعيل بزيادة الياء مثل : واحد البخلاء ، ومفرده وهو بخيل ، وهو الوزن السابع ، اليه أشار بقوله : وشبه واحد البخلاء تقول بخل بكسر الخاء فهو بخيل ، ومرض فهو مريض بكسر الراء ، وإنما يأتى اسم الفاعل من المكسور اللازم على فاعل أو على فعيل لحمل المكسور اللازم على غيرم وهو المتعدى ، والمفتوح والمضموم ، لمناسبة بين المكسور وغيره من المماثلة فى المعنى ، أو من التضاد فان الشىء يحمل على ضده ، كما يحمل على نظيره ، كما حملوا عدوه بالتاء على صديقة ، مع أن أصل عدو لا تلحقه تاء التأنيث ، لأنه كصبور ، وكما حمل غير واحد لا النافية للجنس ، على أن مع أن ضدها للاثبات فيما قيل ، لأنها للتقوية والتوكيد ، وهما غير نفى بل اثبات لمعنى خبرها على وجه الاثبات أو النفى ، وبسطته فى النحو .

وكما نص البيانيون أن العلاقة فى باب المجاز قد تكون التضاد ، قال أبو يحيى وابن الناظم : لأن الضد أقرب حضوراً بالبال مع ضده من سائر المغايرات ، وأشار اليه صاحب تحقيق المقال وغيره ، مثال حمل المكسور اللازم على المفتوح : فنى فهو فان حملا على موافقه فى المعنى ، كذهب فهو ذاهب ، فان المفتوح كذهب أولى بوزن فاعل من المكسور اللازم ، ولكن لما قرب معنى المكسور وهو فنى ، من معنى المفتوح وهو ذهب ، جاء وصفه على فاعل وفان ، كما جاء وصف ذهب على فاعل وهو ذاهب .

ومن ذلك رضى بالكسر فهو راض حملا على ما هو قريب من معناه ، كشكر بالفتح فهو شاكر ، وكسخط بالكسر فهو ساخط ، حملوه على شكر فهو شاكر ، فانه يقرب من مضادته ، ويقال رغب بالكسر فهو راغب ، ورهب فهو راهب ، ولعب بالمهملة فهو لاعب ، ونصب فهو ناصب ، وحنث فهو حانث ، وعبث فهو عابث أى لعب ، ولبث فهو لابث

أى مكث ، ولهث فهو لاهث ، أى عطش ، وربح فى تجارته فهو رابح ، وصعد فى السلم فهو صاعد ، وظفر به فهو ظافر ، وغلط فى الحساب فهو غالط ، وطمع فى الشىء فهو طامع ، وقنع فهو قانع ، كل ذلك من المكسور اللازم جاء وصفه على فاعل حملا على ما كان من المكسور المتعدى ، أو من المفتوح بمعناه أو بضد معناه .

وقد قيل : يتعدى رضى فلا شاهد فيه ، وقد يقال : ان نحو باق وفان اسم فاعل بقى وفنى بالفتح فى بعض اللغات ، كما نراه مما مر ، ولا شاهد فيه أيضا ، وقد نص فى القاموس أن فنى جاء كرضى بالكسر ، وسعى بالفتح والمقصود بقنع المذكور الرضا بالقسم ، حمل على قنع المفتوح بمعنى عدم الرضا ، وجاء عبث بالفتح فاعل عابث وصف له لا للمكسور ، فلا شاهد فيه ، وورد لبث فهو لبث بكسرهما .

ومثال حمل المكسور اللازم على المضموم ، فيأتى وصفه على فعيل بالياء ، كوصف المضموم بخله بكسر الخاء فهو بخيل ، حملا على ضده المضموم ، وهو كرم فهو كريم ، وعلى موافقة فى المعنى ، وهو لؤم بالضم فهو لئيم ، ومرض بالكسر فهو مريض ، حملا على المضموم ، والموافق له فى المعنى وهو مثلا ضعف بالضم فهو ضعيف ، وسقم بالكسر فهو سقيم ، حملا على ضعف فهو ضيف ، والقياس مرض وسقم بالكسر فى الوصف كما فى الفصل لأنهما من الأعراض ، ونضج بالكسر فهو نضيج ، وجهد عيشه فهو جهيد أى ضعيف ، وسعد فهو سعيد بالكسر ، وشقى فهو شقى ، وكبر بالكسر أى أسن فهو كبير حملا على كبر بالضم .

وأقول : قد جاء بخل بالضم فلعل يخيل وصف له ، فلا شاهد فيه ، وجاء الوصف أيضا على باخل كضارب ، وجاء

بخال بالتخفيف والتشديد ، وجاء مرض بالكسر كقطه وهو القياس ، وجاء مارض كضارب ، وجاء سقم بالضم فلعل سقيما وصف له ، فلا شاهد فيه ، وجاء شقى بالفتح والتعدى ، فلعل شقيا تشديد الياء فعيل بمعنى مفعول ، فلا دليل فيه ، وجاء ناضج كضارب على غير قياس أيضا ، وجاء سعد بالبناء للمفعول ، فلعل سعيد فعيل بمعنى مفعول منه ، كما جاء منه مسعود ، فلا شاهد فيه .

وحملوا المكسور اللازم على المتعدى والمفتوح فجاء وصفه على فاعل ، وحملوه على فعل بالضم ، فجاء وصفه على فعيل ، كما حملوا فعل المفتوح على المضموم لمناسبة موافقة المعنى أو تضاده ، فجاء وصفه على فعيل كوصف المضموم قالوا : خف بالتشديد أصله خفف بوزن ضرب فسكنت الفاء ، فأدغمت فى الفاء بعدها فهو خفيف بوزن كريم ، حملا على ضده المضموم ، وهو ثقل فهو ثقيل والقياس خاف بوزن فاعل ، أصله خافف كضارب ، أدغمت الفاء وقالوا : طاب أصله طيب بفتح الياء تحركت بعد فتح ، فقلبت ألفا فهو طيب أصله عند الفراء وابن الناظم بكسر الياء الأولى ، وسكون الثانية بوزن كريم ، قلب وأدغم وذلك حمل له على ضده المضموم ، وهو خبث فهو خبيث وإلا فأصله طائب كضارب ، فانظر ما مر عند الكلام على سيد ، فانه مثل طيب .

وكما حملوا المفتوح على المكسور ، فجاء وصفه على أفعل كوصف المكسور وقياسه فاعل ، قالوا : شاب أصله شيب بفتح الياء ، تحركت الياء بعد فتح فقلبت ألف فهو أشيب ، حملا له على ضده المكسور الدال على لون ، كسود فهو أسود ، والقياس شائب كضارب ، ويدل على أن طلب من باب فعل المفتوح لا المضموم فجىء يطيب ، وأن المضموم يندر مجيئه يائى العين ، وعلى أن خف من المفتوح لا من

المضموم كسر مضـــارعه وتضعيفه ، والمضموم لا يضعف إلا قليـــلا ، أو يكون منقول الى الضم له أصـــل فيه •

وما مر من أن فعيـــلا بالياء لا يقاس فى المكسور على الإطلاق هو قول بعض ، وقال بعض : إنه مقيس فى المعتـــل اللام كغنى فهـو غنى ، وفى المغنى عن المضموم وكسمن فهو سمين •

تنبيـــه : يجـــوز فى أفعل المذكور فى النظم فى المضموم والمكسور أن يراد به ما يشمل الصفة المشبهة ، واسم تفضيل •

الإعـــراب : الواو العطف على جملة صيغ الأولى ، أو على جمـــلة جعلوا ، أو جعل وصيغ ماض مبنى للمفعول فيه ما فى قيـــل ، ونائبـــه مستتر فيه جوازاً يعـــود الى اسم الفاعـــل ، ومن لازم متعلق بصيغ أى من فعـــل لازم وموازن نعت لازم ان غلبت الاســـمية على لازم ، ونعت للمنعوت المحذوف وهو لفظ فعل ان أبقى على الوصفية ، وفعـــلا بالكسر العين مفعول موازن •

وبوزنه جار ومجرور مضاف اليـــه متعلق بصيغ ، والبـــاء بمعنى على ، والهاء عائدة الى قوله فعـــلا بكسر العـــين أو إلى قوله : لازم وكشج استقرار لمبتدأ محذوف أى ، وذلك كشـــج أو الكاف اسم هـــو الخبر مضاف الشج •

ومشبها بالنصب خبر ليكون محـــذوف ، أى ويكون اسم الفـــاعل أيضا مشبها عجلا فالشاذ وما بعده معطوف على عجلا ، أو على مشبها حال من ضمير محذوف الفاعل ، أى ويصاغ أو صيغ ، أو يأتى أو أتى حال كونه متشبها بعطف المحذوف على صيغ •

وجاز جعل بوزنه متعلقا بمحذوف حال من ضـــمير صيغ • فيعطف عليه مشبها جوازاً والشاذ وما معه معطـــوف على وجهى الحالية على

عجلا ، لا على الحال لتعريفه والحال لا يعرف قياسا على الصحيح ، والحالية أجود من الخبرية لسكون المقدر لعدم سبق لو ، وأن الشرطين ، ويجوز رفع مشبه نيابة لمحذوف ، أى وصيغ مشبه وجره عطفا على وزنه ، وعلى كل من الرفع والجر يعطف الشاذ ، وما بعده على عجلا أو على مشبه أو على وزنه ، وعلى كل حال فجملة وذلك كشج معترضة ، وثم حرف عطف ، والتاء المثناة المتصلة به لتأنيث اللفظ ، أى لجعل لفظ ثم مؤنثا ، أى لجعله كالألفاظ المؤنثة أو لتأنيث •

معناه اشارة الى أن ثم كلمة ، ولفظة ، وقد حرف تقليل ، ويأتى مضارع مستتر الفاعل جوازاً عائداً الى الفاعل ، والجملة معطوفة على صيغ ، أو على المحذوف العامل فى مشبه ، وثم بمعنى الواو أو لترتيب الذكرى أو للمهلة نظراً الى بعد رتبة إتيانه كفان وشبه واحد البخلاء بالنسبة الى إتيانه كغير ذلك ، وكفان متعلق بيأتى ، أو بمحذوف حال من ضميره ، وان جعلنا الكاف اسما مضاف لفان كانت هى الحال بلا حذف وشبه بالنصب عطفا على محل المجرور أو الجار والمجرور ، أو على الكاف ان جعلت اسما أو على المحذوف الذى هو حال ان علق كفان بمحذوف •

وواحد مضاف اليه شبه والبخلا بالقصر للضرورة مضاف اليه واحد ، وحملا إما مفعول من أجله بناء على جواز عدم اتحاد فاعله وفاعل عامله ، فان الفاعل للحمل العرب ، والفاعل للاتيان اسم الفاعل ، والناظم قد يجيز هذا فى بعض كتبه ، وإما مفعول مطلق لمحذوف ، والمحذوف حال أى محمولا حملا ، أو يحمل حملا ، وإما حال على تأويله بمحمول أو تقدير مضاف ، وما شهر بأن مجىء المصدر حالا غير مقيس محله عندى ما إذا لم يقدر مضاف صالح للحالية ، ولم يأول المصدر بالوصف وإلا فتقدير المضاف مقيس ، وجعل المصدر

بمعنى الوصف مجاز ، والمجـــاز مقيس وعلى غيره جار فمجرور فمضاف اليه متعلق بحملا ، ولنسبة متعلق به أيضا •

وكخفيف خبر لمحذوف أو نعت لحملا على حذف مضاف ، أى كحمل خفيف ، وأشيب بصرفه بواو محذوفة للضرورة ، لأن فيـــه وزن الفعــل والعلمية على اللفظ الدال على المعنى ، فان أشيب فى البيت مراد بــه اللفظ لا شخص شائب ، وهو وطيب معطوفان ، وفى الصـــوغ حـــال من الحمــل المحذوف بين الكاف وخفيف أو متعلق بما تعلقت به الكاف ، ومن فعـــلا بفتح العين متعلق بالصوع •

فائـــدة : وقد خرج وصف فعل المفتوح عن فاعل الى فوعل : كختع الرجل فهو خوتع أى ماهر بالدلالة فى اللازم ، وقطع فهـــو قطـــع فى المتعـدى ، وجاء ختع وخوتع وجـــاء قاطع وغيره •

وفاعل صالح من كل أن قصد الـ
ـحدوث نحو غد ذا جاذل جذلا

أى ويصلح صوغ اسم الفاعل على فاعل من كل فعل ثلاثى ، متعد أو لازم ، مفتوح أو مكسور أو مضموم ، اذا قصدت الدلالة على الحدوث بأنه فعل كذا فى الزمان الماضى أو الحاضر أو الحال ، نحو : هذا جاذل غداً أو الآن أو أمس ، أى فارح والأصل جذل بالكسر دون ألف لأنه لازم مكسور دال على عرض ، ولو أردت نسبته الفرح اليه فقط لقلت : هذا جذل بالكسر دون ألف ، وأنشد أبو يحيى :

وما أنا من رزء وان جل جازع
ولا بسرور بعد موتك فارح

وجازع خبر المبتدأ ، والشاهد فى فارح وجازع ، لأن الفعل جزع كفرح ، وكذا تقول زيد شاجع اذا أردت الإخبار بأنه صدرت منه الشجاعة فيما مضى ، أو فى الحال ، أو تصدر منه فى الاستقبال ، واذا أردت اتصافه بالشجاعة مطلقا دون تقييد بزمان قلت مثلا : شجع باسقاط الألف لأزم مكسور ، دل على عرض قال الشاعر :

أرى الناس مثل السفر والموت منهل
له كل يوم وارد بعد وارد

الى حيث يشقى الله من كان شاقيا
ويسعد من فى علمه هو ساعد

السفر جمع سافر ، وبعد مقطوع عن الاضافة مبنى على الضم مخبر به على القلة عن المبتدأ المذكور بعده ، وهو وارد أو هو معرب منصب ، نويت اضافته لفظا فلم ينون ، فلا قلة فى الإخبار به ، وفى البيت جر حيث بالى وهو قليل ، ويشقى بضم الياء مضارع أشقى رباعى شقى بالكسر ، أو بفتح الياء مضارع شقى الثلاثى المفتوح لتعديه وشاقيا بوزن فاعل للدلالة على الزمان الماضى ، وكذا ساعد ، وكذا جاء الوصف على فاعل ، مع أن الماضى مكسور لازم ، والمراد يشقى ويسعد اظهار أثر الشقاوة والسعادة الماضيتين فى علم الله ، أو إظهار سببيهما ، وقال الآخر :

لقد ألف الحداد بين عصابة
تساءل فى الأسجان ماذا ذنوبها

بمنزلة أما اللئيم فسامن
بها وكرام الناس باد شحوبها

تساءل بالهمزة بعد الألف والبناء للمفعول تفاعل من السؤال ، وقوله : بمنزلة أى ما ذنوبها فى المنزلة أى كم قدررها ، وسامن بوزن فاعل للدلالة على الاستقبال ، والأصل سمن باسقاط ألف أو سمين بالياء ، لأن الفعل المكسور لازم مقن عن المضموم ، وتقول : هو مائت وسائد وضائق ، اذا أردت الإخبار بالموت والسيادة والضيق أنها واقعة فى الماضى أو الحال أو الاستقبال ، وهو هنا الأصل ، لأن الفعل مفتوح ، ولكن اذا أرادوا الإخبار بذلك دون دلالة على زمانه قيل : ميت وضيق وسيد بالتشديد ، وجاز التخفيف ، قال تعالى : « وضائق به صدرك » أى فى الحال أو فى الاستقبال ، واهل هنا إشفاق أى رحمة وتثبيتا ، وشد فى عضده صلى الله عليه وسلم لئلا يطرقه ملل ، وهو مبلغ متحمل للأذى .

وتقول : هــذا حاسن اذا أردت الإخبــار بأنه حسن فى الماضى أو الحــال أو الاستقبال ، والأصــل حسن بالفتح أو حسين بالياء وهو القياس ، وبها ينطق إذا لم يرد ذلك ، لأن الفعل مضموم العين ، ومنــه بيت النواســخ :

حسبت التقى والجــود خــير تجـــارة
أرباحـــا اذا ما المــرء أصــبح ثاقــلا

والأصــل ثقيل بالياء ، لأن الفعل مضموم ، ولكن قال ثاقل بالألف لإرادته حدوث الثقل ، وكذا اذا أردت الإخبار بحــدوث الجبن قلت : زيد جابن ، مع أن الفعل مضموم ، وما مرّ من الصــوغ على فاعــله اذا أريد المضى هو ظاهر النظم ، وصريح التسهيل ، وزعــم الفراء أنه لا يصاغ على فاعل اذا أريــد المضى ، ولا تقــول : هــو مائت أمس بل ميت ، وتقوله فى الاستقبال ، ونسب ذلك للعــرب ، وتثيل الناظــم بالمستقبل لا يخصص الصـــوغ على فاعــل بالمستقبل ، لأن المثــال لا يخصص .

قال صاحب التحقيق : اذا كان معنى الصفة على الصحيح لنســبة الحــدث الى الموصــوف به على جهــة الثبوت دون إفادة الحــدوث ، كان الظاهر أنه اذا أريد معنى الحدوث فى الماضى أن يعــدل عنهــا الى فاعل ، لاسيما ان بنينــا على المذهب الحــق أن الصفة بمعنى المضى مجــاز ، ونقــل الفراء معارض لهــذا النظر أ هـ .

وتعبير الناظم بالصلوح ظاهر فى أن التغيير الى فاعل عنــد ارادة الحدوث غير واجب ، فيجــوز ابقاؤها بدون تغيير اليــه ، فيحمل عليه : (إنك ميت وإنهم ميتون) أى مائت ومائتون فى الاستقبال ، والقــوم يجعل ميت وميتون للماضى مجازاً تعبيراً بالواقع عن غير الواقع تســلية

له صلى الله عليه وسلم ، وتخويفا لهم ، وليكون الحى من الموت على حذر ، وظاهر بعضهم وجوب التمييز الى فاعل عند ارادة الحدوث ، والنظم قابل له ، لجواز أن يراد بالصلوح عدم الامتناع الصادق بالواجب .

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف على صيغ الآخر ، أو جعلوا عطف اسمية على فعلية ، وفاعل مبتدأ ، وصالح خبره ، ومن كل متعلق به أو بمحذوف حال من ضميره ، وتنوين كل عندهم عوض عن المضاف المحذوف ، أى كل فعل أو كل ما تقدم ، أو كل الأفعال المذكورة ، وان حرف شرط وقصد مبنى للمفعول شرطه ، والحدوث نائب ، والجواب محذوف لدلالة عليه ، أى ففاعل صالح من كل ، ونحو خبر لمحذوف أى وذلك نحو : وغد اذا جاذل جذلا مضاف اليه نحو : مراد به اللفظ علم على المراد به المعنى الذى يضرب هكذا : ذا مبتدأ اسم اشارة ، وغدا ظرف زمان متعلق بجاذل ، قدم للوزن أو مع الحصر وجاذل خبر وجذلا مصدر .

وباسـم فاعـل غـير ذى الثلاثة جى
وزن المضـارع لكن أولا جعـلا

ميـم تضـم . . . . .
. . . .

أى ويجاء باسم الفاعل من فعـل رباعى أو خماسى أو سداسى ، لا ثلاثى على وزن المضـارع ، لكن يسـقط حـرف المضارعة ، وتجعل مكانه ميم مضمومة مع كسر ما قبـل الآخـر ، كمـا فى الخلاصـة ، وكما يدل عليـه قوله : وان ما قبـل آخره فتحت صـار اسم مفعول ، سـواء كان متعديا أو لازما ، صحيحا أو معتـلا أو مضـاعفا ، مزيـد فيه أو مجـرد عن الزيادة ، وانما احتيج للزيادة لحـرف مكان حـرف المضارعة لئلا يلتبس بالمضـارع لو لم يزد ، وبالأمـر لو أسـقط حرف المضـارعة ولم تزد الميم ، وحمـل ما لا لبس فيـه على ما فيه اللبس فانه لو قيـل : دحرج بكسر الراء فى اسم الفاعـل لالتبس بالأمـر ، اذا لم ينون للوقف أو غيره ، وكذا لو قيـل أكـرم فى اسـم الفاعـل لالتبس بـه اذا لم ينـون ، ويلتبس ذلك بالمبنى للمفعـول ، لأنـه قـد يغفـل عن ضم الأول وفتحـه ، وكـذا لو قيـل فى متعلم تعلم لالتبس بالماضى المبنى للمفعـول ، حيث لم ينـون لأنـه قد يغفـل عن حـركة الأول ، وانما زادوا ميما لا غيرهـا لكون مخرجهـا قريبـا من مخـرج الواو ، لأنهمـا شفويتان .

وقد مر أن الواو أصـل اتـاء المضارع ، ولعدم صلوح زيادة حرف العـلة أما الـواو فلأنهـا لا تـزاد أو لا على ما مـر فى حـروف المضارعة ، ولاسيما مع واو العطف ، أو مع كـون التالى لهـا واوا ، أو اجتمـاع ذلك كله ، وأما الألف فلا تزاد أولا لسـكونها وان قلبت همزة وحركت التبست بهمـزة المضـارع بأى حـركة ، لأن حـرف

المضارعة يفتح ويكسر ويضم كما رأيت ، ولا يقال : لو أبدلت همزة وصل لم يلتبس لحذفها في الدرج ، لأنا نقول : تثبت في الابتداء وفي الخط ، فيلتبس ، وحمل ما لا لبس على ما فيه اللبس •

وأما الهمزة القطعية فلو زيدت لالتبست بهمزة المضارع ، حيث لم تكن همزة المضارع بأن لم توجد أصلا ، أو حذفت ولاجتمعت همزتان ، حيث دخلت على المضارع المبدوء بالهمزة اذا لم تحذف ، ولو زيدت الياء التبست بياء المضارع ، ولاجتمعت ياءان حيث دخلت على مضارع مبدوء بالياء ، ولم تحذف هذه الياء ، وكذا التاء لو زيدت لالتبست بتاء المضارع ، ولاجتمعت تاءان حيث دخلت على المضارع المبدوء بالتاء ، اذا لم تحذف هذه التاء ، وتجتمع ثلاث تاءات أيضاً اذا بدئ الماضي بتاء ، وأربع اذا بدئ بتاءين •

ولو زيدت النون لالتبست بنون المضارع ، واجتمعت نونان حيث بدئ المضارع بنون وأثبتت ، وثلاث اذا بدئ بها هو والماضي أيضاً ، ولشبه النون بالواو كما مرّ ، وضمت الميم سواء ضم حرف المضارعة أم لا ، لأن الضم أشرف والاسم أشرف من الفعل ، فضمت فيه مطلقاً ، ولو فتحت لالتبس الاسم أعني اسم الفاعل باسم المكان من الثلاثي المكسور ، وعين المضارع وباسم المكان المكسور ، مطلقاً ولو كان مضارعه غير مكسور ، ولو كسرت لالتبس باسم الآلة ، وما لم يكن فيه لبس فمحمول على ما فيه اللبس طرداً للباب ، وامتناعاً من اللبس ولو في بعض الصور ، ولم تسكن لوقوعها أولا ولو سكنت لاحتيج لزيادة همزة الوصل ، والمراد بضم الميم الضم الظاهر والضم المقدر مثل أن تنقل ضمته الى ساكن قبلها ، ومثل أن يكسر تبعا لحرف قبلها أو بعدها نحو : منتن بكسر الميم تبعا للتاء ، والأصل ضمها لأنه اسم فاعل انتن ، والساكن حاجز غير متين ونحو مبين ومعين ومغير بكسر الميم تبعا لحرف بعدها •

والأصل الضم لأنها من أبان وأعان وأغـار وكسر الاتبـاع لمـا بعدها شاذ والضم فى ذلك كله مقدراً والضم فى الميم غير الضم فى حرف المضـارعة اتفاقا ، وانمـا كسر ما قبـل الآخـر تشبيها باسم فاعـل الثلاثى ، اذ كان هو الأصـل فى اسم الفاعل ، لو فتح لالتبس باسـم مفعول ، وربما توهم أنه المصـدر الميمى من غـير الثلاثى ، والضـم ثقيل لكثرة حروف غير الثلاثى على ما مرّ ، ولسـبق الضم فى الميـم ، ولأنـه يقـع الضـم فى الآخـر كثـيرا جـداً فتثقل الكلمة بضمتين أو ضمات .

والمراد بالكسر الكسر الظاهر والمقدر نحـو : مستحق ومتحـاب ومحاب ، ومضطر ومعـد ومنصب بسكون ما قبـل الآخر وادغامه ، وأصله الكسر نقـل الكسر لمـا قبله فيما عدا الثانى والثالث ، وحـذف فيهما وسكن الحرف وأدغم فيما بعده ، ونحـو : مختار ومنقاد اذا كانا اسـمى مفعولين ، فان الألف فيهما هو ما قبـل الآخر ساكن لفظـاً ، وأصـله فى مختار ياء مكسـورة ، وفى منقاد واو مكسورة ونحو منتن بضم الثاء تبعـاً للميم والنـون ، فأصـل ضعيف لسكونه ، وأصـل الثاء الكسر وهو الكثير ، والضم شـاذ ، وأشـذ منـه منحذر بضـم الذال كالميم ، مع أن الفاصـل حرفان : نون ساكنة ، وحـاء متحركة ، إلا أن قيـل ضـم مخصوص بحـال الرفـع ، فيكون تبعـا للـراء بعـدها .

واختلفوا فى كسر ما قبـل آخر اسم الفاعل غير الثلاثى فقيـل : هو الكسر فى مضارعه ، وقيل : كسر جـديد وهو الذى عليـه المرادى ، لأن المغايرة مقصودة ، فان لم تكن لفظا كانت تقديراً ، ولأنه يكسر ولو فتح فى المضارع يتعلم فهو متعلم ، كما يدل عليـه قوله : مع كسر متلو الأخير مطلقاً ، أى سـواء كسر فى المضـارع أم فتح ، قال : وفهم من قوله : مطلقا أنه اذا كان مكسوراً قدر كسره ، فتكون الحـركة غـير الحـركة أ هـ .

وعليه فمعنى قوله : مع كسرة متلو الأخير مع النطق بكسر ما قبل الآخر ، وعلى القول بأنه الكسر فى المضارع فمعناه مع إبقاء الكسر ، أو مع النطق بالكسر الموجود فى المضارع ، وانما قال : متلو الأخير ، أى ما تلاه الآخر ، ولم يقل عين الكلمة ليعم ما كان متلو آخره عين الكلمة كاسم الفاعل من الرباعى المبدوء بالهمزة كمكرم ، كاسم الفاعل الخماسى والسداسى اللذين أصلهما ثلاثة كمنطلق ومستفرج ، أو لام الكلمة كاسم الفاعل من الرباعى المجرد كمدحرج ، فان الراء لام الكلمة ، والجيم بعدها لام أخرى ، وان قلت : يرد على الناظم أنه أطلق أن اسم فاعل غير الثلاثى بوزن المضارع ، مع زيادة ميم مضمومة فى أوله ، وكان عليه أن يقيد ما قبل الآخر بالكسر كما فى الخلاصة ، فان ما قبل آخر المضارع المبدوء بتاء زائدة معتادة مفتوح ، ولا يبقى على فتحه فى اسم الفاعل •

قلت : زعم صاحب فتح الأقفال أن ذلك وارد عليه ، وهو باطل ، لأنه ولو لم يذكر الكسر فى البيت لكنه مراد مشار اليه بقوله : وان ما قبل آخره فتحت ، فمفهوم قوله : وان ما قبل آخره فتحت صار اسم مفعول أنه مكسور قبل ذلك ، لأنه لا سبيل الى ضمه ، لأن الضم لا يكون فى وسط غير الثلاثى كما مر إلا مقدر الزوال نحو : يعطون ، فالكسر مذكور ضمناً فى قوله : وان ما قبل آخره فتحت الخ ، مع دلالة الخلاصة عليه ، هكذا ظهر لى ، ثم رأيته مشاراً اليه فى شرح أبى يحيى ، ومصرحاً به فى شرح أبى عبد الله تحقيق المقال ، فبطل اعتراض فتح الأقفال ، والحمد لله على كل حال •

وان قلت : يرد على اطلاقه أنهم قالوا : أحصن الرجل بالبناء الفاعل فهو محصن بفتح الصاد ، وأسهب فهو مسهب بفتح الهاء ، أى تكلم بما لا يعقل مع اكثار ، وألفح بالفاء والحاء المهملة صار مفلسا فهو ملفح بفتح الفاء ، أو هو بالجيم واجرأشت الإبل فهى مجرأشة ، بجيم فراء فهمزة فشين معجمة أى سمنت بالفتح ، ذكر هذا

الآخـر الصبان ، وذكر الثلاثة قبله السعد ، وصاحب تحقيق المقـال ، قال : وفى الحديث أن رجـلا من بنى سليم قال للنبى صلى الله عليه وسلم : الرجل يدانك أهله ، قال رسـول الله صلى الله عليه وسلم : « نعم اذا كان ملفحا » فقال له أبو بكر رضى الله عنـه : يا رسـول الله ما قال لك وما قلت له قال : « قال لى الرجـل يماطل أهـله ، فقلت : نعـم اذا كان مفلسـا » فقال لـه أبو بكر رضى اللته عنـه : يا رسـول الله لقد طفت فى العـرب ، وسمعت فصحاءهم فما سـمعت أفصـح منـك ، فمن أدبـك ؟ قال : « أدبنى ربى ونشـأت فى بنى سـعد » •

وزاد صاحب التحقيق : ألقحت الناقة فهى ملقح بالفتح لمـا قبـل آخـر اسم الفاعل فى ذلك كله ، فيرد على اطـلاق النظم ، قلت : ذكـر صاحب فتح الاقفـال من ذلك ثلاثة : وزعم أنهـا تـرد على إطـلاق النظـم ، وليس كـذلك ، لأن الناظـم على زعمـه لـم يذكـر أن ما قبـل آخـر اسم الفاعل من غير الثلاثى مكسـور ، حتى يـرد عليه أن هذه أوصـاف للفاعلين ، فتح ما قبـل آخـرها •

وأما على ما قلنـاه نحن من أنـه ذكر الكسر ضمنا ، وأشـار اليه اشـارة فلا ترد تلك الأوصـاف أيضـا لشذوذها وقلتهـا ، والحـكم على الغالب والشـاذ لا يهـدم القاعدة ، ولأنا قد لا نسـلم أن تلك الأوصـاف أسماء الفاعلين ، بل أسماء المفعـولين ، يذكـر فعلهـا قليلا مبنيـا للمفعول إلا أحصن فذكر فعله مبنياً للمفعـول كثير ، ولأن بعضهم ذكر أنهـا مستعارة من اسم مفعـول ، فهى أسماء مفاعيـل عبر بها عن الفاعلين كسيل مفعم ، اشتهر فيها وزن اسم المفعـول حتى هجـر الأصـل ، ذكر ذلك الناصر والطبـلاوى ، وبذلك يجـاب عن ايرادها على إطـلاق الخلاصـة ، وما تقـدم فى أسهب انما هو اذا كان بمعنى خـرف وتكلم ، وأكثر بما لا حاصـل له ، وأما اذا كان بمعنى تـكلم

الصـــواب ، وكثر من كلامه ، وأفصـــح بما يعقـــل ، فاسـم فاعـــله مسهب بالكسر على القياس ، ولا يرد على اطـــلاق النظم •

والخلاصـــة مجيء اسم الفاعل من غير الثلاثي على زنـــة فاعـــل لقلته وشـــذوذه ، وهـــو أيضـــاً نادر كأورس فهـــو وارس ونحـــوه مما مر ، ولأنه قيـــل هو على حـــذف الزوائد ، فكأنـــه اسـم فاعـــل الثلاثي كما مر ، فبطـــل ادعـــاء صاحب فتح الأقفال أن ذلك وارد على إطلاق النظم ، وقد بان لك أن اســـم الفاعل من غير الثلاثي على زنـــة المضارع مضارعه المبنى للفاعل بكسر ما قبـــل آخره دائماً أو إلا ندوداً ، وزيادة ميم فى أوله مضمومة دائما تحقيقا أو تقـــديرا ، فهـــو جار على أسلوب واحـــد لم يتوسعوا فيـــه ، كما توسعوا فى الثـــلاثى استثقالا له ، وصرح بعضهم أن تلك الميم عوض عن حـــرف المضـــارعة ، فمثـــال ضم الميم تقـــديراً وكسر ما قبل الآخـــر تقديراً ما مر ، ومثالهما لفظاً : مكرم ومدحرج ومتدحرج ومستخرج ، وان قلت فى حمـــل الضم والكسر على الظاهرين والمقدرين جمـــع بين الحقيقة والمجـــاز ، وهو لا يجوز ، قلت : لا أسلم أنه جمع بينهما بـــل من عمـــوم المجـــاز ، ولئن سلمناه فقد أجـــاز كثير الجمع بينهمـــا وبســـطته فى شرح عصام الدين •

الإعـــراب : الواو للعطف على فاعـــل صـــالح ، أو على جعـــل أو جعلوا ، وباسم متعلق يجيء مضـــاف لفاعل ، وغـــير مضاف اليـــه فاعل ، وذى مضاف اليه غير ، والثلاثة مضاف اليـــه ذى بمعنى صاحب ، وجيء ماض مبنى للمفعـــول ، والنائب ستتر عائد للمجيء أو النائب هـــو جـــار ومجرور محذوفان لدلالة المذكـــور عليه ، أو المتقـــدم هو النائب بنـــاء على جـــواز تقديم النائب مطلقاً ، ولا سيما أن تقـــديمه هنـــا لا يلبس بالمبتـــدأ والخبر ، لأنـــه جـــار ومجـــرور ، أو على جـــواز تقديمه اذا كان جـــاراً ومجروراً لتوسعهم فى الظروف •

ووزن منصب على إسقاط الجار ، وهو على متعلق يجيء ، والمضارع

مضاف اليه أو جيء فعل أمر مستتر الفاعل وجوبا ، فعلى الأول أصله جيء بهمزة مفتوحة سكنت للضرورة ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء وأبدلت الهمزة ياء فياء جيء عن همزة ، وياء جاء يجيء محذوفة ، أو تبقى الياء وتحذف الهمزة ، فياء جيء هي ياء يجيء ، وعلى الثاني أصله جيء بسكون الهمزة حذفت الياء وأبدلت الهمزة ياء كذلك ، أو حذفت الهمزة كذلك ، وفي البيت تتابع الإضافات كما رأيت ، وهو فصيح على الصحيح ، وان شئت التخلص منه فاجعل غير بالرفع على الابتداء ، ولم ينون لفظا فاعل للوزن وجيء بالبناء للمفعول ولستتار النائب جوازاً عائدا اليه ضمير أو بالنصب على المفعولية لجيء ، بأن لجعله أمرا ولكن حرف استدراك وابتداء لا عاطفة لعدم تقدم نفي أو نهي .

ولتلو الجملة إياها والكوف يعطف بها ، ولو كان الأمر كذلك وأولا مفعول ثان أي سابقا ، وجعل ماض مبني للمفعول وميم نائبه ، وهو المفعول الأول ، وتضم مضارع مبني للمفعول مستتر النائب ، والجملة نعت ميم ذكرت في جعل ، وأنثت في تضم ، ويجوز تذكيرها في تضم فيكون بالياء المثناة تحت ، لأن الحرف يذكر ويؤنث قدم أو أخر .

ويجوز جعل أولا ظرفا متعلقا بمحذوف مفعول ثان لجعل .

. . . وان ما قبل آخر
فتحت صار اسم مفعول . . . .

أى وان فتحنا قبل آخر المضارع مع زيادة ميم مضمومة مكان حرف المضارعة فى مضارع غير للثلاثى ، صار اسم مفعول ، وان شئت فقل : اسم المفعول هو اسم الفاعل بفتح ما قبل آخر اسم الفاعل ، وسبب زيادة الميم فى اسم المفعول ما تقدم فى اسم الفاعل ، وكذا سبب ضمها وكذا فتح ما قبل الآخر فى اسم المفعول ، هل هو الفتح الموجود فيما قبل آخر مضارعه ، أو فتح آخر ، قولان على حد ما مر فى ما قبل الآخر فى اسم الفاعل والبيت يحتمل القولين على حد ما مر فى الكسر ان أرجعنا هاء آخره للمضارع ، وإن رجعناها لاسم الفاعل تبادر أنه فتح جديد ، والمقصود بضم الميم فى لسم المفعول الضم الظاهر والمقدر ، كما اذا نقلت ضمته لحرف قبله ، والمراد بفتح ما قبل آخره الفتح الظاهر والمقدر نحو : مستحق ومضطر ومعتد ومنصب بالتشديد ، اذا أريد : بها أسماء المفاعيل فما قبل أو آخرها ساكن لفظاً مفتوح تقديراً ، لأنه فى الأصل مفتوح ، نقلت فتحته لما قبله ، وأدغم الحرف ونحو : متحاب بالتشديد ، أصله اذا كان مبنياً للمفعول متحابب ، ومحابب بفتح الباء الأولى ، حذفت فتحتها وسكنت وأدغمت فى الباء بعدها .

ومختار ومنقاد اذا كانا اسمى مفعول ، فأصل ألف الأول ياء مفتوحة ، وأصل الألف الثانى واو مفتوحة ، قلبتا ألفاً لتحركهما بعد فتح ، وانما زيدت الميم فى أول اسمى المفعول والفاعل ، لا فى وسطه أو آخره ، لأن الميم لا تزاد آخراً ولا وسطاً قياساً ،

والأنهم أرادوا جعلهـا عوضاً عن حرف المضارعة ، فالأولى أن تكون فى مكانه ، وذلك هو الغالب ، وقد يكون اسم مفعـول غير الثـلاثى على مفعـول كأجنه الله فهـو مجنون ، لا مجـن بفتح الجـيم وأحـزنه فهو محزون لا محزن ، وأحمـه فهو محموم لا محم ، وأزكمـه فهـو مزكـوم لا مزكـم ، وأعـله فهو معلول لا معـل على ما ذهب اليـه سيبويه ، والصواب جواز فعل ، وورود وجـواز عله فهـو معلول ، وأحبه فهو محبوب لا محب ، والقياس مجن ومحزن ومحـم ومزكـم ومعل ومحب بالفتح نقـلا من المدغم وجـاء محب بالفتح على الأصل فى الشعر •

وكذا يقال : أهزله الله فهو مهزول ، والقياس مهزل بفتح الزّاى ، وأرقه فهو مرقوق لامرق ، وذلك كله شاذ لا يرد على إطلاق النـاظم ، وأيضا قد يقال : إن ذلك كله أسماء مفاعيل لأفعـال ثلاثية مسموعة ، استغنى بها عن أسماء مفاعيـل من الأفعـال الرباعية ، فلا شـذوذ ولا ورود لدخولها فى النظم كما نص الصبان على اسماع حزنه وأحزنه ، وزكم بالبنـاء للمفعول ، وأزكم وحمه وأحمه من الحمى ، أو من حـم بمعنى التقـدير ، وأجنـه وجنـه ، وهـزله وأهزله لأمر فوق فلا فعل له ثلاثى ، بل له فعـل رباعى كمـا مثل به الدمامينى فى شرح التسهيل ، وقد يستغنى بمفعول عن مفعل بفتح العين •

قال فان قلت : فقد قالوا رق الرجل •

قلت : انما يقولونه بمعنى صار رقيقـا ، فليس بمعنى أرق وقـد علمت مما مضى أن اسم المفعول مطلقاً ثلاثيا أو غيره ان كان من المتعدى فنائبه ضمير ، أو ظاهر أو جار ومجـرور أو مصدر ، أو نحـو ذلك ، أو من االلازم كان النائب الجار والمجـرور ، أو الظرف وأنهما يستويان

لفظاً فى المضعف والمعتل العين من غير الثلاثى والرباعى ، ويفرق بتقدير الفتح فيما قبل الآخر فى اسم المفعول والكسر فيما قبل الآخر فى اسم الفاعل ، وقد يفرق فى اللازم بذكر مثل الجار والمجرور تقول : ممرور به ، ومصب فيه ، ومنجاب عنه ، أى منكشف عنه ومشترك فيه ، وقد يحذف الجار وينتصب المجرور فيرتفع على النيابة فيستتر نحو : أمة مشتركة بفتح الراء أى مشترك فيها ، واما المتعدى فالجار والمجرور ونحوهما بعده ليس نائبا ان وجد مفعول به صريح ينوب أو ضميره •

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف على جىء ، وإن حرف شرط وما مفعول مقدم لفتحت ، وقبل ظرف زمان أو مكان على ما مر فى مثله متعلق بفعل محذوف ، وهذا الفعل والفاعل المستتر فيه جوازاً أو فى الظرف صلة ما أو صفتها وآخر مضاف اليه قبل ، والهاء مضاف اليه آخر ، وفتحت فعل ماض هو الشرط ناصب لما وفاعل ، وزعم الخضرى وغيره أنه مفسر لشرط محذوف مقدر قبل ما ، وبسطته فى حاشية التمرين ، وصار ماض فى محل جزم على الجواب واسمه مستتر جوازاً عائد للمضارع أو للفظ الفاعل واسم خبره ، ومفعول مضاف اليه •

. . . . . .
. . . . وقد حصلا

من الثلاثى بالمفعول مقترنا
. . . . . .

أى وقد حصل اسم المفعول من الفعل الثلاثى على وزن مفعول ، سواء كان متعديا كمضروب ومعلوم ، أو لازماً كممرور به ، ومدخول عليه ، ومنطوق به ، وانما يصاغ اسم الفاعل واسم المفعول من أى فعل كان ، اذا كان متصرفاً لا جامداً ، وسواء كان صحيحا كما مر ، أو معتل الفاء ، فلا يغير نحو : وعوداً ، ومعتل العين : كمقول ومبيع ، أو اللازم : كمدعو ومرمى ، فيغير كما رأيت فمراده بمفعول أن تزاد الميم أولا مفتوحة ، وان يسكن الثانى سكونا ظاهراً أو مقدراً ، وأن يضم الثالث ضماً ظاهراً أو مقدرا ، وأن تزاد الواو ، وتبقى أو تحذف أو تبدل ياء ، وذلك فى مجاله فالظواهر : كمضروب وموعود ، والمقدرات كمبيع بكسر الباء وسكون الياء المثناة تحت أصله مبيوع بسكون الباء وضم الياء بعدها واو .

ومقول أصله مقوول بواوين على وزن مضروب ، ومرمى أصله مرموى كمضروب ، وأما مدعو فهو بوزن مضروب غير أنه أدغمت واو مفعول فى لام الكلمة ، وجاء مرموى على الأصل ، وقد يجىء مقوول أيضا على الأصل ، ومن المقدر فتح ميمه (نسياً منسياً) فى قراءة كسر الميم تبعا للسين أصله منسوياً بفتح الميم اجتمعت الواو والياء ، وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدغمت فى الياء وكسرت السين للياء ، وتبعتها الميم فى الكسر ، وانما زيدت الميم لا غيرها أولا لا وسطاً ولا آخراً لما مر فى اسم الفاعل ، واسم المفعول من غير

الثلاثى ، وفتحت للخفة ولم تضم كما يضم حرف المضارعة التى هى عوض عنه فى فعله المبنى للمفعول : كيضرب لثقل الضم ، ولم تكسر لثقل الكسر أصل مضروب يضرب بالبناء للمفعول ، زال حرف المضارعة وعوض الميم مفتوحة لا مضمومة كما مر ، وضم ما قبل الآخر ، ولم يفتح كما فتح ما قبل آخر المضارع المبنى للمفعول ، لئلا يلتبس باسم المكان من المضارع المضموم أو المفتوح أو الزمان أو المصدر الميمى ، ولم يكسر لئلا يلتبس باسم المكان والزمان من المكسور على ما يأتى من التفصيل فى باب المفعل والمفعل ومعانيهما .

وأشبعت الضمة فتولدت منها الواو لئلا يلزم وقوع مفعل بفتح الميم وسكون الفاء وضم العين متصلة باللام ، ولا تاء فيه ، وليس فى كلامهم مفعل بهذا الوزن إلا مقرونا بالتاء نحو : مكرمة اذا فتحت الميم ، وضمت الراء فقد علمت أن أصل اسم المفعول أن يوافق فعله ، وكذا اسم الفاعل ثلاثيين أو غير ثلاثيين ، لكن قصدوا التغيير ، وقد نصوا على أن تغيير اسم الفاعل من غير الثلاثى تبع لتغييره من الثلاثى ، فالأصل فى ضارب فتح رائه لفتحها فى الفعل ، والأصل فى طاهر بضم الهاء لضمها فى فعله ، والكسر فى عالم غيره فى علم والأصل أن يكون إياه ، وذلك أن اسم المفعول مطلقا مأخوذ من المضارع المبنى للمفعول من لفظه للمناسبة بينهما ، بأن كلا مسند الى مفعول لم يسم فاعل ، واسم الفاعل مأخوذ كذلك من مضارعه المبنا للفاعل المناسبة بينهما ، بأن كلا مسند لمن فعل ، ولذاك نص بعضهم على أن القياس فى اسم الثلاثى ضم ميمه وفتح ما قبل آخره ، وعدل عنه لئلا يلتبس باسم مفعول من الرباعى المبدوء بالهمزة كمكرم ومخرج الى الفتح لخفته لا إلى الكسر لئلا يلتبس بالآلة .

والى الضم والاشباع فيما قبل الآخر لما مر وخص الثلاثى

بزيادة الواو لأن الرباعي أثقل منه ، ولو كان بحذف همزته مثله في الخفة ، لأنه لو زيدت فيه ازيدت أيضا في غير المهموز كمدحرج طرداً ، ولأن الثلاثي قد تغير أخوه الذي هو اسم الفاعل من الثلاثي ، لأن اسم الفاعل الثلاثي وان كان كمضارعه في مطلق الحركات والسكنات ، لكن ليست زيادته في موضع زيادة المضارع ، ولا حركاته كحركاته في أكثرها ، فان زيادتها ثانية وهي الألف ، وزيادة المضارع أولا وحركات ينصر فتح وضم وحركات ناصر فتح وكسر •

وأما اسم الفاعل من الرباعي المبدوء بالهمزة الزائدة فهو كمضارعه في موضع الزيادة ، وفي عين الحركات فغيروه بزيادة الواو أعني اسم مفعول من الثلاثي •

قال الرضي : فتحوا الميم لئلا تجتمع ضمتان بعدهما واو ، وذلك قليل كعصفور ، قال : فاسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير كالجاري على فعله لأن ضم الميم مقدر ، والواو في حكم واو الإشباع في مثل قوله : من حيث ما نظروا ادنو فأنظور الأصل فانظر أ هـ •

وادعاء شارح مراح الأرواح أنه سمي اسم مفعول من كل فعل اسم مفعول ، لكثرة مفعول الذي هو اسم مفعول الثلاثي باطل ، لأنه لم يريدوا بقولهم اسم مفعول لفظ مفعول بل اسم من وقع الفعل عليه كما مر نظيره في اسم الفاعل ، وما تقدم هو الكثير ، وقد يجيء لفظ بمعنى فاعل عندهم كما قيل في قوله تعالى : (مأتيا) إنه بمعنى آتيا ، وقد مر أنه بمعنى مفعول من أتيت الأمر فهو مأتي أي مقصود بتشديد الياء كمرمي كما مر ، وقد يجيء اسم مفعول الثلاثي على وزن اسم فاعل كدافق بمعنى مدفوق ، وراض بمعنى مرضي ، وقد مر الجواب عن ذلك •

قيـــل :

ومنبـــه لقــد على الأيتــام طعنة ناشره
أناشــر لازالــت يميفـــك آشــره

ولا يقال محســوس لأن الفعــل أحسن فيقــال : محس وقولهم محسوس لحــن ، ولو عبر بــه أبو على الفارسى وغــيره من الفضلاء نحــوا بــه نحــو : المعلوم لاشــتراك الجميع فى الإدراك ، وذلك فى الحواس الخمس ، ذكره الشيخ سعيد قــدورة عن القــرافى عن بعض اللغويين ، ويقال : مغلق لأن الفعل أغلق لا مغلوق ، لأنــه لا يقــال غلق إلا لحناً ، وقيــل لغة رديئة فقال : عليهــا مغلوق قيــل ، ولا يقــال ملحوق بل ملحق ، وأقــول سمع لحق فالحــق فيه ملحوق ، قيــل : ولا يقال مطبوق والصواب جوازه ، ولا ملصوق وقيــل جائز ، ولا يقــال معتوق بل معتق ، لأن الفعــل أعتق وأما عتق فهــو بالبنــاء للفاعل .

وقيل : يبنى للمفعــول فى لغة رديئة فيقال عليهــا معتوق هــذا ، وأصــل مقول ومبيع مقوول ومبيوع ، نقلت ضمة الواو واليــاء الى ما قبلهما ، فالتقى ساكنان الواو الأولى وهى عين الكلمة ، والثانيــة وهى واو مفعــول ، والياء وهى عين الكلمة ، والواو وهى واو مفعــول ، فأما مقوول فلما حــذفت احــدى الــواوين لالتقــاء الساكنين بقيت الأخرى لضــم ما قبلهــا ، ولــكن اختلفوا فى المحذوفة فقيــل إنهــا الثانية ، وهى واو مفعول ، لأنها زائدة وقريبة من الطــرف ، والتقــاء الساكنين حصــل بها لأنها الثانية ، وهذا مذهب سيبويه .

قال ابن هشام : هو الصحيح فى التوضيح ، ومثله فى المغنى فوزن مقول مفعــل بفتح الميم وضم الواو ، وسكون العــين على ظاهره ، وأورد عليــه أن الواو الثانية علامــة اسم المفعــول ، فلا تحــذف ،

وأجيب بمنع أنهـا علامة بدليـل عدمها فى اسـم مفعول غير الثلاثى ، وانما جىء بها لرفضهم مفعـلا بفتح الميم وضم العين والتجـريد عن التاء إلا فى مكرم ومعـون ومهلك ، وانما العـلامة الميم ، وأورد عليـه أيضـا أن المحذوف من نحـو : قاض الأصلى وهـو اليـاء لا الزائد ، وهو التنـوين ومن نحـو : بع وقـل وخف الساكن الأول لا الثانى .

فهلا قال : المحذوف من مقوول بعد النقل الواو الأولى ، ولو كانت أصـلا لا الثانية ، ولو حصـل بها التقاء الساكنين ؟

وأجيب بأن ذلك كله اذا كان ثانى الساكنين حرفا صحيحا وهو هنا حـرف علة .

وقال الأخفش : المحذوفة الواو الأولى ، وهى عين الكلمة لأنهـا لا تدل على مفعـول ، ولأنه كثيرا ما يعرض لها الحـذف فى غير هـذا الموضـع كقل ولم يقل ، وقلت : فوزنه مفول ، ويررده ما مر من أن واو مفعـول لا تدل على مفعـول أيضا ، وأنه إنما يكون الأول أولى بالحذف اذا كان الساكن الثانى حرفا صحيحا كقل ، وأما مبيـوع فلما نقلـت ضمة يائه لبائه التقى ساكنان كمـا مر ، حذفت الواو وهى واو مفعول ، ثم كسر ما قبـل الياء لئلا تنقلب واوا فتلتبس ذوات اليـاء بذوات الواو ، وهو مذهب سيبويه ، وهو الصحيح عند ابن هشـام أيضا فصار مبيع ، ووزنه مفعل بفتح الميم وكسر الفاء ، وسكون العين على ظاهره ، ويرجح بمـا مـر .

وقال الأخفش : المحذوف الياء وهى عين الكلمة ، ثم كسر ما قبلهـا فقلبت واو مفعـول ياء ، فوزنه مَفِيل على ظاهره ، وقد خالف الأخفش فى هذا أصـله لأنه اذا ضمت الفـاء قبـل ياء أصلية قلبت اليـاء واواً للانضمام ما قبلهـا عنده إلا فى الجمـع نحـو : بيض ، وقـد قلب

هنا الضمة كسرة مراعاة للعين المحذوفة التى هى ياء ، ومراعاتها موجودة أجدر •

ويجاب بأنه لم يقلب الضمة كسرة ، والواو ياء ، مراعاة للعين المحذوفة ، بل للفرق بين ذوات الواو وذوات الياء •

قال المرادى والدمامينى : تظهر فائدة الخلاف فى نحو : مسوء بوزن مضروب تقلب الهمزة واوا وتدغم فيها الواو وهى واو مفعول عند الأخفش على القاعدة فى الهمزة المتحركة بعد واو ساكنة زائدة لغير الحاق ، وتنقل حركة الهمزة الى الواو وهى عين الكلمة عند سيبويه ، وتحذف الهمزة كما هو القاعدة فى الهمزة المتحركة بعد الواو الأصلية ، تنقل حركة الهمزة اليها وتحذف كما تقول فى خبء خب بنقل حركة الهمزة الى الباء ، فتحذف الهمزة •

وقد اختبر الفارسى تلميذه ابن جنى عن ذلك فى مسوء فقرره على مذهب الأخفش ، وعلى مذهب سيبويه كما مر فقال له : الأمر كما قلت تصديقاً له ، وبنو تميم يصححون الياء لخفتها لا الواو لثقلها ، فيقولون مبيوع ومخيوط •

قال بعضهم : وكأنها تفاحة مطيوبة ، وقال العباس بن مرداس :

* وإخال لأنك سيد معيون *

أى مصاب بالعين ، وقالوا مطيوبة ومغيوم ، وأقول قد يقال معيون فعله عين بتحريك الياء وتصحيحها ، فتحرك فى المفعول وتثبت قياسا فى المفعول لصحتها فى فعله ، فلا شاهد فيه ، وربما صحح

بعض العرب حثيثا من ذوات الواو ، وهــو نادر سمع : ثوب مصوون ، وفرس مقوود ، ومسك مدووف أي مبلول ، وقيــل مسحوق ، وســمع مدوف بالحــذف على القياس ، واســم المفعــول من الشوب مشوب ، ويقال : مشيب بقلب الضمة كسرة ، والواو ياء حمــلا على قولهــم فى المبنى للمفعول شيب ، وقالوا : مهوب حمــلا على لغــة هــوب فى البناء للمفعــول ، كقــول وبوع •

وأما المعتل اللام فان كان مفتــوح العــين ، واوى اللام : كدعا وعــدا ، فانك تدغم واو مفعــول فى واوه ، ولا تقلب واوه ياء تقــول مدعــو ، ومدعو بتشــديد الواو حملا على فعل الفاعل وهو دعا وعــدا حيث ، لم تقلب واوه ياء ، وان قلبت الفا لتحركهـا بعد فتح هذا هو المختــار ، ويجــوز قلــب الواوين يــاء قياســا عند الناظــم ، وعبر ابن هشام بأنه شاذ تقول مدعى ومعدى ، قال الشاعر :

❋ أنا الليث معديا عليه وعــاديا ❋

فى رواية المازنى ، ورواه الفراء ، وتبعة الناظم معدودا ، وسبب القلب ياء الحمل على الماضى المبنى للمفعول نحو : دعى وعدى ، فان لام الكلمة فيه واو ، قلبت ياء لكسر ما قبلها ، وقيل لأن الواو الأولى ساكنة زائدة خفية بالإدغام ، فلم يعتد بهــا حاجزاً فصارت الواو التى هى لام الكلمة كأنهــا تلت الضمة ، فقلبت ياء ، والضمة كسرة لئــلا يلزم وجود اسم عربى معرب آخره واو لازمة ، قبلهــا ضمة •

قال الشــيخ خالد : والتصحيح أولى ، لأن الحمل على فعــل الفــاعل أولى •

قلت : أراد بالتصحيح إبقــاء الواو على حالها بغير قلبها ياء وإن كانت عين الفعل مكسورة غير الواو نحو رضى فالقلب ياء أولى نحــو :

مرضى لأن فعله قلبت فيــه ياء مبنيا للفــاعل أو للمفعول لانكسار ما قبلها ، فأجرى اسم المفعول على الفعل ، وهو أولى من مخالفته وبه جاء القرآن ، وقرأ بعضهم : راضية مرضوة بالواو مشددة شذوذا .

وجعله الناظم مرجوجاً وإن كانت العين واواً مكسورة وجب القلب ياء نحو : قوى : فتقول : مقوى الأصل مقووو ، ثقلت ثلاث واوات مع الضــمة فى الطرف ، قلبت الآخرة ياء ، ثم التى قبلهــا لاجتماع واو وياء ، وسبق إحداهما بالسكون ، ثم قلبت ضــمة الواو الأولى كسرة لأجل الياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، وإن كانت لام الكلمة ياء وجب قلب واو مفعول ياء فإدغامها فى اليــاء نحو : مرمى أصــله مروى ، اجتمعت الواو والـيـاء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ، وقلبت الضمة كسرة لتبقى اليــاء وهذا سواء ، فتحت العين أو كسرت ، وسواء كانت واوا أو غيرهــا وأما قوى فياؤه عن واو كرضى .

الإعــراب : الواو وللاستئنان أو للعطف عــلى جى ، وقد حرف تحقيق ، وحصل ماض مستتر الفاعل جوازاً عائدا الى اسم المفعــول المذكور فى قوله : صار اسم مفعول من باب عنــدى درهم ونصــفه ، ففيه استخدام أو شبهه ، ومن ذى جار ومجرور متعلق بحصل ، وذى بمعنى صاحب أو بمحذوف حال من المستتر ، والثلاثة مضــاف إليه أى الأحرف الثلاثة ، وفى نسخ من الثلاثى بياء النسب أى من الفعــل الثلاثى ، وبالمفعول متعلق بمترناً ، ومترناً حال من المستتر وأصــله هو ترنا أبدلت الواو تاء على قاعدة فاء الافتعال ، إذا كان ليناً ثم أدغمت التاء كما مرت الإشارة اليه .

. . . .

وما أتى كفعيل فهو قد عدلا

به عن الأصل . . . .

. . . . . .

أى وما ورد من كلامهم على وزن فعيل بمعنى مفعول ، فهو معدول به عن أصله الذى هو وزن مفعول ، وذلك أنهم كثيراً ما يعدلون عن صيغة مفعول الى صغية فعيل فينوب فعيل عن مفعول كقتيل بمعنى مقتول ، وجريح بمعنى مجروح وكحيل بمعنى مكحول ، وذبيح بعنى مذبوح ، وأسير بمعنى مأسور ، وأكيل بمعنى مأكول ، ونطيح بمعنى منطوح ، ودهين بمعنى مدهون ، وطريح بمعنى مطروح ، فناب فعيل عن مفعول فى معناه ، وهو كثير ، ومع كثرته غير مقيس عند الجمهور .

وقال بعضهم : إنه مقيس فيما ليس فقيل بمعنى فاعل ، وسماع فيما له فعيل : بمعنى فاعل ، فلا يقال من رحم وقدر ، رحيم بمعنى مرحوم وقدير بمعنى مقدور عليه ، لأنه جاء منهما فعيل بمعنى فاعل ، يقال : هو رحيم وقدير ، أى راحم وقادر ، فيلتبس فعيل بمعنى مفعول بفعيل بمعنى فاعل ، حكى هذا القول الناظم فى شرح التسهيل ، وابن هشام فى التوضيح .

وفى التسهيل ليس مقيساً خلافاً لبعضهم ، وفيه أن وروده كثير ، فمذهب الناظم أنه سماعى مطلقاً ، وهو ظاهر قوله فى الخلاصة ، وناب نقلا عنه ذو فعيل أى وناب سماعا عن مفعول صاحب فعيل ، أى موازنه فى الدلالة على المعنى ، فبطل ادعاء ابن الناظم أن فعيلا بمعنى مفعول غير مقيس باجماع .

قال فى شرح الخلاصة : فعيل بمعنى مفعول كثير فى لسان العرب ، وعلى كثرته لم يقس عليه بإجماع .

قلت : لعله غره قول : أبيه في شرح الكافية ، وكل ذلك محفوظ لا يقاس عليه بإجماع ، ظن أن الإشارة الى فعيل وفعل بفتحتين ، وفعل بالكسر فالسكون مع أنهما الى الآخرين لأنه فصلهما بقد بعد أن ذكر أن مجيء فعيل بمعنى مفعول كثير ، وأنه لا يقاس عليه ، ولم يدع في ذلك إجماعا ، ولا خلافا أو أراد بعدم القياس إجماعا عدمه فيما له فعيل بمعنى فاعل ، والا فقد نص أبيوه وغيره أن منهم من يقيس فعيلا بمعنى مفعول فيما ليس له فعيل ، بمعنى فاعل ، فتقول : ضرب بمعنى مضروب ، والمراد أن يكون له فعيل بمعنى فاعل أصلى .

وأما فعيل بمعنى فعول للمبالغة فلا يمنع من قياس فعيل بمعنى مفعول على ذاك القول ، لأنه محول عن فاعل للمبالغة .

قال أبو حيان : وينبغى أن يقيد قياس فعيله بمعنى مفعول بالثلاثى المجرد التام المتصرف ، لأن ما وجد عن العرب مصوغاً كذلك إنما هو مصوغ مما ذكرناه .

قلت : نص الناظم في التسهيل وشرحه وغيره أنه قد ينوب فعيل عن اسم مفعول الرباعى المبدو بالهمزة الزائدة نحو : أعقدت العسل ، فهو عقيد أى معقد بفتح القاف ، وأعله المرض فهو عليل أى معل بفتح العين نقلا من اللام المدغمة والذكر الحكيم ، كذا قالوا .

قلت : ليس كذلك لأن حكم الثلاثى يجيء بمعنى احكم ، فحكيم بمعنى فحكوم ، وإن قلت إذا كان فعيلا بمعنى مفعول معدولا عن مفعول كما في البيت ، فلم لم يمنع من الصرف مع أنه وجد فيه الوصف والعدل ؟

قلت : لأن هذا العدل على سبيل الاستغناء ، والعدل الذى يمنع به الصرف على سبيل التفريغ ذكره ابن الناظم .

واعلم أن فعيلا بمعنى مفعول إذا كان لمؤنث ، ودلت قرينة على أنه لمؤنث لم يقرن بالتاء غالبا نحو هذه قتيل ، أى مقتولة ، وجاءت

بمعنى مقتولة ، ورأيت قتيلا من النساء أى مقتولة ، فدلت الإشـارة بهـذه وتاء التأنيث ، وقولك من النساء على أنه صفة لمؤنث ، فلم تلحقه التاء كمـا تقول : امرأة قتيل ، وقد تلحقه التاء مع ذكر ما يدل أنه صفة المؤنث نحو : صفة ذميمة ، وخصلة حميدة ، حملا لفعيل بمعنى مفعول على فعيل بمعنى فاعل ، فإن فعيلا بمعنى فاعل تلحقه التاء إذا كان لمؤنث مطلقاً نحو : امرأة رحيمة أى راحمة ، وامرأة ظريفة وكريمة ، أو حملا لفعيل بمعنى مفعول لمؤنث بقرينته على فعيل بمعنى مفعول بدون قرينـة أنه صفة لمؤنث ، فإن فعيلا بمعنى مفعول لمؤنث بلا قرينة تلحقه التـاء خوف اللبس بالمذكر أو للسماع وهو الأظهر ، لأنهم لم يراعوا اللبس فى نحو صبور ومعطار كذا لابن هشام تقول : رأيت قتيلة ، كمـا حمل فعيل بمعنى فاعل على الذى بمعنى مفعول ، وجرد عن التاء نحو : (إن رحمة الله قريب) و (قل من يحيى العظام وهى رميم) ولك أن تقول رميم بمعنى مرمومة ، فحذف تائه مقيس .

ومن ذلك ملحفة جـديد عند البصرية ، وقالـت الكوفيـة بمعنى مجـددة أى مقطـوعة ، وقيل ذكـر قريب لتأويل الرحمـة بالمذكـر وهو الغفران أو الإنعام ، أو لأن قريباً بمعنى المسـافة يذكر ويؤنث ، وبمعنى النسب والرحم مؤنث ، أو لأن المراد به النسب الاصطلاحى ، لأن فعيلا يغنى عن ياء النسب ، أى ذات قرب ، وفيه أنه لم لا يؤنث مع هـذا ، أو لأن المصدر المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر ، أو ولأن قريبا نعت لمذكر أى شىء قريب ، أو لتقدير مضـاف مذكر أى أثر رحمة الله قريب ، أو لأنه بمعنى مقرب ، وفيـه أنه لا يؤنث مع هـذا أو لأن الرحمة ذكرت لإضافتها لمـا ليس بمؤنث .

وبعلل قول بعضهم : إن الرحمة مؤنث مجـاز فذكر لأن المؤنث المجازى يجب تأنيث ضميره كالحقيقى ، وكذلك لا تلحق التاء فعولا بالفتح بمعنى فاعل ، كامرأة صبور أى صابرة لعدم جريانه على الفعل ، ودخول التاء على الصفة محمول على فعلهـا ، قاله الشاطبى ، وفيـه أن كثيرا

من الصفات المشبهة لا يجرى على فعله ، والتاء تلحقه ، ولعله للحمل على اسم الفاعل ومن فعول بمعنى فاعل : (وما كانت أمك بغيا) أصله بغويا اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، وهى واو فعول ، وأدغمت فى الياء التى هى لام الكلمة أى باغية ، وأما امرأة ملولة أى مالة فالتاء للمبالغة ، كرجل نسابة بدليل رجل ملولة ، وكذا امرأة فروقة أى خائفة ، وقيل لحقتهما لغلبة الاسمية عليها ، وفيه نظر ، وأما امرأة عدوة أى عادية أصله عدووة بواو ساكنة فمتوحة ، أدغمت ساكنة فى المفتوحة فمحمول على ضده • وهو امرأة صديقة لا صديقا ضد عدو ، وصديقا فعيل بمعنى فاعل تلحقه التاء فى المؤنث ، وحمل عليه فى لحاقها فعول بمعنى فاعل إذ كان ضده فى المعنى وهو عدو ، وهم يحملون الضد على الضد كالنظير على النظير ، وأما عدوة بمعنى التى عاداها غيرها فعلى القياس ، لأن عدوة (ح) بمعنى مفعول •

وإن كان مفعول بمعنى لحقته التاء وجوبا إلا ندورا كما لابن عبد الحق عن مفهوم شروح التسهيل وغيرها ، وظاهر خالد جواز للحوق وعدمه فى كل مثال ، وظاهر الأشمونى قلة اللحوق ، وفيه نظر تقول : ناقة ركوبة لا ركوب ، لأنه بمعنى مركوبة ، ولا تلحق تاء التأنيث مفعالا كامرأة منحار أى كثيرة النحر •

قال ابن الأنبارى : لأنه لا يجرى على الفعل ، ولأنه يشبه المصدر الميمى فى زيادة الميم فى أوله ، وشذ لحاقها فى امرأة ميقانة ، ولا تلحق مفعيلا بكسر الميم كمعطير من العطر ، لأنه لا يجرى على فعله ولشبه المصدر الميمى ، وشذ قياسا امرأة مسكينة كأنه محمول على فقيرة حملا للشىء على نظيره ، أو مثل نظيره فى المعنى ، وحكى سيبويه امرأة مسكين على القياس وهو شاذ استعمالا ، ولا تلحق مفعلا بكسر الميم وفتح العين كمغشر بمعجمتين لمن لا ينتهى عما يهواه لشجاعته ، ومدعس بمهملات لما يطعن به لما مر من التنبيه ، عدم الجريان ، وقيل فى

بغياً لم تلحقه التاء لأنه فعيل بمعنى فعول ، وقيل لأنه مصدر كما قيل فى (وهى رميم) أنه لم تلحقه لأنه بمعنى مفعول ، أو لأنه مصدر أو للفاصلة ، ولا تلحق فعالا تقول : امرأة جبان وحصان ، وروى جبانة .

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف ، وما مبتدأ وأتى ماض مستتر الفاعل جوازاً والجملة صلة ما أو صفتها ، أو ما شرطية مبتدأ والفعل شرطها ، وكفعيل متعلق بأتى أو بمحذوف حال من ضميره ، والكاف للتشبيه أو للاستعلاء ، أى على وزن فعيل أو كفعيل فى الوزن ، ويلزم على التشبيه التكرار مع قوله : واستغنوا بنحو : نجا كما زعم صاحب تحقيق المقال ، فإن المراد بمثل فعيل ما وازن فعلا كذبيح ونطيح ، وبنحو نجا ، وانقض ما وازنهما ، والفاء زائدة فى خبرها والموصوفة لشبههما بالشرطية فى العموم والإبهام ، أو رابطة لجواب الشرط إن جعلت ما شرطية وهو بسكون الهاء لجوازه بعد الفاء ، ولو نسعة مبتدأ .

وقد للتحقيق وعدل ماض مبنى للمفعول ، وبه نائب متعلق به ، والجملة خبر هو وجملة هو وخبره المبتدأ الذى هو ما أو جوابه ة والخلف فى خبر اسم الشرط فقيل جملة الشرط ، وقيل جمله الجواب ، وقيل كلاهما بسطته فى النحو ، وعن الأصل متعلق بعدل فضلة أو هو النائب وبه متعلق به فضلة ولا ضمير فى عدل حتى يقال إنه نائب كما قد توهم ، ولو كان فيه لم يأت بقوله به .

... واستغنوا بنحو نجا
والنقض عن وزن مفعول وما عملا

أى استغنوا عن لفظ مفعول في الوزن ، والمعنى لا فى العمل بشيئين :

الأول : الفعل بفتح الفاء والعين نحو : نجوت الجلد نجوا فهو النجا أى المسلوخ أصله النجو بفتح النون والجيم ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً وكالقبض واللقط بفتح الأول والثانى ، أى المقبوض والملقوط ، وكذا النفض واللفظ والغرفة واللقمة والمضغة والأكلة والقنص أى المقنوص أى المصيد بفتح الأوائل والثوانى .

والثانى : الفعل بكسر الفاء وسكون العين ، كالنقض بكسر النون وسكون القاف أى المنقوض ، والذبح بكسر الذال وسكون الباء بمعنى المذبوح ، وكذا النطح بكسر النون وسكون الطاء أى المنطوح ، والنسى بكسر النون وسكون السين أى المنسى ومنه (نسياً منسياً) جمع بين فعل ومفعول تأكيداً ، والرعى بكسر الراء وسكون العين أى المرعى وكأن الوزنين مصدران نابا عن المفعول وهما قليلان جداً على ما صرح به أبو يحيى ، بخلاف وزن فعيل بالياء فإنه كثير مقيس عند بعض على ما مر وهما غير مقيسين .

ومما ينوب سماعاً عن مفعول فعلة بضم الفاء وسكون العين : كضحكة أى مضحوك عليه ، وهمزة ولمزة ، ولقمة وأكلة ، ولغطة وصرعة ، أى مهموز وملموز ، وملقوم وممضوغ ، ومأكول وملغوط ، ومصروع بضم الأوائل وسكون الثوانى ، ذكر الناظم ذلك فى التسهيل ، وإن فتحت الثوانى صارت بمعنى فاعل ، ومنه (ويل لكل همزة لمزة) بفتح الميم أى هامز لامز ، وذكر أيضاً ذلك كله الصبان .

قال الكرمانى فى شرح البخارى : كون مضموم الأول مسكن الثانى

بمعنى مفعول ، ومضموم الأول مفتوح الثانى بمعنى فاعل ، قاعدة كلية ، أى فيما ورد لا فيما لم يرد ، لأنه غير مقيس ، والظاهر أن ذلك كله صفات متحملات للضمائر ، مثل فعيل ومما ينوب عن مفعول المصدر كاللفظ بفتح اللام ، وسكون الفاء ، والضرب والرد ، والخلق والصيد ، أى الملفوظ والمضروب والمردود والمخلوق والمصيد ، وهو كثير مطرد مقيس كما ذكره الصبان لا قليل غير مقيس ، كما هو ظاهر فتح الأقفال ، وذلك المصدر متحمل الضمير عند بعضهم ، بل أدخله بعضهم فى الصفات مع ما مر ، بل ذلك فى الحقيقة غير صفات ، لكن ناب عن الصفات ، ولهذا لا يرفع ظاهر إلا فى فعل ، فإن الأظهر أنه صفة من أول الأمر .

ومما ينوب عن مفعول كذلك على غير قياس فيعل ، قال صاحب فتح الأقفال : منه شىء بسكون الياء أصله شيىء بتشديد الياء وكسرها نحو : (اعلم أن الله على كل شىء قدير) وأن الله قد أحاط بكل شىء علما) أى مشيئى كمبيع ، قال : ويجىء بمعنى فاعل ، ومنه : (أى شىء أكبر شهادة) أى شائى وجمعه أشياء ، ووزن هذا الجمع عند الخليل أفعال ، منع ، صرفها بكثرة الاستعمال ، وعند الأخفش أفعلاء كأنبياء .

قلت : كون أصل شىء شيّىء بالتشديد هو مذهب الفراء ، حذفت إحدى الياءين للتخفيف وفيه وإذا شدد ما فى سيد بالتشديد من الخلاف فى وزنه ، ولا أسلم أن شيئاً بمعنى مفعول على أنه فى الأصل شاء ، ولا بمعنى فاعل ، بل اسم جامد كرجل ، وما زعم فتح الأقفال تكلف ، وقد يقال أيضا : وزنه فعل بسكون العين لا فيعل ، كما زعم الفراء ، وكون أشياء جمع شىء مذهب الخليل وسيبويه والمازنى وجميع البصريين إلا الزيادى .

فأشياء عندهم اسم مفرد فعلاء نائبة عن أفعال ، وبدل منه وعن جمع لواحدها المستعمل ، وهو الشىء ذكره بعض اللغويين ، وهو

صريح فى أن أشياء عند الخليل فعلاء نائب من أفعـال لا أفعال كما حكاه صاحب فتح الأقفال ، على هـذا فمنع صرفه لألف التأنيث وهمزته الآخرة زائدة والأولى أصل ، ونسب فى القاموس كون وزنه أفعالا الى الكسائى ، وأنه منع الصرف لكثرة الاستعمال ، وهمزته الأولى زائدة والثانية أصل ، أو منع الصرف تشبيهاً بفعلاء فى الجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات .

قال الزجاج : أجمع البصريون وأكثر الكوفيين أن قول الكسائى خطأ ، وتبعد الجوهرى فى التخطية ، ووجهها أنه لو كان كما قال الكسائى لم يصرف أبناء وأسماء ، ويرده أن نحو : أسماء وأبناء لم يجمع على فعلاوات كما جمع عليها أشياء ، فقل : أشياوات .

وقال الأخفش والفراء والزيادى : أشياء أفعلاء بزيادة الهمزة الأولى والآخرة ، ومثله هين وأهوناء وهو جمع على غير واحدة المستعمل ، وهو شىء بالسكون بل على واحده المتروك ، وهو شيِّء بالتشديد ، ومثله شعراء جمع على غير مفرده الذى هو شاعر ، لأن فاعلا لا يجمع على فعلاء ، وأصله أشياء بهمزة بين الألف والياء حذفت تخفيفا ، وفتحت الياء للألف .

ووهم الجوهرى فى قوله : إن الخليل يرى أن أشياء فعلاء جمع على غير واحده ، لأنه لا يراه جمعا بل مفرد ناب عن جمع مكسر لا غير نائب بدليل إضافة العدد القليل فى قلهم : ثلاثة أشياء ، ويجمع الأشياء أيضا على أشياوات وأشاوات وأشاوى بفتح الواو ، وأشاوى بكسرها ، وأصل المفتوح أشاييى بثلاث ياءات ، حذفت الوسطى تخفيفاً وأبدلت الأولى واوا ، وكسرتها فتحة ، والثالثة ألفا لتحركها بعد فتح .

وقول الجوهرى : انه بهمزة بعدها ياء أن قلبت ياء غلط ، لأن الياء الأولى أصل لا تهمز ، كما لا تهمز ياء مصايب إلا شذوذ ، أو يجمع على أشايا كهدايا وقضايا وأشيايا وجمعه على أشاوه شاذ غريب ، لأنه لا هاء فى أشياء حتى تكون فى جمعه ، وقيل وزن أشياء لفعاء بتقديم اللام أصله شيئاء بهمزة بين الياء والألف ، وهى لام الكلمة والألف والهمزة

الأخرى بعدها زائدان فوزنه (ح) فعلاء قدمت لام الكلمة وهى الهمزة بين الياء الألف على فاء الكلمة وهى الشين ، وفتحت الياء للألف فصار وزنه لفعاء بتقديم اللام على الفاء ونسب لسيبويه ويصغر الشيء على شيىء بضم الشين ، وحكى فى العباب كسرها أيضا لا شوى ، وقيل : إن تصغيره على شوى لغة ضعيفة ، وقول الاخفش إن أشياء يصغر على أشياء بضم الهمزة وتشديد الياء سهو ، لأنه يصغر على مفرده .

تنبيه : ظاهر الشراح أن نحو النقض والذبح والطحن بكسر الأوائل وسكون الثوانى ، هو بمعنى ما فعله الفاعل أو ما يفعله لا بمعنى أنه ما من شأنه أن يكون مفعولا ، أو أن يفعل ، والأظهر أنه يستعمل بالمعنى الأول ، ويستعمل بالمعنى الثانى أيضا ، وثبت فى بعض النسخ : والنسى بدل قوله والنقض ، وصرح جار الله بالمعنى الثانى إذ قال : النسى ما من حقه أن يطرح وينسى : كخرقة الطامث ونحوها كالذبح اسم ما من شأنه أن يذبح فى قوله تعالى : (وفديناه بذبح عظيم) .

وعن يونس : العرب اذا ارتحلوا عن الدار قالوا : انظروا أنساءكم أى أشياءكم اليسيرة نحو : العصى والقدح والشظاظ ، وقرأ ابن وثاب والأعمش وحمزة (نسيا) بالفتح ، قال الفراء : هما لغتان يعنى الفتح والكسر : كالوِتر والوَتر ، والجِسر والجَسر ، ويجوز أن يكون مسمى بالمصدر كالحمل ، وقرأ محمد بن كعب : نسئا بالهمزة وهو الحليب المخلوط بالماء ، ينسى لقلته ونزارته ، وقرأ الأعمش (منسيا) بكسر الميم على الأتباع كالمغيرة والمتخير اهـ .

الإعراب : الواو للاستئناف ، وللعطف ، واستغنوا فعل ماض وفاعل ، حذفت لام فعله وهى ياء بعد النون ، فيجوز فتح النون وسكون الواو وضمها ، وسكونه ميتاً ، والواو للعرب ، وبنحو متعلق بالفعل نجا مضاف اليه ، والنقض معطوف على نجا ، وعن وزن متعلق بالفعل مضاف لمفعول .

. . . . . .
. . . . وما عمــلا

أي وما عمل ما ذكر من فعيل وفعل بفتح الفــاء والعين ، وفعــل بكسر الفاء وسكون العين عمل مفعول من رفع الظاهر على النيــابة ، ونصب غير النائب على المفعولية حيث بنى من متعد لاثنين .

قال صاحب تحقيق المقال : لأن العمــل للفعل ، وما جرى مجراه فى حــركاته وسكناته ، وعــدد حــروفه ، أو ناب عن الجــارى كأبنية المبالغة أو أشبه اسم الفاعل كالصفة المشبهة ، وقد مروجه الشبه وتجىء للحـال كما يجىء للحــال أو ناب عن الفعل كالمصــدر واسم الفعــل ، وأما اسم مفعول من الثلاثى فانه غير جــار على الفعل ، فكان القياس أن لا يعمــل ، لكن ناب عن مفعل الذى هو اسم مفعــول غير الثــلاثى وهو جار على فعله فعمل كما عمل لأنه اطرد قيامه مقام الجارى ، ولمــا كانت نيابة فعيل وأخواته لا تطرد ولاتقاس ، لم تعمــل ومفعول من المبنى للمفعول يجرى مجرى فاعــل من المبنى للفاعل ، فيعمل ويقيــد بالزمــان كمضروب أمس أو الآن أو غــداً ، وفعيل وما معــه لا يقيد بالزمان الماضى ولا المستقبل قلت : ولا الحاضر ، ولو قيل يدل عليــه فلا يعمل ، فلا يقال : زيد كحيل عينه برفع العين على النيابة ، فان ورد مثله فالعمل لفعل أو وصف محذوف مع أنه فرغ الفــرع فضعف لذلك لأنه فرع النائب وهى فى الحقيقة ليست بصفات وانما نابت عن الصفات ولو كانت صفات أصالة لرفعت الظاهر لأن كل صفة تثنى وتجمع ترفــع الظاهر وذلك مذهب الجمهور وعليه الدمامينى .

وحكى الدمامينى فى شرح التسهيل ، والسيوطى فى الهمع وغيرهما عن ابن عصفور فى مقربة أن ما ناب عن مفعــول من فعيل وغــيره يعمل عمله : كمررت برجــل كقتيل أبوه ونقض بنــاءه ، ونجا جلد شــاته ، أى مقتول أبوه ومنقوض بناؤه ، ومنجــو جلد شاته ، أى مسلوخ .

قال الصبان : ولقائل أن يقول : شروط العمل إنما هى لنعمل فى المنصوب ، أى على المفعولية لا فى المرفوع ، فيجوز عند المصنف يعنى الناظم أن يعمل فى الظاهر والضمير ، وأقول : الحق أن الضمير المستتر ترفعه تلك الصفات ، وكذا تعمل فى الظروف والمجرورات والفضلات غير المفعول به ، بل قالوا : كل ما جرى مجرى الصفة يرفع الضمير ، قالوا : مررت بقاع عرفج كله ، برفع كل توكيدا للمستتر فى عرفج أى خشن ، والظاهر أن الناظم لا يمنع رفع الضمير بذلك لإطلاقه القول فى الخلاصة أن الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير ، وكيف لا وقد أجاز كثير استتار الضمير فى المصدر المحض ، فما يظهر من عبارته من منع عمل ما تقدم من فعيل وفَعل وفَعِل ، إنما هو فى الظاهر ، وقد أجاز بعض عمل فعيل فى الظاهر دون غيره ، لكثرة فعيل ، وقلة غيره ، وقد يحمل عليه قول الناظم ، وما عملا بأن يعاد الضمير المستتر فى عملا الى نحو من قوله : بنحو نجا والنقض والألف للإطلاق ، أو تجعل ضمير النجا والنقض ، وهذا الحمل المتبادر من العبارة ، لأنه قد غير الأسلوب ، فعبر باستغنوا بعد واو العطف والاستئناف ، وقد عبر فى فعيل بالعدل جعل فعيلا معدولا عن مفعول ، وفَعلا وفَعِلا مستغن بهما عنه •

قال أبو حيان : ويحتاج فى منع ذلك أو أجازته الى نقل صحيح أ هـ •

وقد جرى فى التسهيل على المنع وحكاية العلامة الحفنى منع العمل فى المرفوع الظاهر عن ابن عصفور سهو ، لما مر عن الدمامينى والسيوطى عن ابن عصفور من اجازته فى مقربه •

الإعراب : الواو للاستئناف ، وما نافية ، فيصح فى عملا أن يكون ألفه للإطلاق ، وفاعله مستتر عائد الى ما ذكر من فعيله وفَعل وفَعِل ، أو الى ما ونحواً والى لجا والنقض والإفراد بتأويل ما ذكر ، أو الى نحو ، وأن يكون ألفه ضميراً لما ، ونحواً ولنجا

والنقض واعادة الضمير مطلقا الى النجا والنقض ضعيفة لأنهما خاصان ، والأولى اعادته لما ونحو لعمومها لأنهما مضاف اليهما بواسطة العطف فى الثانى ، لأن الصحيح جواز إعادة الضمير للمضاف اليه ، بل قيل جائز باتفاق •

ويجوز أن يكون الواو للعطف على استغنوا ، فيكون ألف عملا للاطلاق ، والضمير المستتر لنحوا وضميرا للنجا ، والنقض ، ويجوز كونها للحال ، وصاحب الحال نحو ، فالألف للاطلاق ، ولا يجوز أن تكون للحال ، وصاحب الحال ضمير به ونحو فيكون الألف للاثنين لأنه يلزم على هذا توارد عاملين هما عدل انعامل فى به ، واستغنى العامل فى بنحو على معمول واحد وهو الجملة الحالية ، ولا تكون حالا من الهاء وحدها ، لأن القيد اذا ذكر بعد جملتين أو حمل إنما يرجع الى الجميع أو الى متلوه لا الى السابق أو المتوسط إلا لقرينة ، ولا تجعل الجملة حالا تتنازع فيها شيئان عدل به ، واستغنوا بنحو لأن الجملة لا تكون ضميرا فيعمل فيه المهمل ، ولأن الحال لا يصح فيه التنازع لأنها لا تكون إلا نكرة والضمير معرفة ، والمهمل يحتاج لأن يعمل فى ضمير المتنازع فيه •

تنبيهات :

الأول : قال فى التسهيل فى آخر الصفة المشبهة : والأصح أن يجعل اسم مفعول المتعدى لواحد من هذا الباب يعنى باب المشبهة ، وذلك اذا أريد به الثبوت ، فيرفع الفاعل على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا النائب ، كما يقتضيه حال اسم المفعول نص عليه الشيخ خالد فى التصريح عن ابن هشام فى الحواشى •

قال ابن هشام : وسئل هنا هلا قيل بأن الرفع ليس على أن الصفة مشبهة ، بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول ، وأجاب خالد بأن حال اسم المفعول انما يراعى اذا أريد الحدوث ، أما اذا

أريد به الثبــوت ، فانه يرفع السببى على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعولية ، ان كان معرفة أى أو نكرة ، وعلى التمييز ان كان نكرة ، ويجر بالاضافة ، فالرفع كقوله : فهل أنت مرفوع بها هاهنـا رأس ، والنصب كقوله : لمـا بـدت مجلوة وخباتهـا ، والجـر كقوله : تمنى لقائى الجـون مغرور نفسه •

وانما يضاف اسم المفعــول الى مرفوعه بعد تحــويل الإسناد عن مرفوعه الى ضمير الموصوف ، ونصب ذلك المرفــوع لأنه فضله استغنى عنــه بعد تحــويل الاسناد ، بل أشـبه الفضلة ، وكذلك اذا قصــد باســم الفاعل الثبوت رفع السببى أو جــره بالاضــافة بعد تحويل الإســناد كما مر، أو نصبه تشبيها بالمفعـول به ان كان معرفة أو نكرة ، ونصبه على التمييز ان كان نكرة ، فيكون صفة مشبهة ، فقولهم : عومل معاملة الصفة المشبهة ، يوهم أنه ليس صفة مشبهة ، ومرادهم أنــه يعامل معاملة الصفة المشبهة التى هى على وزن فاعل ، وهو صــفة مشبهة على فاعل ، وذلك جائز فى القاصر اتفاقاً نحــو طاهر القلب ، وفى المتعدى لواحــد مطلقا عند الأخفش ، وبشرط حذف مفعــوله اقتصـاراً أعنى لغير دليل عند ابن عصفور ، وابن أبى الربيع ، لأنه كاللازم حين الحذف اقتصــاراً وهو الصحيح الذى يشهد بــه القياس والاستعمال وبشرط أمن التباس الاضافة للفاعل بالاضافة للمفعــول عند الفارسى والناظم ويوافقه السماع أيضــا كزيد ظالم العبيد بالاضافة اذا وجـدت قرينة على أن المــرادان عبيده ظالمون •

واذا أضيف الى المرفوع جاز ذكر المفعــول منصوبا نحــو زيد راحم لأبناء للناس أى بنوه يرحمون الناس ، ولا يلزم على هــذا أن منصــوب المشبهة لا يزيد على واحـد ، لأنه لا يزيد على واحــد فى النصب على التشبيه بالمفعــول ، وهنا منصوب على المفعولية المحضة ، والجمهور على منع ذلك فى المتعدى لواحــد •

وأما المتعدى لاثنين فقال خالد : يمنع فيه ذلك باتفــاق ، وظاهر

الشاطبى وجود الخلاف فيه ، ومن المجرور فى اللازم قوله : وانى اليك تائب النفس باخع ، وفى المتعدي قوله : ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما .

الثانى : جميع الصفات المذكورات صفات مشبهة إلا فاعلا الدال على الحدوث ، وأما الدال على الثبوت فمشبهة أيضا كشاط الدار ، وقائم الأب ، ومعتدل القامة ، ومستقيم الرأى ، ومؤمن وكافر ، وقد مر ان ما دل على الحدوث منها يحول الى فاعل فى الثلاثى ، وقيل يبقى على حاله دالا على الحدوث ، ولا يسمى صفة مشبهة ، بل اسم فاعل قالوا : ولا يكون فاعل صفة مشبهة إلا إذا أضيف لمرفوعه أو نصبه ، وقصد الثبوت ، ولا يشترط ذلك فى غيره ، لأن الأصل فى فاعل الحدوث ، وقصد الثبوت طارىء فلا يقصد إلا مع ما يدل على خروجه عن الأصل ، واستعماله فى الثبوت من الاضافة أو النصب المذكورين .

قلت : ليس كذلك لجواز حائض وحامل وطالق ، وطاهر بدون اضافة ونصب وهى مشبهات ، وأما غير فاعل فمشترك فى الأصل بين الحدوث والثبوت ، فاكتفى فى كونه مشبهة بقصد الثبوت .

الثالث : ذكر الصبان أن المراد بجريان الصفة على الفعل جريانها عليه فى التجدد والحدوث ، لا فى الحركات والسكنات ، وان كان هذا مراد من قال : ان الصفة المشبهة لا تكون إلا غير مجارية للفعل صح لأنها دائما للثبوت ، وبطل الرد عليه بطاهر القلب ، ومعتدل ، ومرضع وحائض ونحوها : كضامر وتجىء الصفة المشبهة على فعل بتثليث الفاء ، وسكون العين كشكس لسيىء الخلق ، وحر للخالص من الرق ، وصفر للخالى ، وعلى فعل بكسر فسكون كملح .

بـــاب

أبنيــة المصـــادر

المصادر جمع مصــدر ، وهــو اسم مكان أى موضــع الصــدور أى الموضع الذى يصدر منه الفعل والوصف ، ويشتقان منه ، وهــو ما دل على الحــدث فقط ، فخرج ما دل على الحدوث والزمان أيضــا كالفعل ، وما دل على الحــدوث أيضا ، والذات كالأوصــاف ، وما دل على الحدث والذات كالصفة المشبهة ، والمراد ما يشمل اسم المصدر ، ويعرف خصوص المصدر باسم الحــدث الجارى على الفعل الذى ليس علمــا ولا مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعة ، وخرج بالجريان غســلا من اغتسل غسلا ، فانه غير جار على أغتســل ، والجارى عليه الاغتســال ، فليس مصدرا بل اسم مصدر ، وخرج بقولنا : ليس علماً نحو حمــاد علماً لمحمدة ، وبقولنا ليس مبدوءاً بميم إلخ نحــو : مقتل فانه اســم مصدر ، كذا للشيخ خالد تبعا لابن هشام .

قلت فيه : ان نحو حمــاد لا يدل على الحــدث دلالة المصــدر بل هو اسم مسماه نفس الحــدث ، والمراد بالاضــافة فى قوله اســم الحــدث الدلالة على أنه قد صــدر الفعل ، ونحــو مقتل ليس جــارياً على الفعل الماضى المراد هنا ، فلا حاجة الى قوله الــذى ليس إلخ ، وما ذكر من أن المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر تبع فيــه ابن النــاظم .

وقال فى شرح الشذوذ : انه مصــدر ويســمى المصــدر الميمى ، وتسميته أحياناً اســم مصدر تجوز ، وعليه فهو داخــل فى المصــدر ، فيسقط من الحــد قوله ولا مبدوءاً بميم إلخ ، وعلى ذلك الحــد يعرف اسم المصدر بالدال على مجرد الحدث علما كحماد أو مبدوءاً بميم زائدة بغير المفاعلة كمقتل ، أو متجــاوزاً فعله الثلاثى وهو بزنة اســم حدث الثــلاثى كغســلا فى اغتســل ، ومدلول المصــدر الحــدث ، ومدلول

اسمه المصدر ، فهو دال على الحدث بواسطة دلالته على المصدر ، هذا ما قال ابن يعيش وغيره •

ويسمى المصدر أيضا فعلا نظراً الى اللغة ، لأنه دال على فعل قائم بالفاعل — أو صادر عنه ، ويسمى حدثاً وحدثاناً بفتح الحاء والدال ، وقد أطلت الكلام على ذلك فى حاشية القطر وشرحه ، والتسمية بالمصدر دليل على أن غير المصدر من الفعل والوصف مشتق من المصدر ، وهو مذهب الجمهور من البصريين وغيرهم •

قال بعض المتأخرين : فى اجماع الجميع على التسمية بالمصدر ، دليل على صدور الفعل والوصف منه ، ولو كان أحدهما هو الأصل لكان أحق بالتسمية بالمصدر ، ولو كان كل من المصدر والصدور والوصف والفعل أصلا بنفسه يسمى كل مصدراً ، وفى هذا أن وجه التسمية لا يوجها ، لا يقال المصدر هو الصادر ، فالمصدر من الفعل ، لأن المصدر المبدوء زائدة لغير المفاعلة لا يكون بمعنى اسم الفاعل ولا بمعنى اسم المفعول ، وفيه أنه صرح كثير بأنه يكون بمعناهما •

قال : وقول النحاة المصدر يكون الميم تسامح يعنى ، أن مثل مقتل عندهم اسم مصدر لا مصدر ميمى ، وقد مر القول بأنه مصدر ميمى ، فيجوز حمل كلامهم عليه ، مع أنه المتبادر ، ويدل على أصالة المصدر على الفعل أن الفعل يقع من الاسم ، فالاسم قبل الفعل ، والمصدر اسم •

قلت فيه : إن الفعل اللغوى يقع من الذات المسماة لا من الاسم ، فالذى يسبق الفعل اللغوى ، ولابد هو الذات لا اللفظ المسمى اسماً ، ويدل أيضا على أصالة المصدر أنه يقوم بنفسه نحو : الصوم حسن ، والفعل لا يستغنى عن الاسم ، وما لا يحتاج فرع ما يحتاج الثمرة لابد لها من شجرة ، وليست الشجرة لابد لها من ثمرة ، ويدل على أصالته أيضا أن الفعل مركب والمصدر مفرد ،

والمركب فرع المفرد ، فان الفعل للحدوث ، والحدث والزمان والمصدر للحدث فقط ، ويدل على أصالته أيضاً أن مفهوم المصدر مطلق ، ومفعول الفعل مقيد ، والمطلق قبل المقيد ؛ والتقييد فرع الإطلاق ، واستدل الناظم أيضا بأن المصدر واحد ، والأفعال ثلاثة ، فاشتقاقه من الجميع محال ، أو من أحدها تحكم لتساويها •

قلت فيه : إن الفعل الواحد أيضاً له مصدران أو مصادر فى كثير من المواد ، فهو مشترك الإلزام ، وكون المصدر واحداً هو الكثير لا لازماً ، ويدل أيضا على أصالته أن من المصادر ما لا فعل له : كويح وويل وويس وويب ، فلو كان الفعل أصلا لكانت هذه فروعاً أصول لها ، وذلك محال ؟

قلت : قد لا يسلم أنها مصادر ولو نصوا على مصدريتها ، وأيضا من الأفعال مالا مصدر له ويدل على أصالته أيضا كما لأبى على فى تذكرته وإيضاحه أن الفرع لابد فيه من معنى الأصل وزيادة ، والفعل يدل على الحدوث والزمان والوصف يدل على الحدوث والذات زيادة على دلالتهما على الحدث الدال عليه المصدر •

قلت : لا برهان يقتضى أن كل فرع يصاغ من أصل ينبغى أن يكون فيه ما فى أصله وزيادة ، وقد يقال : الكلام فى الألفاظ ، ومن شأن الفرع فيها ذلك ، ولا فائدة فيه ، والفرع الممنوع مزيته على أصله هو ما كان أصله أعلى مرتبة ، كجمع المؤنث باعتبار جمع المذكر ، وهنا ليس كذلك ، فلا يقال يلزم على كلام أبى على وغيره مزية الفرع على الأصل ، وهى ممنوعة قاله الدنوشرى ، والمراد بالمصدر هنا المجرد كما جزم به السعد فى شرح الزنجانى ، لأن المصدر المزيد فيه مشتق من المجرد المحقق ان وجد المجرد والمقدر ، ان لم يوجد ، ويدل أيضا على أن المصدر غير مشتق من الفعل أنه تختلف أبنيته فى الثلاثى لا تجرى على قياس لازم ،

ولو اشتق من الفعل لوجب أن لا تختلف أبنيته ، كما أن أسماء الفاعلين والزمان والمكان تجرى على قياس مستمر ، وأبنية ملائمة .

قلت : قد يقال فى أسماء الفاعلين والزمان والمكان لا تجرى على قياس مستمر ، وأبنية ملائمة بل كثير جداً مخالفتها ، نعم تجرى كذلك فى غير الثلاثى إلا نادراً ، وقال الكوفيون بالفعل أصل للمصدر والوصف ، واستدلوا بأن المصدر والوصف يؤكد أن الفعل : كضربت ضرباً ، وقم قائما (ولا تعثوا فى الأرض مفسدين) والمؤكد بكسر الكاف فرع المؤكد بفتحها ، لأنه المقصود بالذات دون المؤكد بالكسر ، وبأن الفعل يعمل فيهما وهما لا يعملان فى مجرد الفعل ، ولو عملا فى الجملة ، وبأن من الأفعال ما لا مصدر له ولا وصف ، كنعم وبئس وليس ، فلو اشتق الفعل منهما لبقى بلا أصل فى ذلك ، ويرد الدليل الأول بنحو : ضربت زيداً ، فان العامل فى التاء وزيد هو ضرب ، وليس أصلا لهما ، ويرد الثانى أن الحروف تعمل فى الأسماء والأفعال دون العكس ، وليست أصلا للاسماء والأفعال ، ويرد الثالث أن كثيرا من المصادر لا أفعال لها كذلك وجدت فى نسخ الطبلاوى .

قلت : الصواب فى رد الدليل الأول أن يقول : انه يرده قولك ضربت ضربت وجاء زيد زيد ، فان ضربت الثانى ليس أصله الأول فى الاشتقاق ، ولو كان أصله من جهة أخرى ، وكذا فى زيد الثانى مع الأول ، وفى رد الدليل الثانى أنه لو كان العامل أصلا للمعمول لكان الفعل مثلا أصلا لفاعله ونائبه وظرفه وغيرها من معمولاته ، ولكان الحرف أصلا للاسم والفعل ، لأنه يعمل فيهما ، وعمدة الكوفيين فى الاستدلال على أصالة الفعل للمصدر والوصف ، أن المصدر والوصف يعلان باعلال الفعل كقيام وقائم باعلال العين بالقلب ياء فى المصدر ، وهمزة فى الوصف لاعلالها بقلبها ألفا فى الفعل ، ويصحان بصحته كعور عوراً فهو أعور ، وصيد فهو صايد بالياء لا بالهمزة ، وكل ما يعل باعلال الفعل ، ويصح بصحته فهو فرع له فهما فرع له .

وأجيب بأنه لا يلزم من فرعيتهما فى الاعلال فرعيتهما فى الاشتقاق إذ الفرعية فى الاعلاله ترتب وجود صفة فيهما على وجود صفة فى الفعل ، والفرعية فى الاشتقاق ترتب وجودهما على وجود الفعل ، ولا ارتباط فى ذلك لجواز تقدم وجود شىء على آخر ، وتأخر وجود صفة فيه على وجودها فى ذلك الآخر ، فيجوز تقدم المصدر على الفعل والوصف فى الاشتقاق بحسب الذات ، وتأخرهما عنه فى الإعلال بحسب الصفة ، وتأخير الفعل عن نفس المصدر لا ينافى كون إعلال المصدر متأخراً عن اعلان الفعل ، ويوافق ما مر من أنه لا يلزم من الفرعية فى الاعلال الفرعية فى الاشتقاق أن الفعل المضارع المبدوء بالنون أو بالهمزة أو بالتاء الواوى الفاء ، المكسور العين ، فرع مبدوء بالياء فى الاعلال بحذف واوه لما مر ، مع أنه ليس بمشتق منه ، وناقش ابن قاسم ذلك الجواب ، بأنا نقطع أن هيئة المصدر لا تنفك عن وجوده ضرورة أنه انما يوجد على هيئته ، فان كانت ما تابع الفعل فيه بطل ذلك الجواب أو غيره ، فهو معلوم الانتفاء ، إذ من المعلوم أن المصدر من أول الأمر ليس إلا على هيئته الموجودة الآن ، إلا أن قيل أخذهما من المصدر ، والترتيب بينهما باعتبار الذات والصفة جميعا أمر اعتبارى فلا محذور .

وان قلت الاعلال جار فيها جميعا فالحكم فى تأخره فى البعض أو بأصالته فيه تحكم محض .

قلت : لا تحكم لوجود المرجح لأن الاعلال فى قام لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله ، وفى نحو : يعد لنقل واو بعد ياء قبل كسرة ، فهو أصل لأنه سبب موجب ، وحيث كان لغيره فهو فرع ، ومما ردت به عمدتهم فى الاستدلال أن الفرع قد يحمل عليه الأصل ، فقد قال الفراء ، ومذهبه أصالة الفعل ان قام فتح حملا على قاما ، مع أن قاما فرع قام .

قال صاحب التحقيق : وحمل غيره يضربن على ضربن فى البناء

على السكون ، قلت : فيه أن الماضى ليس فرع المضارع ، قال : وقد يحمل الشىء على غيره للمشاكلة لأصالة أحدهما للآخر ، فما بالك مع ما بينها من الأصالة والفرعية ، مع أن المصدر انما يكون لزيادة كقيام زيدت الألف ليكون البناء على فعال ، فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها ، والكلام فى أصول المصادر لا فى فروعها ، مع أنها دعوى إذ يمكن أن يقابل بمثلها يعنى الاستدلال باعتلال المصدر والوصف مثل الاعتلال بالفعل .

قلت : تعلم عدم المقابلة بما مر ، قال بعضهم : وللكوفيين أن يقولوا : كما أن الفعل أصل فى الاعلال أصل لنفس المصدر ، والوصف قياسا على أصالته فى الاعلال المتفق عليها بين الخصماء ، فلا يرد علينا نحو اعدو ويعد لأنه ليس فيه جهة اختلاف تقاس على جهة اتفاق ، وقول بعضهم : المصدر بمنزلة الذهب يصاغ منه أوان مختلفة ، والأصل واحد ان كان مجرد مناسبة وتمثيل صح بعد الاستدلال على مذهب الجمهور من البصريين المذكور ، وان كان استدلالا وتبرهنا فهو دعوى مجردة عن الدليل ، لا يعجز المخالف أن يقلبها على الخصم بأن يقول : الفعل بمنزلة الذهب تصاغ منه أوان مختلفة ، والأصل واحد .

وقال بعض البصريين : المصدر أصل الفعل ، والفعل أصل للوصف ، فالوصف فرع للفرع وهو الفارسى وغيره ، واختاره عبد القاهر .

وان قلت : أى فعل يشتق منه المصدر والوصف عند الكوفيين ، والوصف عند بعض البصريين ؟

قلت : قال الدمامينى : قيل الماضى وقيل المستقبل وهو الحق ، لأن زمانه سبق زمان الماضى ، لأن الماضى كان قبل وجوده مستقبلا ، وحين وجوده حالا ، وبعد وجوده ومضيه ماضياً ، ومن قال الماضى

راعى أنه سابق زماناً لسبق زمانه على زمان المستقبل بمضيه ، فرض زماني الفعلين فى شيئين ، وأما الأمر فمقتطع عند الكوفيين من المضارع ، ويظهر على قولهم أن غير الأصل من المضارع والماضى مشتق من الأصل منهما ثم انظر من هو الآخذ من الأصل مطلقا ، هل هو الواضع وهو الظاهر أو كل من يصلح لذلك احتمالان •

وقال ابن طلحة : ليس الفعل أصلا للمصدر والعكس لوجود أفعال لا مصادر لها ، ومصادر لا أفعال لها ، وانظر ما أصل الوصف عنده ، والظاهر أن أصله عنده الفعل أو هو ممن يقول ان الاشتقاق منتف رأساً عن كل كلمة ، وقد قيل بأن كل كلمة مشتق ، ونسب لسيبويه والزجاج والجمهور ، على أن منها مشتقا وغير مشتق ، وبسطت ذلك فى غير هذا •

والاشتقاق رد لفظ الى آخر لمناسبة بينهما فى المعنى والحروف ، وقد مر بسطه •

قال صاحب التحقيق ، عن ابن الباذش ، عن ابن السراج : معنى قولنا هذا الحرف مشتق من هذا الحرف أنا نجد أحد الحروف التى يقدرها النحويون بالفاء والعين واللام موجودة بأعيانها فى الحرف الآخر ، ويقع الاختلاف بالحركات والسكنات والزوائد والنقص ، فالبناء غير البناء ، والأصل واحد ، وإنما يعرف الأصل والفرع بأن الأصل جنس ، والفرع بناء مأخوذ منه بمعنى زائد على الجنس ، فما لا يجوز أن يكون إلا مشتقاً من الكلام الصفات كلها ، والأفعال ، فجميع ذلك مشتق من المصادر وما أشبهها من الأعراض ، فلو جمدت المصادر ، وارتفع الاشتقاق من كل كلام ، لم توجد فى الكلام صفة لموصوف ، ولا فعل لفاعل ، وفيه بحث ذكرته حيث ذكرت الحجة على ثبوت مطلق الاشتقاق ، ومرادهم بالحرف الكلمة التى هى اسم أو فعل ، لأن الحرف المقابل لهما لا يدخله الاشتقاق ، والله أعلم •

والمصـــــــادر أوزان أبينهـــا
فللثـــــلاثى ما أبديــــه منتخـــلا

يعنى أن لمصادر الثلاثى والرباعى والخماسى والسداسى أوزانــا يبينهــا فى هذا النظم :

أما الفعل الثلاثى فبله مصادر منتخلة ، أى مختــارة ، ومصادر غير منتخلة ، ويبدى الناظم فى هذا النظم أى يظهر ما كان منهــا منتخلا ، فمراده بالمصادر مصادر الثلاثى وغيره ، وبدأ بمصــادر الثــلاثى لأن الثلاثى أصـل لغيره ، ولكثرة مصادره واختلافها فقــد تشعبت حتى زادت على مائــة وزن ، وكادت تخــرج عـن الضبط ، حتى صــرح كثير بأنها لا تقاس أصــلا ، وسيبويه ومن تبعه ضبطوها ضبطاً جيداً ، وساقوها مساقا حسنا ، والناظم ذكر منها تسعاً وأربعين فى هذا النظم ، منها قياسى ومنها سماعى ، وذلك أن المصادر مطلقاً من جملة الأسماء ، فتنوعت كما تنوعت الأســماء ، فجــاءت مفتــوحة الأول ومكسورته ، ومضمومته ، ومســكنة العــين ومفتوحتهــا ، ومكسورتها ومضمومتها ، وبألف التأنيث مقصــورة وممدودة ، وبتاء التأنيث ، وبالتجـريد منها ، وبزيادة ألف ونــون أو غيرهما ، بالتجــريد من الزيادة .

وتعلم من كثرة مصادر الثلاثى وحدها ، ومع مصادر غيره أن المراد بأوزان جمــع كثرة ، ولو كان فى الأصــل من جمـوع القلة الصادقة على ما ردت العشرة سافلا ، وقيــل : ما رد احــدى عشر ، ووضــع جمع القلة موضـع جمع الكثرة كثير جدا ، مقيس .

قال فى الخلاصة : وبعض ذا بكثرة وضعا يفى كما بسطته فى محله ، والناظم ترجــم لمصادر الثلاثى وغيره ، وذكر مصادر الثلاثى مجمــلة ،

ثم ذكر المقيس منها ، ثم عقد فصلا وهو من جملة الباب لا خارج عن الباب لمصادر غير الثلاثى .

الإعراب : الواو للاستئناف ، أو لعطف الجملة على الجملة فى الترجمة ، لان التقدير مثلا هذا باب أبنية المصادر ، وللمصادر متعلق بمحذوف خبر ، وأوزان مبتدأ وأبينها فعل مضارع مستتر الفاعل وجوبا ، ومفعول به ، والجملة نعت أوزان .

والفاء للعطف والترتيب الذكرى ، أو بمعنى الواو ، والعطف على قوله للمصادر أوزان أبينها أولى منه على الجملة فى الترجمة ، أو رابطة لجواب شرط محذوف ، أى إما مصادر غير الثلاثى فللثلاثى ما إلخ ، وخبر مصادر الجملة بعد الفاء ، ولا يحتاج الرابط لأن ما فى قوله ما أبديه بمعناه اذا قدرنا مصادر بمعنى مصادر غير الثلاثى المنتخلة ، وان أطلقنا فكذلك لا يحتاج للربط ، لأن ما يبديه منتخلا بعض منها ، والاختيار يشعر بوجود ما هو غير مختار ، ولك أن تقدر إما الثلاثى فللثلاثى ما إلخ باعادة الثلاثى ظاهرا اشارة لشأنه أو للتوكيد ، أو كان الأصل إما الثلاثى فله ما إلخ .

ولما حذف الثلاثى التالى لاما عبر بالظاهر بعد الفاء ، لأنه لا يعلم مرجع الضمير لو أضمر ، ولك أن تقدر إذا أو إن أو نحوهما ، أى إذا أردت مصادر الثلاثى فللثلاثى ، أو ان أردت المصادر فالثلاثى ، ويجوز كون الفاء للاستئناف على قول من يجيز كونها للاستئناف ، وابن هشام يمنعه .

وللثلاثى متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وما مبتدأ وأبدى بضم الهمزة بمعنى أظهر مضارع أبدى مستتر الفاعل وجوبا ، والهاء مفعول به ، والجملة صلة ما أوصفتها ، ومنتخلا بفتح الخاء حال من هاء أبديه أو بكسرها حال من الضمير المستتر فى أبدى ، والانتخال الاختيار .

فَعْـل وفِعْـل وفُعْـل أو بتـاء مؤنـ
ـث أو الألف المقصـور متصـلا

الأول : فعل بفتح الفـاء وسكون العـين : كضرب ضرباً ، ونصر نصراً ، وحذف حذفاً ، وقتل قتلا .

الثانى : فعل بكسر الفـاء وسكون العـين : كعلم علماً وفسـق فسقاً .

الثالث : فعل بضم الفاء وسكون العين : كحـكم حكماً وشـكر شكراً ، وشغل شغلا ، وكفر كفراً .

وترتيبها فى النظم هذا أحسن ، ويجوز أن يكون فعل الأول فيـه مكسـور الفـاء ، والثـانى مضمومها : والثـالث مفتوحهـا ، والأول مضمومها ، والثانى مكسورها ، والثالث مفتوحها ، أو الأول مفتوحها ، والثانى مضمومها ، والثالث مكسـورها ، فهـذه ثلاثة أوزان مجـردة عن التاء .

والرابع : فعلة بفتح الفاء وسكون العين ، وفى آخـر تاء التأنيث كرحمه رحمة ، وضربه ضربة ، أو يقال : مراده بالتـاء التاء التى بنيت عليها الكلمة كرحمة فلا يصح التمثيل بضربة ، وهكذا فيما يأتى .

والخامس : فعلة بكسر الفاء وسكون العين ، وفى الآخر تاء التأنيث نحو : حمى حمية ، ونشـد نشـدة .

والسادس : فعلة بضم الفاء وسكون العين ، وفى الآخر تاء التأنيث نحو أدم دمة ، وقدر قدرة ، وكدر كدرة ، وصفر صفرة ، وخضر خضرة ، وهو مقيس فى الألـوان والى هـذه الثـلاثة أشـار بقوله : أو بتـاء مؤنـث .

والسابع : فعلى بفتح الفاء وسكون العين وفى آخره ألف مقصور نحو تقى تقوى .

والثامن : فعلى بكسر الفاء وسكون العين وفى آخره ألف مقصور ، نحو ذكر ذكرى وفعلى بضم الفاء وسكون العين وفى آخره ألف مقصور كرجع رجعى ، أى رجوعاً وكذب كذبى أى كذبا ، فتلك تسعة أوزان ، سواء فيها الصحيح والمعتل عينا أو لاماً أو فاء ، والمضعف والمهموز نحو : وعد وعدا ، وقال وباع قولا وبيعاً ، ويسر يسراً وقفا قفواً ورمى رمياً وبدأ بدءاً وورد رداً .

فائدتان :

الأولى : التاء التأنيثية إما متحركة وتختص بالأسماء المعربة اذا كانت آخراً كقائمة ، وتكون فى أول المضارع كتقوم هند للدلالة على تأنيث الفاعل ، وعلى المضارعة ، وقد تلحق الحرف آخراً كربت وثمت بسكونها أو فتحها ، لكن تأنيثها غير محض ، وانما هى لتأنيث الكلمة كما مر ، ولا تلحق تاء التأنيث ولا ألفه مما بنى أصالة ، بل يدل على تأنيثه بغيرهما كالكسر فى ضربتك أنت يا هند ، والنون فى كن وهن .

وأما عارض البناء فيلحقانه نحو يا قائمة ويا حبلى لمقصودتين ، وهى فى نحو طلحة لرجل لتأنيث اللفظ ، ويجوز أن يكون مدلوله فى الأصل مؤنثاً أى قبل جعله اسم رجل ، ومثله خليفة ويذكر هذا النوع ، وشذ تأنيثه فى قوله : أبوك خليفة ولدته أخرى ، وإما ساكنة وتختص بالماضى كقامت ، وأما الحرف فاو لحقته ساكنة لكن تأنيثها غير محض ، ولا تلحق ألف التأنيث إلا الاسم سواء كانت مقصورة أم ممدودة ، وهى فرع المقصورة عند البصريين وقال الكوفيون : أصلان .

والراجح فى المقصورة أن علامة التأنيث الهمزة أصلها ألف أبدلت

همزة كما بسطته فى النحـو ، وقيـل : انها الألف قبلها ، ويطـلق على الممدودة لأنهـا غير مفردة لاحتياجهـا الى سبق ألف ، ولا تجتمع تاء التأنيث وألفه فى اسـم ، فلا يقـال فى رجعى رجعـاة ، وأما علقاة وأرطاة فألفهمـا مع وجود التـاء للالحـاق بجعفر ، ومع عدمهـا تحتمل الإلحـاق والتأنيث والفرق بين المذكر والمؤنث ليس فى كل اللغات ، فان التركية والفارسية لا يفرق فيهما بلفظى بـل بقرينة غـير لفظية ، وألف التأنيث وتاؤه أصـلان عندى •

وقال الناظم : التاء أصـل الألف وقيل بالعكس ، لأن التأنيث بالألف لازم ، وان أراد الناظم بالأصالة الكثرة سلمناه ، ولأن التـاء أكثر بـل هى أظهـر دلالة من الألف ، لأنهـا لا تلتبس بغيـرها ، بخـلاف الألف فانهـا قد تلبس بألفى الالحـاق والتكثير ، وانمـا عبر الناظم بالتـاء لا بالهاء ، لأنهـا الأصـل والهاء مبدلة عنهـا فى الوقـف ، والأصـل الوصـل ، وزعم الكوفيون أن الهاء الأصـل ، والتـاء مبـدلة عنهـ فى الوصـل ، نظرا الى أن الهـاء تشـبه الألـف ، وكثـيراً ما يعبر عنهـا بالهاء نظرا الى كتابتهـا على صورة الهاء المفردة المتطرفة ، الى الوقف عليهـا بالهـاء •

ولم توضع للتذكير علامة لأنـه الأصـل بدليـل أنـه لا مذكـر إلا ويطـلق عليه شىء ، وشىء مذكر ولأنـه لا يفتقر لزيادة ، والتأنيث يحصـل بالزيادة لفظـاً أو معنى ، ولنمـا يتحقق التذكـير والتأنيث فى الأسماء اذا قصد مدلولها ، وإن قصـد لفظها جاز تذكيرها وتأنيثهـا ، وكذا الفعـل والحرف ، وحرف الهجاء اذا أريد ألفاظها فالتذكير باعتبار اللفظ ، أو القـول أو المفرد ، والتأنيث باعتبار الكلمة أو اللفظة أو القولة أو نحـوها ، وقيل لا يذكـر حرف الهجاء إلا فى الشعر ، والتـاء قد تحـذف كنار ، بدليل التصغير على نويـرة ، لأن وضعها على العـروض والانفكاك ، بخـلاف الألف فبهذا وكونها أظهر دلالة قد يستدل للناظـم

على أصالتها ، والأصل فى التاء أن تلحق الأسم لتمييز المؤنث ، من المذكر وأكثر ما يكون ذلك فى الصفات المشتركة بين المذكر والمؤنث .

وأما المختصة بالمؤنث فالغالب أن لا تلحقها التاء ان لم يقصد الحدوث كحائض وحامل وطالق ومرضع ، لأمن اللبس ، وان قصد الحدوث لزمتها التاء كحاضت فهى حائض ، وطلقها فهى طالق وقد تلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث ، وهى فى الأسماء غير مقيسة وقليلة كرجل ورجلة وامرىء وامرأة ، وإنسان وإنسانة ، وغلام ، وفتى وفتاة ، وظاهر الصحاح أن إنسانة من تصرف العامة ، والعربى إنسان لمذكر ومؤنث ، وتكثر التمييز الواحد من الجنس مع الدلالة على التأنيث المجازى ككلم وكلمة ، وشجر وشجرة ، ولبن ولبنة ، وسفين وسفينة ، وقد تزاد لتمييز الجنس من الواحد داخلة على الجنس كجبأة بفتح الجيم والهمزة ، وسكون البـاء بينهما لضرب من الكماة أحمر وجبأ للواحد داخلة على الجنس كجبأة بفتح الجيم والهمزة ، وسكون الباء بينهما لضرب من الكماة أحمر وجبأ للواحدة ، وقيل بالعكس كشجر وشجرة ، والأكثرون على الأول ، وللمبالغة كراوية للرجل الكثير الرواية وإنما أنثوا المذكر لأنهم أرادوا أنهم غاية فى الرواية مثلا ، والغاية مؤنثة أعنى أنهم ألحقوه علامة التأنيث لا أنه يؤنث .

ولتأكيد المبالغة كعلامة فان المبالغة أفادتها لفظة علام بالتشديد ، والتاء جاءت لتقويها وعوضا عن ياء مفاعيل : كزنادقة وجحاجحة أى السادات عوض عن ياء زناديق وجحاجيح ، فلا تجتمعان ، ومن ياء النسب لمشارقة ومغاربة وأزارقة وأشاعثة ومهالبة لدلالة على أن ذلك جمع منسوب ، واو أتى بالياء لنسب للواحد فهى عوض عن ياء النسب فى نسبة الجماعة ، لأنه ينسب للجمع بلفظ الواحد ، وإنما بدلت ياء النسب هنا تاء لتشابه التاء والياء فى كونها للوحدة كتمرة وزنجى ، وفى حيز المبالغة كعلامة فإن التاء لتأكيدها وكذا الياء فى قولك : لما هو أصل أصلى ، وفى الزيادة لا لمعنى كطلحة وكرسى ، وقد يجاء بهما للدلالة على

تعريب الأسماء العجميــة أى استعمال العرب لهــا مع نوع تغيير عمــا هى عليه فى العجمية نحو : كيلجة وكيالجة بفتح كاف المفرد ، ولام وسكون يائه مكيال عرفه فى السؤالات وموزج بفتح الميم والزاى ، وسكون الواو للخف ، وقد تكون لتكثير حروف الكلمة وللتأنيث كقرية وبلدة وسقاية وهى فى ذلك أيضــا للوحــدة .

وقد تكون أيضا عوضاً عن فاء كعدة أو عين كاقامة على القول بأن المحذوف العين ، وعن زائد كاقامة على القــول بأن المحذوف الف أفعــال وتزكية بتخفيف الياء عوض عن ياء تفعيل الأمل التشديد ، حذفت اليــاء الساكنة وعوض التاء ، وعن لام كسنة وقد تكون لازمة فيمــا يشترك المذكر والمؤنث كرجل أو امرأة ربعة أى معتدل القــامة أو معتدلة القامة ، وقد تلازم مــا هو أصل فى المذكر كبهمة نعم الباء وسكون الهاء ، أى شجاع وقد تجىء فى لفظ مخصوص بالمؤنث كنعجة وذقة لتأكيد تأنيثــه ومنه قالوا : حجارة وصقورة وخولة وعمومة لتأكيد التأنيث اللاحــق للجمع ، ويستعمل الآخران مصدرين أيضا .

الثانية : إنمــا يقال فى الاصطلاح الألف المقصود والاسم المقصود حيث كانت الألف لازمة بعد فتحة لازمة فى الاسم المعرب ، ويســمى مقصوراً لأنه قصر عن ظهور الحركة ، أى منع أو قصر عن المد أى منع منــه أو لأنه حبس عليه ، أى كان آخراً لا همزة بعده ، فلا يسمى أخاك مقصوراً فى لغــة من لا يلزمه الألف ، ولا تسمى ذا الإشارية مقصورة لبنائهــا ، ولا على لأنها حرف ، ولا يخشى لأنه فعــل ، ولأن الفــه لا تلزم تحذف للجــازم .

وإذا كان للمقصور نظير من الصحيح ويجب فتح مــا قبل آخــره فقصره قياسى كمصدر الثلاثى المكسور المعتل اللام ، نحو جوى فمصدره الجوى ، ونظيره الفرح بالفتح ، كجمع فعلة المعتل اللام وهو فعل بكسر ففتح كمرية ومرى ، فان نظــيره من الصحيح قربة وقرب بكسر ففتح ، وكجمع نعلة بضم فسكون وهو فعل بضــم ففتح كدمية ودمى ، فان

نظيره من الصحيح قربة وقرب إذا ضمت اتفاقان واسم مفعل غير الثلاثى إذا اعتل نحو المعطى ، فان نظيره من الصحيح المكرم فان فتح ما قبل آخر الصحيح ، فى ذلك واجب والممدود ضد المقصور ، والمد إطالة الصوت أو زيادة الهمزة بعد الألف ، ولا يطلق إلا على الاسم المعرب الذى آخره همزة بعد ألف زائدة ، وقد يطلق حيث لم تكن الألف زائدة ، وحيث كان للممدود نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف فقياسى ، مثل مصدر أفعل المعتل ونحوه ، كاعطاء نظيره إكرام ، واعتناء نظيره اكتساب ، واستقاء نظيره استخراج ، والكلام على المقصود والممدود ، وتسميتها والمقيس والسماعى وألفى التأنيث مبسوط فى النحو وآخر نصف البيت النون المدغمة من قوله مؤنث •

الإعــراب : فعل بدل ما فى قوله ما أبديه ، أو خبر لمحذوف أى هو أو هى التذكير باعتبار لفظ مـا ، والتأنيث باعتبار مـا وضعت عليه من الجملة والإفراد أو مفعول المحذوف أى أعنى فعلا ، ولكن هذا يوجب كتبه بالألف ، هو ومـا عطف عليه ، وليس كذلك فى النسخ ، وأو حرف عطف ، وبتاء متعلق بمتصلا مضـاف لمؤنث ، والألف معطوف عـلى تا بأو ، والمقصود نعت الألف ، ومتصلا معطوف بأو الأولى على حـال محذوفة ، وصاحبهـا فَعل وفعِل وفعُل : أى مجردة أو متصـلة بالتاء أو الألف وحذف التاء من متصـلة للضرورة أو ذكره بتأويل مـا ذكر فيقدر المحـذوف مذكراً أى مفرداً مـا ذكر ، أو متصـلا وجملة هى فعل إلخ أو هو فعل مستأنفة أو معطوفة بالواو ، تقدر والمعطوف عليه جملة الثلاثى ما إلخ أو حال من هاء أبديه أو ضمير الاستقرار ، أو ضمير منتجلا بفتح الحـاء •

وجمـلة أيمن مستأنفة ويجوز تعليق بتـاء بمحذوف معطوف على المحذوف ، أى مجردة أو متصلة بتاء إلخ أو كائنة بتاء فتكون البـاء للمصاحبة إذا قـدر كائنة أو ثابتة أو نحوهمـا ومتصـلا حـالا من الألف ، والله أعلم •